تضارب تصريحات المصادر الأمنية، والسفارة الاميركية تؤكد وقوع تبادل إطلاق نار

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 2 صفر 1430هـ الموافق 28 يناير 2009 العدد (181) Wed. 2/2/1430 - 28 January 2009 70 ريالاً 16 صفحة

أكد لـ"النداء" المتحدث بسم سفارة الولايات المتحدة الأميركية بصنعاء، راين جليها، تبادل إطلاق نار وقع في العاشرة والنصف من مساء الاثنين بالقرب من السفارة بين الأمن وجماعة مجهولة، في حين كان مصدر أمني نفى وقوع أي تبادل لإطلاق النار، مشيراً إلى أن إطلاق النار كان من طرف واحد هو الأمن، واقتصر على ثلاث طلقات نارية في الهواء بغرض إيقاف سيارة مسرعة كانت تتجه نحو نقطة التفتيش على بعد مئات الأمتار من السفارة المغلقة كل الشوارع المؤدية لها.

وجاء تبادل إطلاق النار، بحسب تأكيدات السفارة ورواية مصادر أمنية لوسائل إعلام ووكالات أنباء عالمية، أو إطلاق النار أحادي الجانب بحسب الرواية الأمنية لوسائل الإعلام الرسمية، بعد بضع ساعات من إعلان السفارة الأميركية بصنعاء تلقيها تهديدات من جهة مجهولة باستهدافها.

فوكالة "رويترز" العالمية للأنباء أوردت تصريحين متناقضين لمسؤولين أمنيين، الأول أكد أن قوات الأمن أطلقت النار فيما يبدو في الهواء لتحذير سيارة تقترب

التتمة في الصفحة 4

الرئيس يلتقي يهود عمران على خلفية تعثر نقلهم إلى صنعاء

■ «النداء» - خاص

من المقرر أن يلتقي ممثلون عن أبناء الطائفة اليهودية بمحافظة عمران برئيس الجمهورية اليوم الاربعاء بصنعاء بعد تعثر نقل أسرهم للسكن في العاصمة.

وعلمت «النداء» من مصادر خاصة أن ترتيبات جرت لجمع ممثلين من اليهود في مديريتي خارف وعمران بالرئيس لمناقشة العوائق التي تواجه أبناء الطائفة للسكن في صنعاء، وهي العملية التي كان مقرراً أن تتم قبل اسبوعين وتعثرت بسبب عدم جاهزة المنازل الجديدة والانقسام بين ممثليهم حول عدم ملاءمتها للسكن.

وفيما قال متحدث بمكتب المسؤول البرلماني المكلف بمتابعة ملف الطائفة إن عملية الانتقال قد بدأت بتسلم عدد من البيوت، قالت المصادر إن ملاك العمارات الاربع التي كانت وفرتها المؤسسة الاقتصادية تراجعوا عن تأجيرها كمساكن لليهود خشية استهدافها، وأنه لم تقدم لهم أي ضمانات بتحمل تبعات ذلك.

وطبق المتحدث بمكتب الشيخ محمد الشايف، رئيس لجنة الحقوق والحريات بمجلس النواب، فقد تم تسليم 4 من الاسر اليهودية بيوتاً في المدينة السياحية بأمانة العاصمة. لكن الطائفة قالت إن تلك الاسر لم تنتقل حتى الآن إليها بسبب عدم تشطيبها، والخلاف بشأن عدم ملاءمتها للسكن، لافتقادها للمرافق كدور العبادة والمدارس، بالاضافة إلى عدم كفايتها بالنسبة للعائلات الكبيرة العدد.

ونقل موقع «نيوز يمن» عن المتحدث القول إن تلك المشاكل وضع لها حلول جذرية بعد مناقشتها مع أبناء الطائفة الاسبوع الفائت، حيث سيتم تخصيص أحد البيوت كمعبد إلى جانب تخصيص بيت أو اكثر كمدرسة خاصة، بالاضافة إلى تسليم أكثر من بيت للعائلة التي يزيد أفرادها عن الحد المطلوب.

وجاء قرار الانتقال بعد تعرض أبناء الطائفة في ريدة وخارف للتهديدات ومقتل أحد أفرادها، ما دفعهم للمطالبة بالانتقال من عمران إلى العاصمة.

التتمة في الصفحة 4

مقامرة الحكم الأخيرة

■ سامي غالب

في 18 أغسطس الماضي أزاح الحكم، بأغلبيته البرلمانية الكسيحة، المعارضة إلى خارج الملعب الانتخابي، ويتوجب عليه الآن تقديم «تنازلات مشرفة» لتجنيب البلد مباراة صفرية قد تقوّض النظام السياسي الذي تمخض عن حرب 1994.

يخوض الحكم حروبه ضد كل الأعداء! وقياساً إلى حاله بُعيد حرب 1994، يلوح الآن بدون شركاء: لا شريك النصر المؤزر ضد الانفصال، ولا شريك المنجزات الوحدوية والديمقراطية في 1990. وتواصل أداته الموسمية (المؤتمر الشعبي) فاعليتها في الدوائر والمديريات، في تناغم لافت مع الأداة الأمنية لحسم الانتخابات المفترضة في 27 إبريل.

المجال السياسي اليمني يضيق. والعنف يزحف إلى مساحات جديدة في «يمن الوحدة والديمقراطية»، إلى قلب المدينة، كما إلى عقل الحركات الاحتجاجية السلمية.

وفي الأثناء يلعب الحكم وبعض معارضيه، في المشترك وخارجه، على الوقت. لكن «وقت اليمنيين» لا يقبل دور الحياد وقد بات الآن اللاعب الذي يستحوذ على كل الاهتمام والتركيز. وهاهو يتلاعب بأعصاب لاعبي السياسة الذين فقدوا حس المناورة مثلما فقدوا الحس السليم بالزمن.

حروب يشنها الحكم ضد كل الأعداء (بمن فيهم اعدائه الداخليين، أولئك الذين دفعتهم حرب صيف 1994 إلى الواجهة باعتبارهم الممثلين البدلاء لاعتبارات وحدوية). والمثير أنه -أقله حتى اللحظة الراهنة- يخوض حربه ضد اللقاء المشترك (وفيه شريكا الوحدة والحرب على التوالي) بروحية إلغائية تضفي على المواجهة السياسية طابعاً وجودياً، لكأن حفنة مقاعد برلمانية كفيلة بإطاحة رأس السلطة.

وفي الجبهات الأخرى، في الشمال والجنوب وفي مواجهة الجماعات المسلحة خصوصاً، يظهر الحكم الكثير من الصبر، وربما العجز، والقليل من اليقين، مثيراً حوله الوفير من الشبهات.

في حربه الوجودية ضد المعارضة يتبدى الحكم، بخبرائه عديمي الموهبة من أمنيين وفنيين، كمن يريد تثبيت جبهات

التتمة في الصفحة 4

أبو راس يطالب الخارجية بالتحقيق في خروق مالية فيها

● أبوراس

شكك السفير فيصل أمين أبو راس في مصير حوالي 40 ألف دولار خصمت من موازنة البعثة الدبلوماسية اليمنية ببيروت، وطالب بتشكيل لجنة للتحقيق في الأمر.

ورصدت رسالة لـ«أبو رأس» موجهة إلى وزير الخارجية أبو بكر القربي على ذمة مبالغ صرفت في وقت سابق. استقطاعات من مستحقات البعثة، بقيمة 40.600 دولار أمريكي وصفها بالمشبوهة «وتضع الوزارة في دائرة الاتهام».

وقال أبو راس إن البعثة التي يرأسها في بيروت ومرت

التتمة في الصفحة 4

محمد غالب أحمد: افتراءات إعلام المؤتمر لم توفر الأصدقاء الاوروبيين

انتقد محمد غالب أحمد، رئيس دائرة العلاقات الخارجية بالحزب الاشتراكي اليمني، وسائل إعلام المؤتمر الشعبي والوسائل الرسمية التي تبث أخباراً زائفة وكاذبة ضد المعارضة، ولم توفر بعثة الاتحاد الأوروبي التي تزور اليمن منذ الأسبوع الماضي لغرض الاطلاع على التحضيرات للانتخابات البرلمانية.

وقال محمد غالب أحمد في تصريح لـ«النداء» إن وسائل إعلام المؤتمر الشعبي زعمت أن بعثة الاتحاد الأوروبي شاركت في حلقة نقاش عن الانتخابات نظمتها منظمة مدنية موالية للمؤتمر. وأضاف أن وسائل المؤتمر بثت تقارير عن الندوة وتوصياتها تؤكد مشاركة البعثة في النقاش والحوارات والتوصيات، «وهذا زور وبهتان، فالجميع يعرف أن الوفد لم يبق في القاعة سوى دقيقتين، واعتذر عن البقاء في القاعة، ثم انسحب لأن موضوع النقاش ليس له علاقة بالمهمة التي جاء من أجلها».

ومعلوم أن الوفد الأوروبي غادر قاعة فندق تاج سبأ بالعاصمة وسط دهشة العديد من الصحفيين، واتضح لاحقاً أن الوفد استدرج إلى الحضور تحت إلحاح قيادات في المؤتمر الشعبي.

واعتبر محمد غالب أحمد أن ما وصفه بـ«التصرف المشين» لإعلام المؤتمر الشعبي «يؤكد للجميع، وبالذات للأصدقاء الأوروبيين، مدى زيف وافتراءات حزب السلطة، ويظهر عدم الاحترام لمشاعر ضيوف اليمن وأصدقائه».

التتمة في الصفحة 4

أحمد الحاج وحمود منصر يترشحان لموقع النقيب

مؤتمر النقابة في 14 مارس المقبل

● أحمد الحاج وإلى يساره النقيب نصر طه مصطفى
صورة من قاعة المؤتمر السابق - يوليو 2006

أعلنت نقابة الصحفيين، السبت الماضي، فتح باب الترشح لنقيب الصحفيين وأعضاء مجلس النقابة في المؤتمر العام للنقابة المقرر انعقاده في 14 مارس المقبل.

وكان المجلس الحالي للنقابة قرر موعد المؤتمر نزولاً عند مطالب أعضاء من الجمعية العمومية. وكان هؤلاء اجتمعوا عدة مرات في مقر النقابة في العاصمة للضغط على المجلس من أجل تحديد موعد نهائي للمؤتمر الذي كان يتوجب انعقاده في يونيو الماضي طبق نص لائحي.

وصباح أمس الثلاثاء، وهو

التتمة في الصفحة 4

قال إن لا أحد يزايد علينا في الجنوب، وأكد رفض الرابطة للدعوات التفتيتية

محسن بن فريد لـ«النداء»:

تأجيل الانتخابات قد يجنب البلد السير في طريق مسدود

جدَّد حزب رابطة اليمن (راي) في مؤتمره العام الذي انعقد في عدن الأسبوع الماضي انتخاب رئيسه عبدالرحمن الجفري، كما اتخذ قراراً بفصل مجموعة منشقة تزعم أن لديها مطالب تصحيحية. عدا هذا فقد أكد الحزب على مواقفه السابقة بخصوص الوضع في الجنوب وإصلاح النظام السياسي بما يكفل حكماً محلياً واسع الصلاحيات وانتخابات نيابية على أساس القائمة النسبية.

وفي هذا اللقاء يتحدث محسن بن فريد أمين عام الحزب عن نتائج المؤتمر، ورؤية الحزب للخروج من الأزمة السياسية الراهنة.

■ لقاء: هشام الحاج

■ كيف تقيمون المؤتمر العام التاسع لحزب رابطة أبناء اليمن «رأي» الذي انعقد في عدن الأسبوع الماضي؟

– قبل 58 سنة شهدت مدينة عدن ولادة حزبنا، وكان أول حزب سياسي يمني، ولربما في الجزيرة العربية. وقد ولد على يد قادة وطنيين كبار، تميزوا بالوطنية الحقيقية وبالواقعية والعقلانية والوسطية، ولهذا صمد حزبنا في وجه كل المحن والاعاصير، وذهب خصومه وظل هو، وقد رأينا أن من حق هذه المدينة (عدن) علينا أن نرد لها الجميل وأن نعقد مؤتمرنا العام التاسع فيها (بعد أن عقدنا مؤتمرنا العام الثامن في صنعاء في عام 1992). وقد نجح مؤتمرنا التاسع الذي نعتبره بمثابة ولادة جديدة لحزب رابطة أبناء اليمن «رأي».

أكثر من 551 مندوب ومندوبة من مختلف محافظات اليمن أمضوا أربعة أيام في حوار وجدل سياسي في إطار البيت الرابطي، ووقف الجميع أمام كلمات رئيس الحزب الاستاذ عبدالرحمن علي الجفري، وتقرير الأمين العام الذي قيم المرحلة الماضية وحدد مؤشرات للمرحلة القادمة، وتم إقرار نظام داخلي جديد معدل، والتأكيد على سير حزبنا على ضوء مشروعنا للإصلاح الشامل من جانب و «رؤية» حزبنا أيضاً الخاصة بالسياسات الداخلية والخارجية من جانب آخر. وألزمنا أنفسنا بأن تكون المرأة في قوام المؤتمر العام التاسع بنسبة 20٪ كحد أدنى، وبالفعل تم ذلك. وأعيد انتخاب الاخ عبدالرحمن علي الجفري بالإجماع كرئيس للحزب لفترة خمس سنوات قادمة. انتخاب هيئة مركزية جديدة مكونة من 96 عضواً نسبة السيدات 20٪ منها، ونسبة الدماء الجديدة فيها تصل إلى حوالي 60٪ من مختلف محافظات البلاد. تم اختيار لجنة تنفيذية جديدة مكونة من 17 عضواً وعضوه (من صفوة قيادات وكوادر حزبنا)، واحتلت المرأة حوالي 25٪ من قوام اللجنة التنفيذية (وهي أعلى قيادة في الحزب). صدر بيان ختامي للمؤتمر العام التاسع حدد موقف حزبنا بشكل واضح وصريح حول مختلف القضايا المحلية والإقليمية والدولية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مؤتمرنا العام التاسع قد عقد تحت شعار: نحو مواطنة سوية تقوم على: عدالة في توزيع الثروة. ديمقراطية محققة للتوزان. تنمية شاملة.

■ كيف ترون الوضع الحالي في الساحة السياسية القاتمة في ظل عدم انفراج الأزمة بخصوص الانتخابات؟

– نشعر أن الأوضاع العامة يسودها الكثير من القلق والاحتقانات السياسية والاجتماعية. إضافة إلى تردي الحياة المعيشية والاقتصادية لأغلبية أبناء شعبنا. كما يبدو أنه لا توجد جدية كافية لمعالجة الأوضاع المحتقنة بشكل خاص في المحافظات الجنوبية، وقد نبهنا، ولا نزال، إلى ضرورة وضع حد للسجال والمكايدات بين الحزب الحاكم من جانب وأحزاب اللقاء المشترك من جانب آخر. فالوطن أكبر من الطرفين، وقد تردت الأوضاع إلى درجة تستدعي وقفة وطنية مسؤولة من قبل كل القوى المؤثرة في هذا الوطن، ونحن بدورنا قدمنا مشروع شامل للإصلاح يقوم على سبعة أعمدة رئيسية هي:

1 – الحكم المحلي الكامل الصلاحيات.
2 – النظام الرئاسي، أو البرلماني، كنظام للدولة.
3 – نظام الانتخابات بالقائمة النسبية.
4 – نظام تشريعي يقوم على نظام المجلسين: البرلمان والشورى المنتخبين.
5 – حيادية واستقلالية الخدمة المدنية والقضاء.
6 – حيادية واستقلالية الإعلام.
7 – حيادية واستقلالية الجيش والأمن والوظيفة العامة والمال العام.

ونعتقد أنه إذا ما أخذ بهذا المشروع فيمكن لبلادنا أن تخرج من أزمتها وتبدأ مرحلة نهوض سياسي واقتصادي واجتماعي عظيم.

■ كيف تقيمون علاقتكم اليوم مع قيادات اللقاء المشترك وإلى أين وصل الحوار؟

– نحن نؤمن بفضيلة الحوار كأسلوب حضاري لحل أي مشكلة، ومن هذا الاقتناع دخلنا في حوار مع الحزب الحاكم بعيد عودتنا إلى الوطن في أواخر عام 2006، وأجندة هذا الحوار هو مشروع حزبنا للإصلاح الشامل من جانب والبرنامج الانتخابي لفخامة الاخ الرئيس وأدبيات الحزب الحاكم من جانب آخر، وقطعنا شوطاً طيباً في هذا الحوار.

ودخلنا أيضاً في حوار مع الأخوة قيادة أحزاب اللقاء المشترك في الفترة الاخيرة، وتم الاتفاق على استئناف هذا الحوار بعد ختام مؤتمرنا العام التاسع، ونحن نهدف ونسعى في حوارنا، إنْ مع الحزب الحاكم أو مع الأخوة في اللقاء المشترك، إلى إيجاد قواسم مشتركة لعملية إصلاح وطني شامل وحقيقي، بعيداً عن المناكفات والمكايدات الحزبية الضيقة، ونأمل أن نصل إلى ذلك.

■ ترى ما هي نقطة الخلاف الرئيسية بين المؤتمر واللقاء المشترك من وجهة نظركم؟

– نحن لا نعرف بالتحديد ماذا يدور في الغرف المغلقة بين الطرفين، ولكن الخلاف الأخير تركز حول مسألة تقاسم أعضاء اللجنة العليا للانتخابات. وبطبيعة الحال أتصور أن هناك قضايا خلافية أخرى تتركز حول الكثير من القضايا الوطنية الرئيسية، ومن وجهة نظرنا، نرى أن تقاسم اللجنة

● بن فريد

العليا للانتخابات لاينبغي أن يكون محل الخلاف الرئيسي. فاللجنة العليا والانتخابات في حد ذاتها ماهي إلا «أدوات» أو «آليات» في «منظومة» متكاملة ينبغي إصلاحها في العملية الديمقراطية، والحوار والجدل ينبغي أن يدور حول نظام الانتخابات. هل الانتخابات بالقائمة الفردية (الذي أثبت فشله وعقمه) أم بـ«القائمة النسبية». النظام الذي نفضله والذي نعتقد أنه سيحدث نقلة نوعية في البرلمان القادم إذا ما أخذ به هو نظام القائمة.

■ ماهي رؤية حزب رابطة أبناء اليمن «رأي» للخروج من الأزمة الراهنة في ظل عدم إمكانية التوافق بين الحزب الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك؟

– دعا مؤتمرنا العام التاسع قبل أيام في عدن جميع القوى في الساحة السياسية والوطنية للتوجه إلى حوار وطني إيجابي بعيداً عن المماحكات وشحن النفوس وتأزيم الأوضاع، لتجنيب البلاد ويلات الفتن والضغائن والتشظيات. وشدد المؤتمر على أن الاستمرار في عمليات احتكار الوطن، واستبداد جهات بعينها من المنظومة السياسية بكل ما يتصل بعمليات تحديد حاضره ومستقبله، واعتماد معايير مخرجات انتخابية سابقة، والإصرار على إقصاء قطاعات هامة وفاعلة لن يزيد بلادنا إلا تمزقاً. ولربما يكون تأجيل الانتخابات لفترة محددة (لاتزيد عن سنة مثلاً) هو أحد السبل لعدم وصول البلاد إلى طريق مسدود، ولكن بشرط أن ينكب الجميع بعد ذلك في حوار وطني مسؤول يفضي إلى إتفاق على بعض أعمدة الإصلاحات الضرورية، كالحكم المحلي الكامل الصلاحيات، على سبيل المثال، وغيره من أعمدة الإصلاحات الشاملة.

■ كيف تقيمون مرحلة الديمقراطية والتعددية الحزبية في اليمن الآن؟

– لابد أن نكون صادقين مع أنفسنا بهذا الصدد. التجربة الديمقراطية والتعددية الحزبية في بلادنا لاتزال تجربة وليدة تحتاج لمن يرعاها لمن وقبل هذا، يؤمن بها، وشيء جيد أن نتعود على المفردات الديمقراطية والسلوك الديمقراطي، وكما هو معلوم، فإن الوقوف في طوابير يوم الانتخابات ما هو إلا مظهر أخير لعملية تربوية وتراكمية في إطار كل منزل وكل مدرسة وجامعة وكل حزب، نسبة الأمية في بلادنا تزيد عن 50٪ ما يعني أن على الدولة والاحزاب بذل الكثير من الجهد والمال لتوعية المواطنين بالعملية الديمقراطية. من الناحية الشكلية قطعنا شوطاً جيداً، ومن الناحية العملية لم نقطع الشوط المطلوب بعد بل لازال أمامنا شوط طويل.

■ ما طبيعة العلاقة بفعاليات الحراك في الجنوب، ولماذا تبدو الرابطة وكأنها غير معنية بما يجري في الجنوب رغم دورها التاريخي هناك؟

– نحن في الرابطة نقول دائماً: لا أحد يزايد علينا في الجنوب فحزب الرابطة هو أول حزب في الجنوب، بل في عموم اليمن، وهو أول من أذكى المشاعر الوطنية، وأول من نادى بتحرر الجنوب عندما كانت بريطانيا في عز مجدها وقوتها، وأول من نادى بتوحيد الثلاث وعشرين سلطنة وإمارة ومشيخة في كيان سياسي واحد على طريق الوحدة اليمنية. بل الوحدة العربية والاسلامية. ولأن الآباء المؤسسون كانوا رواداً وعقلانيين فهم لم يزايدوا على الوحدة اليمنية. بل وضعوها في سياقها التاريخي والزمني، وأتهم أولئك الرواد الكبار واتهمت الرابطة بالانفصالية، وعندما حان وقت الفعل الوحدوي في عام1990، كان حزب الرابطة أول من أيد المسيرة الوحدوية الجادة.

واجب القيادات الوطنية هو أن تستشف آفاق المستقبل، وأن تقود عامة الناس إلى الحلول الوطنية العملية، ولا تنقاد وراء العواطف الآنية. نحن لا يمكن أن نقود أبناء شعبنا سواء في الجنوب أو في أي منطقة من بلادنا، إلا إلى ما فيه خيرهم وصلاحهم.

في «رؤية» حزبنا، التي أعلناها في يناير 2008، قلنا إن ما يجري من حراك في الجنوب كان قد بدأ لقضايا حقوقية مطلبية، ثم تحول إلى حراك سياسي واحتقان حاد له أسبابه التي لو تمت المبادرة بعلاجها لما تحولت المطالب إلى احتقانات، بل لما أحتاج أحد للمطالبة بحقوقه.

وأكدنا مراراً أن بلادنا بحاجة ماسة وعاجلة وجادة إلى اصلاحات شاملة وعميقة، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وأن مفتاح الإصلاحات الشاملة هو الاصلاحات السياسية.

وفي البيان الختامي للمؤتمر التاسع أكدنا على نفس ما جاء في «رؤيتنا» بهذا الخصوص، وقلنا أيضاً إنه في الوقت الذي يرفض فيه حزبنا كافة صنوف القمع والبطش ومصادرة الحريات الديمقراطية، في المواجهات المستمرة للاحتجاجات المطلبية السلمية، ويطالب بالإطلاق الفوري للمعتقلين، فإنه يرفض وعلى نحو كامل وقاطع مختلف الدعوات التمزيقية والتفتيتية الضيقة، ويجدد التأكيد على أن المعالجة الشافية لكل أزماتنا الوطنية لا تتأتى إلا من خلال التحرك الجدي لتحقيق المواطنة السوية المرتكزة على أعمدة العدالة في توزيع الثروة والديمقراطية المحققة للتوازن والتنمية الشاملة المستدامة.

■ المنشقون من الحزب. ماهي أسباب أنشقاقهم وهل لديهم مطالب؟

– المؤتمر العام التاسع، وهو أعلى سلطة في الحزب، فصل 7 أفراد من أعضاء الحزب، وبالإجماع، وذلك لما اقترفوه من اعمال وتصرفات مخالفة لروح ونصوص دستور الحزب ونظامه الداخلي. لقد حاولوا، قبل إنعقاد المؤتمر العام التاسع للحزب، إثارة البلبلة، والفتنة داخل الحزب، وخرجوا على تقاليد المدرسة الرابطية ونواميسها، وحولوا بعض المواقع الالكترونية وصفحات بعض الصحف إلى ساحة للإساءة للحزب ولقيادة الحزب، الأمر الذي فجر غضب وحنق المندوبين والمندوبات إلى المؤتمر العام التاسع في عدن.. وصدر قرار الفصل بالإجماع.

● مؤتمر الرابطة الأخير بعدن

في العشرين من يناير خرج جورج بوش من البيت الأبيض بعد ثمان سنوات غطت فيها الحروب أوسع مساحة في العالم منذ الحرب الثانية وشهدت في نهايتها أعنف أزمة إقتصادية منذ الكساد الكبير. ويبدو أن بوش سيحتل مكانة مميزة في قائمة الرؤساء الامريكيين منذ استقلال الولايات المتحدة عن التاج البريطاني في 1883،

ولسوف يستحوذ عهده، فيما أعتقد، على القدر الأوفر من كتابات المؤرخين وعلماء الاقتصاد والسياسة والخبراء العسكريين بل والمحللين النفسانيين وغيرهم من المشتغلين في حقول العلوم الإنسانية الذين يجدون في الحروب والتحولات الكبرى في التاريخ مادة لاختبار نظرياتهم الجديدة أو لإعادة تأكيد نظريات قديمة يتبنونها.

مشرحة التاريخ في انتظار بوش

حسن العديني

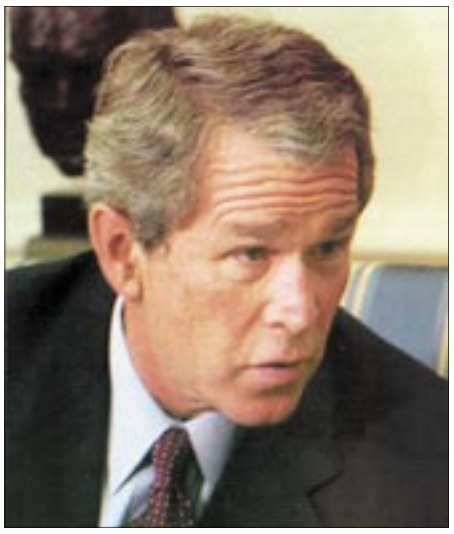

• بوش

لا علاقة لهذا -بالتأكيد كله- بعبقرية خاصة يتمتع بها بوش ولا بإنجاز خارق وفارق في تاريخ بلاده شأن «إبراهام لنكولن» مثلاً، الذي كرسه التاريخ كمحرر للعبيد وذائد باسل عن وحدة الأمة الامريكية في وجه النزعة الانفصالية للسادة الاقطاعيين في الجنوب. كما لا صلة لذلك بمبدأ جديد قابل للاستمرار كمبدأ مورو أو مبدأ ويلسون.

أحياناً -وربما غالباً- يصرف المؤرخون لمراحل انحسار قوة الأمم اهتماماً أعمق بكثير مما ينفقونه من جهد لفترات التمدد والصعود. ذلك أن للانحسار والتراجع من الأسباب ما يستعصي على الملاحظة المباشرة والفهم السريع.

ولما كان دور الفرد مؤثراً في التاريخ فاعلاً في توجيه مجراه فإن القادة الذين ترتبط بهم لحظات الانكسار يلقون من الباحثين اهتماماً يفوق ما يولونه للزعماء الذين يضعون شعوبهم على سلم النهضة أو يرتفعون بها إلى ذرى المجد.

من هذه الزاوية بالذات سوف تستقطب شخصية جورج بوش اهتمام الدارسين وسيدخل التاريخ كرئيس وضع بلاده في مكان بالسفح لا يفصلها كثيراً عن نقطة التدحرج. وإذا ما استطاع خلفاؤه أن يبعدوها عن الحافة فقد يحتاجون إلى وقت طويل لمداواتها من رضوض وأوجاع سببتها سياسات الرئيس السابق.

إن الأمم مثل الأفراد تتفوق على من حولها وعداها بالجسارة والإقدام، وبالعبقرية والعلم، والنتيجة مهابة ترفع الكبرياء وتعلي الكرامة. لكن هذا كله يتداعى عندما يغري التفوق بإذلال الآخرين وجرح كبريائهم والنيل من كرامتهم.

وفي عهد بوش وبسببه تقوضت مكانة امريكا وهبطت إلى درك معتم، ولم تكن فردتا الحذاء اللتان ألقيتا في وجهه من صحفي عراقي غاضب سوى التعبير المأساوي عما لحق بالأمة الامريكية العظيمة من هوان على يد رئيس أرعن.

دعوني أقول إنني- على عكس كثيرين- شعرت بتعاطف شديد مع الرئيس جورج بوش، وتملكتني الشفقة عليه وهو ينحني مرتين لتفادي ضربة الحذاء، فهو إنسان في النهاية بصرف النظر عن جرائمه الفظيعة في حق الانسانية.

أمام ذلك المشهد المحزن ألقت ذاكرتي بمشهد اغتيال الرئيس المصري أنور السادات على المنصة كما لو أنها لمعة برق، وقلت في نفسي إنه كان أهون على جورج بوش وعلينا أن نراه يسقط مضرجاً بدمه من أن يتلقى إهانة معيبة برئيس الولايات المتحدة الامريكية.

لقد كنت من أشد الناقمين على الرئيس السادات منذ شرع في تصفية المكاسب العظيمة للحقبة الناصرية ويفرِّط بالانجاز الضخم لشعب مصر وجيشها في معركة العبور المجيد، مع ذلك فقد تألمت أفدح الألم على مقتله الفاجع. لكنه رغم كل شيء دخل التاريخ كبطل تراجيدي. ومهما كان من خلاف حول دوره فيكفيه أنه دفع حياته ثمناً لخيارات أعتقد أنها تخدم شعبه. وفوق ذلك فقد واجه قدره واقفاً، وبدلاً من تفادي النيران قال باستغراب وذهول: «مش معقول»، والكلمتان إعادة بلغة مختلفة لكلمات «يوليوس قيصر» الأخيرة: «حتى أنت يابروتس.. إذن ليمت قيصر».

لعل التماثل في الوقوف على المنصة أحيا صورة السادات وليس صدام حسين (عدو بوش اللدود)، وقد واجه هو الآخر الموت برباطة جأش نادرة التكرار في التاريخ تستحضر تحدي سقراط الفيلسوف للموت والمسيح عليه السلام وكذلك طومان باي سلطان مصر المملوكي الذي خاطب قاتله العثماني: «هيا... أنجز مهمتك أيها الجلاد».

من المحزن أن جورج بوش لم يكرم بنهاية تضعه في مقام يوليوس قيصر أو أنور السادات، وكانت نهاية لائقة بعظمة وجبروت الولايات المتحدة الامريكية.

أقول هذا صادقاً لأن غطرسة القوة وضراوة البطش ليست الوجه الوحيد للقوة الامريكية. صحيح أن الحضارة الامريكية أقيمت فوق جثث الهنود الحمر وأن مخاليها وبراثنها امتدت في أرجاء المعمورة وغرست في لحوم الشعوب وتخضبت بدمائها، لكنها على الناحية الاخرى أعطت البشرية أكثر من أي أمة في التاريخ. فمنها خرجت أغلب الإختراعات والكشوف العلمية في القرنين الماضيين، وإلى علمائها يرجع الفضل في إشراقة الحضارة الإنسانية الحديثة.

لم يكن الرؤساء الامريكيون أقل افتتاناً بالقوة. ويمكن فهم دوافع حروب المستوطنين الأوروبيين في أمريكا الشمالية ضد فرنسا وأسبانيا، ويمكن أيضاً إسقاط دلالة توسع الولايات المتحدة على أكثر من مليون ميل مربع من أراضي المكسيك، لكن إغراء القوة دفعها فيما بعد إلى عبور مسافات طويلة حتى جنوب شرق آسيا فاحتلت الفليبين مرة وفيتنام مرة ثانية. وفي حربها ضد اليابان مارست القوة المفرطة في المحيطين الهادي والهندي. ولما سلّمت اليابان بالهزيمة ودخلت في التفاوض على شروط الاستسلام لم يتردد الرئيس «هاري ترومان» في توجيه الأمر بإلقاء قنبلتين ذريتين على «هيروشيما» و«نجازاكي». وغزت الولايات المتحدة «هايتي» و«جواتيمالا»، وشنت حرباً وحشية على العراق في 1991، وأغارت بالطائرات والصواريخ على ليبيا والسودان وافغانستان وصربيا، ونفذت اغتيالات سياسية لزعماء سياسيين ورؤساء دول مناهضين لسياساتها العدوانية، ودبرت انقلابات عسكرية في دول عديدة في أمريكا اللاتينية وافريقيا والشرق الأوسط.

كل هذا وأكثر منه حدث بقرارات اتخذها رؤساء امريكيون، لكن الخشونة كانت تمارس تحت أغطية سياسية قابلة للنقاش وإن لم تكن في خواتيمها تحتمل التصديق. بل هي أحياناً أرتدت قميصاً شفافاً منسوجاً من خيوط القانون الدولي والقيم الاخلاقية، والمثال على ذلك حربها الأولى على العراق لإخراجه من الكويت وضربات الناتو العنيفة لصرب البوسنة.

جورج بوش كان استثناءً من الرؤساء الامريكيين من ساعة اعتلائه كرسي الرئاسة، وقد وصل إليه بنصف فوز ونصف مهانة، ولم يأخذ إذن الدخول إلى البيت الأبيض إلا من المحكمة العليا وأغلب أعضائها ذلك الوقت لهم ماض جمهوري، وباليقين فإن للجذور تأثيرها على الأهواء والميول، والهوى غلاب على العقل والضمير ولو كان ضمير القاضي نفسه.

وهكذا قدم جورج بوش إلى البيت الأبيض بفوز مجروح وكرامة جريحة، وبنقاط ضعف كثيرة تحاصره أولها افتقاده النجومية في مجتمع مفتون بالنجوم من هوليود إلى نجوم المال والصحافة والسياسة. والمزعج أنه جاء مباشرة بعد بيل كلينتون بشخصيته الجذابة وكفاءته في إدارة الأزمات الداخلية والدولية وبقوة بلاغته وإنجازه الهائل على المستوى الإقتصادي. ولم يكن لدى بوش الجاذبية الشخصية ولا البرنامج الطموح القادر على إلهاب حماس الجماهير. زاد إلى ذلك أنه لم يشق طريقه إلى القمة بجهوده وقدراته الخاصة بل سار على هذا الطريق بقوة دفع والده.

من هذا فقد كان جورج بوش واقعاً تحت ضغوط نفسية أثرت على أسلوبه في الإدارة وتحكمت في أدائه السياسي بإجماله. لقد حاول تعويض الضعف الظاهر في شخصه بالقوة الجبارة لدولته. لكن هذا وحده لا يكفي لتفسير القرارات الخطيرة التي أتخذها طوال فترة قيادته لبلاده.

كان هناك جانب عقائدي يتمثل في انتسابه لما يُسمى بالمسيحية -الصهيونية التي ينتمي إليها تيار نافذ في السياسة الامريكية. وبحسبها هم يعتقدون باقتراب عودة المسيح بعد حرب كبيرة تنتهي بمعركة هيرمجدون بالقرب من القدس.

وكان بوش ومعه أقرب مساعديه ممثلين مباشرين لكبريات الشركات النفطية، وذلك شدَّد من إلحاح إحكام السيطرة على منابع النفط في الخليج والقوقاز. وقد يُضاف إلى هذا بالنسبة لحملته على العراق أنه حمل معه إلى البيت الأبيض إرث والده في العداء الشخصي لصدام حسين.

لهذا فقد بدأ عهده بالجنون وانهاه بالفشل، فاضطر معه إلى الإعتراف بأنه بنى قراراته على تقارير استخبارية زائفة ومضللة.

وإذْ أراد أن ينفي عن أمريكا انحراف العقل والضمير فقد جعلها عملاقاً هائلاً يمشي ببصر حسير وبصيرة ميتة.

قوة إسرائيل

عبدالعزيز المجيدي
aziz_zi@yahoo.com

أكملت إسرائيل جولتها الدامية في غزة. وكالعادة، بينما ذهب الجيش الإسرائيلي وحكومته لتقييم نتائج عدوانه على القطاع، انغمس الفلسطينيون والعرب في متاهة محرقة إضافية: الانكباب على تعميق الانقسام.

على الدوام تفرض إسرائيل على العالم القبول بسياستها تجاه الفلسطينيين والعرب، وهي لا تفعل ذلك لأنها تحظى بدعم أمريكي وأوروبي، بل لأن أعداءها المفترضين هم أول من يمنحها أسباب التفوق.

منذ نشأة هذه الدولة عام 48م وهي تلقن المنطقة بأسرها كل ما تجسر على فعله.

برغم محاولات التقليل من شأن ما حصدته إسرائيل طوال الحروب التي خاضتها مع العرب، فإن هذه الدولة العبرية كانت تحقق الكثير من أهدافها. ما حدث في غزة مؤخرا يؤشر بدرجة رئيسية إلى أي حد بلغت سطوة هذه القوة الغاشمة على المنطقة.

لم يبدأ العرب في محاولة تحسس مكمن قوة هذه الدولة أبعد من الميركافا ومفاعل ديمونه. وببساطة فإن الجميع يؤشرون دوما إلى الغرب كمصدر رجيم لكل عربدات هذا الكيان الاستعماري، ثم يغرقون في سبات أبدي. هذه هزيمتنا الغافية في الأعماق منذ ظهور هذا الكيان الغاصب.

لأسباب مرتبطة بالمصالح بدرجة رئيسة، فإن إسرائيل تتلقى دعما ضخما من الغرب، وخصوصا من أمريكا. ذلك بالتأكيد مؤثر في ميزان القوى في المنطقة. لكن العرب ينصرفون عن الخوض في عمق قوتها الفتاكة الأخرى.

إسرائيل هي في الأساس جمع من مهاجرين قدموا من أصقاع الأرض؛ لكن هذه الدولة حققت اندماجا بين مكوناتها العرقية إلى حد كبير. ذلك لا ينفي أن أشكالا من التمايز داخل المجتمع الإسرائيلي مازالت ماثلة. ومع ذلك فهي ليست مصدر تهديد لكيان الدولة، كما يحدث الآن في مناطق عربية مختلفة.

لقد استطاع المجتمع الخليط أن يؤسس لكيان يقوم بدرجة رئيسية على قيمة أخلاقية نحاول التقليل من شأنها عند كل سانحة: كرامة المواطن الإسرائيلي (اليهودي). وقد أنجز هؤلاء القادمون على ظهر أساطير دينية استقرارا سياسيا داخليا في جانب الصراع على السلطة، حتى في أحلك لحظات المواجهة مع العرب.

تدور بين هؤلاء القوم معارك سياسية شرسة، وينقسم الجميع إلى تيارات متباينة؛ لكن الجميع لا يذهبون إلى أسلحتهم وكتبهم الدينية لحسم الخلاف، بل إلى صناديق الاقتراع.

خاضت إسرائيل حتى الآن أكثر من ست حروب متقطعة مع العرب، وهي في حالة مواجهة شبه دائمة مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. خلال ذلك داومت السلطات هناك على العودة إلى الشعب اليهودي لاختيار قيادة حكمه.

في خرائط المواجهة المزدحمة بالقمع وأنظمة الاستبداد، كان الناس مغيبين، ومازالوا راسخين في الغياب، وعلى ذلك تتناسخ الأنظمة تلو الأخرى. كانت الذريعة الجاهزة سابقا -ويا للدجل والاستغفال!- التفرغ لمواجهة العدوان. حتى هذه الذريعة المتلفعة بالقضية ماتت وحل بدلا منها هذا الهراء المقيم على العروش.

كم رئيسا لإسرائيل جاء وذهب في الزمن الذي استغرقه ولا يزال حسني مبارك ومعمر القذافي وعلي عبدالله صالح من عمر شعوبهم؟!

لا يجرؤ أي مسؤول إسرائيلي على تقطيب وجهه في مواجهة مواطنيه. مقابل ذلك فإن البلاد والعباد في كل العواصم العربية ملك يمين الحاكم وأولاده.

كجنرال حرب متمرس وقائد سياسي، حقق شارون لإسرائيل الكثير. وعندما وقع نجله جلعاد في شبهة فساد، لم يشفع كل ذلك التاريخ في خدمة إسرائيل لإبقاء الابن بعيدا عن سلطة القانون، وخضع للتحقيقات أثناء حكم والده. ومنذ ثلاث سنوات يرقد القائد الإسرائيلي في غيبوبة دخلها وحده، بينما لم تدخل إسرائيل إلى الطوارئ التي تسيطر على العواصم العربية.

وقبل أكثر من عام كان الرئيس الإسرائيلي موشيه كاتساف يقدم استقالته مجبرا، فقط لأنه تحرش بامرأة جعلت مواطنيه يشعرون بالخزي، ثم يمضي إلى مصيره.

هنا تواجه كل ملايينا الهادرة أكثر من التحرش وأكثر من الاستعباد. ويداوم كل زعيم عربي على ظهر شعبه يوميا كقدر محتوم.

عندما اجتاحت إسرائيل غزة، ونشرت كل ذلك الموت، خرج الناس في كل بقعة من العالم للاحتجاج. نحن خرجنا أيضا، والمظاهرات فعل جيد؛ لكن هل نستطيع أن نخرج فقط، بعيداً عن مشاعرنا الدينية والقومية، كون ما يحدث مهينا لكرامة البشر. لا يبدو أننا سنفعل شيئا مماثلا إذا حلت مصيبة مشابهة في بوليفيا مثلا.

لم تعبأ إسرائيل بكل تلك الحناجر المحتشدة في العواصم العربية، لأنها تدرك جيدا حجم تأثيرها على قرارات الحكام، بل بدت مذعورة من كل ذلك السخط الذي توزع شوارع لندن ونيويورك، لأنها تعرف جيدا مقدار تأثير الاثنين. ثم إن الجماهير العربية نفسها ظالمة. كم مظاهرة في العواصم العربية تحركت من أجل دارفور وصعدة؟!

بين حنايانا بذرة نصر إسرائيل. إنها كرامة الإنسان المنتهكة.

لتبرير جرائمه ضد شعبه لا يحتاج أي نظام عربي إلى الكثير. نحن جاهزون في بنيتنا الثقافية، لأنا نسوّغ القتل والمصادرة للمختلف، سواء في الدين أم المذهب أم الطائفة، وحتى المنطقة. وتحت دعاوى حماية الأوطان يُقتل الناس فقط لأنهم يمكن أن يكونوا مشكلة للحاكم وليس للوطن.

ستظل إسرائيل موعودة بالمزيد من الملاحم لبسط سيطرتها على المنطقة، طالما استمر كل هذا التنكيل بالإنسان العربي على يد حكامه.

ما نحتاجه هو تكريس ثقافة التعايش بين مكونات الدول. يجب أن يكون حق الحياة مقدسا للجميع، باختلاف أفكارهم ومعتقداتهم. وحين ترتفع حساسيتنا حيال هذا الحق والدفاع عنه يمكن أن تبدأ إسرائيل بالإعداد للرحيل. وحدوث ذلك يعني أن الناس سيمضون صوب تتويج إرادتهم في الحكم.

تضارب

بسرعة، وأضاف: "يجري استجواب ثلاثة أشخاص كانوا في السيارة، ويبدو أنهم لم يطلقوا النار على نقطة التفتيش".

ونفى مصدر أمني، في تصريح صحفي، حدوث أي إطلاق نار من قبل السيارة المضبوطة، سواء على نقطة التفتيش أم على مبنى السفارة الأميركية "كما زعمت بعض وسائل الإعلام"، كما أن المبنى يبعد مسافات كبيرة من النقطة المذكورة، حد تعبيره. وكشف المصدر أن نتائج التحقيقات الأولية مع ركاب السيارة الذين تم ضبطهم قد كشفت أنه لم يكن بحوزتهم أي سلاح ناري، وأن الحادث كان عرضيا نتيجة السرعة الزائدة وليس له خلفية جنائية أو إرهابية.

غير أن مصدراً أمنيا آخر، لم تتوافق تصريحاته مع نفي المصدر المسؤول، بل بدا متوافقا مع المتحدث بسم السفارة، وقال لـ"رويترز"، إن مسلحين في السيارة أطلقوا النار على نقطة التفتيش بعد ساعات من إعلان السفارة أنها تلقت تهديدا.

لكن راين جليها، المتحدث بسم السفارة الأميركية في صنعاء، أكد لـ"النداء"، أمس، وقوع تبادل إطلاق نار بين قوات الأمن اليمنية ومجموعة أفراد مجهولين، بالقرب من السفارة.

وأضاف: "وفقا للمعلومات التي لدينا، فإننا لا نستطيع تأكيد ما إذا كان ذلك هجوما على السفارة، فالتحقيق ما يزال جاريا".

وزاد: "لم يشارك أي من موظفي السفارة في الواقعة، ولم تلحق بالسفارة أية أضرار".

وفي واشنطن قال مسؤولون في الخارجية الأميركية إنهم يتحرون الحادث.

وكانت السفارة قالت، يوم الاثنين، إنها تلقت تهديدا بشن هجوم محتمل عليها وحثت الأميركيين على توخي الحذر في اليمن، الذي تعرض لهجمات من تنظيم القاعدة استهدفت مصالح غربية.

وأكدت السفارة، في تحذير نشرته على موقعها على شبكة الانترنت، أنها تلقت تهديدا حول هجوم محتمل على مبنى السفارة الأميركية بصنعاء، يمكن أن يحدث في المستقبل المنظور، وتبعاً لذلك، جددت تحذيرها القائم مسبقاً، للرعايا الأمريكان في اليمن بأن يتوخوا الحيطة والحذر واتخاذ إجراءات أمنية عالية في جميع المناطق التي يرتادها الأجانب أو الغربيون. كما دعتهم لأخذ الحيطة والحذر في الأماكن المزدحمة والأماكن التي يحصل فيها المظاهرات، وأن يقوموا بالتأكد والتحري من طريق السفر، وإيجاد الخطط الأمنية لتحركاتهم وسفرهم داخل البلاد.

وكان سفير الولايات المتحدة الأميركية بصنعاء، ستيفن سيش، أكد، الجمعة الماضي، لموقع "أميركا دوت جوف"، التابع للإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية، أن الوضع الأمني في اليمن ما زال خطرا إلى حد ما، وحث قوات الأمن اليمنية على تكثيف جهودها لمكافحة تنظيم القاعدة والخلايا الإرهابية في اليمن.

وإذ أشاد بالعملية التي قامت بها قوات الأمن اليمنية في أغسطس 2008 في شرق اليمن، وقتل فيها عدد من المطلوبين بينهم أحد قادة التنظيم في اليمن، إلا أنه ألمح إلى موقع السلطات الأمنية اليمنية في وضع الدفاع، داعيا إلى محاصرة "الإرهابيين" والزج بهم إلى وضع دفاعي. وقال: "يتعين على الحكومة اليمنية بذل المزيد من الجهود على نحو ذي مغزى لنقل ساحة المعركة إلى الإرهابيين ووضعهم في موقف الدفاع"، مؤكداً أن الوضع الأمني في البلاد بعد هجوم السابع عشر من سبتمبر لا يزال "خطرا نوعا ما".

وهو أشار إلى مبررات الحكومة اليمنية "بصورة مشروعة" استنادا إلى قضايا لها علاقة بالقدرة التي تعوق تأثيرها وفاعليتها في التصدي للإرهابيين وصعوبة إجراء العمليات في المناطق الجبلية والمناطق القبلية المعارضة للسلطة، "لكنها في المقابل تتلقى معونات من الولايات المتحدة ومن دول أخرى لمساعدتها في التغلب على هذه الصعاب".

وأضاف: "نحن نعمل بالقدر الذي نقدر عليه مع الحكومة اليمنية لتزويدها بالوسائل التي تحتاج إليها"، مثل التدريب على مكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات الاستخباراتية معها لمساعدة السلطات على إجراء عمليات ناجحة.

تصريح السفير وتحذير السفارة جاءا في غضون أيام حافلة بنشاط إعلامي ملحوظ لتنظيم القاعدة تركز على انضمام سعوديين أطلق سراحهما من معتقل جوانتانامو الأميركي إلى التنظيم كقياديين، وأعلن اندماج تنظيم القاعدة في السعودية بفرع اليمن تحت مسمى "تنظيم القاعدة في جزيرة العرب"، بقيادة يمنية يتزعمها ناصر الوحيشي، أحد الفارين من سجن الأمن السياسي في فبراير 2006، وهو أحد أبرز المطلوبين للسلطات الأمنية اليمنية التي تتهمه بارتكاب عدد من التفجيرات، واستهداف المصالح اليمنية والأجنبية في اليمن.

الوحيشي، المكنى بـ"أبو بصير"، 33 عاما، أمير التنظيم الجديد والسكرتير السابق لزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن وأمين سره، كان فارقه في فبراير 2002، واعتقل بعدها في إيران وسُلم للسلطات اليمنية، حيث احتجز هناك قبل أن ينجح في الفرار من السجن في فبراير 2006، بمعية 23 معتقلا بتهمة الانتماء للتنظيم الذي تتحالف معظم دول العالم في الحرب ضده، امتدحه الرجل الثاني في "القاعدة"، أيمن الظواهري، أواخر نوفمبر 2008، أي بعد شهرين تقريبا من الهجوم الذي استهدف السفارة الأميركية بصنعاء وأودى بحياة 16 شخصا بينهم مواطنة أميركية من أصل يمني، ووصفه بأنه "أمير المجاهدين في اليمن، نِعْم الأخ والرفيق، الصابر المرابط المجاهد المحتسب".

وتفرض السلطات الأمنية سياجا منيعا على سفارة الولايات المتحدة الأميركية، منذ هجوم السابع عشر من سبتمبر الماضي، وما ينفك السياج يتخفف عن السفارة وعدد من الأحياء المحيطة بها، حتى يعود ليفرض مجدداً تحسبا لهجمات ضد السفارة، وقد أغلق مؤخرا أواخر ديسمبر الماضي مع الاحتفالات بأعياد الميلاد.

وقد أعلنت السلطات الأمنية اليمنية الأسبوع الماضي مقتل شخصين من المطلوبين، والقبض على ثالث، ويتهمون جميعا بالوقوف وراء بعض العمليات الإرهابية التي شهدتها البلاد في الآونة الأخيرة. ونقلت مصادر رسمية اعتراف الشخص المضبوط بالمشاركة في الإعداد لاستهداف السفارة منتصف مارس الماضي في هجوم أخطأ هدفه أيضا وأصاب مدرسة للطالبات واقعة في محيط السفارة.

الرئيس

وقال المتحدث إن البيوت التي سينتقل إليها المواطنون اليهود تأتي كحل مؤقت وأن توجيهاً من رئيس الجمهورية صدر بتحديد أرضية كافية للبناء عليها في القريب العاجل.

إلى ذلك واصلت المحكمة الجزائية بمحافظة عمران النظر في قضية مقتل اليهودي ماشا النهاري الذي لقي مصرعه على يد طيار متقاعد في ديسمبر الفائت.

وأقرت المحكمة في جلستها التي انعقدت صباح الاثنين برئاسة القاضي عبدالباري عقبة تسليم محامي أولياء دم القتيل صورة من التقرير الطبي عن حالة المتهم خلص إلى إصابته بمرض عقلي.

وتغيب عن الجلسة أولياء الدم ومحاموهم بسبب تهديدات أطلقها أقارب المتهم في جلسة سابقة توعدوا فيها بقتلهم، ونصبت المحكمة محامياً عنهم للاستماع لعدد من الشهود في القضية أحضرهم محامي المتهم لإثبات مرض موكله العقلي.

وطبق التقرير الطبي الذي تلاه ممثل النيابة وقال مراسل الصحيفة إنه لم يحمل أي اشارات للطبيب المعالج أو توقيعه، فإن المتهم سبق أن قتل زوجته قبل جريمته الاخيرة، ولديه وثائق طبية من طبيب نفسي. وأضاف: «الحالة العقلية للمتهم في الوقت الحاضر تشير إلى أنه يعاني من أعراض مرض عقلي تظهر على شكل أوهام وضلالات حول أن المجني عليه جاسوس يتآمر على البلاد، كما يدعي المتهم أنه مندوب المجاهدين في اليمن والقرن الأفريقي».

أبو راس

بمزاجية تامة وعلى مرأى الوزارة ومشاركتها، وأنها تتحمل الآن تبعات «خروقات سفير فاسد ومسؤولين متساهلين في الوزارة».

وطالبت الرسالة وزير الخارجية بتشكيل لجنة خاصة «للاطلاع على حجم الخروق والاعباء المتراكمة والتوجيه بعدم استقطاع أي مبالغ صرفت في فترات سابقة حتى تستقيم المساءلة والمحاسبة».

محمد

إلى ذلك نفى مصدر مسؤول في المؤتمر الشعبي صحة ما نشرته وسائل إعلام أحزاب اللقاء المشترك من أن بعثة الاتحاد الأوروبي أعلنت عدم مشاركتها في الرقابة على الانتخابات البرلمانية المقبلة. وأكد أن مثل هذه التسريبات لا أساس لها من الصحة، وأنها تأتي في إطار الحملة التضليلية التي يمارسها المشترك في خطابه السياسي والاعلامي.

والتقت البعثة الأوروبية خلال زيارتها إلى اليمن مسؤولين في السلطة، وقيادات المعارضة كما التقت منظمات غير حكومية في صنعاء وعدن.

مؤتمر

اليوم الأول لتلقي طلبات الترشح لموقع النقيب وعضوية المجلس، تقدم الزميل أحمد الحاج مراسل «أسوشيتدبرس»، والزميل حمود منصر مراسل وكالة الأنباء الفرنسية، بطلبي ترشح لموقع النقيب. وسبق للزميلين أن نافسا على الموقع في المؤتمر العام الثالث (فبراير 2004)، والمؤتمر الاستثنائي (يوليو 2006).

ومن المفترض أن يقر المؤتمر المقبل نظاماً داخلياً جديداً للنقابة، وميثاق شرف صحفي، ورؤية النقابة بشأن مشروع قانون صحافة جديد. وكان المجلس أنجز مسودة قانون جديد في يونيو الماضي بمساعدة من منظمات دولية ذات صلة بتعزيز حرية الصحافة في اليمن.

مقامرة

العنف، الراهن والمتوقع، أملاً في حصد مقاعد البرلمان المقبل كاملةً. هذه مقامرة تاريخية، إذ لا شيء يمنع الأداة الانتخابية للمؤتمر الشعبي من توكيد جدارتها الميدانية في مواجهة أعداء وهميين. لكن الثمن الذي سيدفعه الحكم وأداته الانتخابية قد يكون فادحاً، فالاستحواذ على هامش سياسي منكمش في العاصمة (ممثلاً في مقرات السلطات الثلاث) وإقصاء الأحزاب السياسية والفعاليات السلمية في الجنوب والشمال، من شأنهما تعميم قيم العنف في مجتمع ينزع، سنة تلو سنة، إلى الاحتماء بعصبيات عنصرية وجهوية ومناطقية وقبلية، وتكريس فاعلين جدد (من خارج السياسة وممكناتها) يحسنون اللعب بالنار، متسلحين بالوقت: السيف الذي سيطيح بالرقاب اليانعة لسياسيي العاصمة.

في صالة السياسة يقامر الحكم بالنظام السياسي من أجل حفنة مقاعد برلمانية لا يريدها أن تذهب إلى أحزاب المشترك. وخارج الصالة ينتظره دائنون شرهون لا يطيقون صبراً على ما يعتبرونها ديوناً عاجلة في ذمة «سلطة المضاربات القبلية والمناطقية»، ويأنفون من السياسة ومساربها وسراباتها!

البان: التقرير فرصة لاستقراء الوضع العام لحقوق الإنسان في إطار من الشفافية والوضوح والواقعية

■ نيوز يمن:

تعقد في العاصمة صنعاء، السبت القادم، ورشة عمل نقاشية لمناقشة مسودة تقرير اليمن الدوري والشامل الذي تقدمه وزارة حقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف في فبراير القادم.

وقالت وزيرة حقوق الإنسان، هدى البان، إن اليمن في تقديمها لهذا التقرير ترى أنها فرصة لاستقراء الوضع العام لحقوق الإنسان في إطار من الشفافية والوضوح والواقعية، الأمر الذي يستدعي تطوير سبل العمل من أجل تجاوز الصعوبات والمعوقات المعرقلة لإتمام تحقيق المقاصد السامية لحقوق الإنسان. وأوضحت في تصريح صحفي أن التقرير يوفر مادة عملية لمتطلبات تحسين الأداء بما يعزز توجهات الدولة في إعمال الحقوق على أرض الواقع بالتعاون الفني مع الآليات الدولية.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة

الناشر رئيس التحرير
سامي غالب

سكرتير التحرير
بشير السيد

صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص. ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

إنا لله وإنا إليه راجعون
وفاة المغفور له بإذن الله تعالى والدها
اللواء أمين قاسم دماج
تغمد الله الفقيد بواسع رحمته ومغفرته
وألهم أهله وذويه الصبر الجميل والسلوان
إنه على كل شيء قدير
سامي غالب، وأسرة «النداء»

إنا لله وإنا إليه راجعون
بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره
نتقدم بأصدق التعازي وعظيم المواساة
للأخ العزيز
العميد محمد سعيد فارع
وإخوانه
درهم وفيصل سعيد فارع
وأولادهم
بوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى «والدتهم»
تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته ومغفرته
والهم أهلها وذويها الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون:
العميد عبدالعزيز سلطان هائل
المهندس سمير محمد هائل
وعبدالرحمن جميل فارع

عجائب الأمن والجماعات المسلحة في جعار:

عمليات الاغتيالات لمن يُصنَّفون كشواذ جنسياً لازالت مستمرة

جنود الأمن المركزي يطلبون القشطة والجبن على الإفطار!

■ عبدالسلام صلاح ثابت اليافعي

انتشرت في الفترة الأخيرة في مدينة «جعار» عدد من النكات على خلفية الاغتيالات التي تحدث، ولم يعرف مرتكبيها حتى الان، والتي طالت عدد من الاشخاص يعتقد بأنهم شواذ جنسياً أو يمارسون السحر، إحدى تلك النكات تقول: «إن الشخص في مدينة جعار الآن لم يعد يخشى القتل، ولكن يخشى أن يقال عنه بعد مقتله بأنه شاذ جنسيا...»! وقد حمل خطيب مسجد جعار على تلك الأساليب وحمّل المسؤولين أسباب ما يحدث من أغتيالات. السبب الرئيسي لكل ما يحدث من فوضى وتقتيل في جعار هو فساد وضعف أجهزة الأمن في مديرية خنفر. وقد وصلت الاختلالات الأمنية ذروتها في خنفر منذ تسلم المدير الحالي لمهام عمله، إذ تحولت الشوارع إلى ساحات حرب وتم احراق مبان حكومية وتفجير ونهب أخرى وإحراق منازل ومحلات تجارية وخطف وإحراق عشرات السيارات كل ذلك في العام 2008 فقط.

وتفيد المعلومات بأنهُ تم إصدار أوامر لنقل مدير أمن خنفر الحالي إلا أنه لازال في موقعه بحجة أن إحدى الجماعات المسلحة في مدينة جعار قد قتلت قريباً له، لذلك يريد الانتقام، وتؤكد المعلومات أن تلك الجماعة تأخذ تهديدات مدير أمن خنفر مأخذ الجد رغم أنها قد دخلت في صلح مع القيادة السياسية في صنعاء.

وقد أصدر أعضاء تلك الجماعة بياناً برأوا أنفسهم فيه من الحوادث الأخيرة التي وقعت بعد الصلح مع الدولة. ورفضوا- في أحاديث منسوبة لبعضهم- قتل الأشخاص الذين يُشاع بأنهم شواذ جنسياً أو يمارسون السحر والشعوذة، وقالوا: بأن رجال الأمن يعرفون جيداً الأشخاص الذين ينفذون الاغتيالات وبعضهم تمت تصفيتهم بأسلحة كاتمة للصوت، وأن أشخاصاً محدودين هم الذين يمتلكون تلك الأسلحة في خنفر...!؟

ومع أن حكم الزنا واللواط في الإسلام واضح جد وهو إما شهادة أربعة أشخاص أو الإقرار، فأن أولئك يحكمون بغير ما أنزل الله. وحتى الرجل المتشبه بالنساء فقد حكم الرسول صلى الله عليه وسلم بنفيه من موطنه كما جاء في الواقعة الشهيرة. فمن أين يأتي هؤلاء بأحكامهم؟ وكيف تأكدوا من أن أولئك المغدور بهم فعلاً شواذ جنسياً بدون أربعة شهود، وقبل كل هذا وذاك من الذي أعطى تلك الجماعة الحق بمعاقبة أولئك الأشخاص، إذْ ليس لهم الحق لاشرعاً ولا قانوناً، وما يقومون به هو من مهام ولي الأمر بعد تحقق الضوابط الشرعية.؟

في أحد اجتماعات لجنة الدفاع والأمن في المجلس المحلي لمديرية خنفر تحجج مدير أمن خنفر بأن لديه جنوداً لم تُصرف لهم أسلحة شخصية (بندقية) حتى الآن وأمّا الجنود الذين لديهم أسلحة فلا تتوفر لهم الذخائر بسبب النقص من الوزارة. وعند سؤاله لماذا لا يستعين بجنود الأمن المركزي قال: إن جنود الأمن المركزي لا يتقيدون بأوامره كما أنهم يرفضون أكل الجنود العاديين ويطالبون بالقشطة والجبن والبيض على الإفطار! ونضيف نحن هنا: ولماذا لا يطلبون «الجاتوة» أيضا كما قالت ملكة فرنسا. أخيراً للمسؤولين في الأمن. في محافظة «أبين» ومديرية خنفر ووزارة الداخلية وللأخوة أعضاء المجالس المحلية في المديرية وفي محافظة أبين، والله عيب عليكم ما يحدث في خنفر! فإذا كنتم غير قادرين من أذهبوا غير مأسوف عليكم، قدموا استقالاتكم ودعوا الناس يشكلون لجاناً وطنية لحماية أنفسهم وممتلكاتهم.

ياجماعة، هل من المعقول للقبض على أثنين من الأشخاص أن تنزل قوة مدعمَّة بسرايا من اللواء الثالث مدرع وتحاصر منزلاً بمحيط على الأرض مساحته واحد كيلو متر وعمق إلى الهدف بمساحة خمسمائة متر!! لماذا تتعاملون وكأنكم في عزلة من عزل المحافظات الشمالية أو كأنكم في حرب ضد جيش نظامي؟ والمصيبة الأعظم أن الفصيلة المدرَّعة فوق جبل خنفر كانت تطلق النار نحو وسط المدينة بسلاح دوشكا لإصابة أحد المطلوبين من بين أكثر من ألف إنسان يسيرون في المدينة!! فكيف سيتم تمييزه، ناهيك عن إصابته، وقد حطمت طلقات الدوشكا واجهات محلات تجارية وخزانات مياه وصحون إرسال فوق أسطح المنازل، ومن لطف الله أنها لم تصب أحد الأطفال في شوارع المدينة. نؤكد لقائد الفصيلة فوق جبل خنفر أنه في جعار وليس في غزة!

آخر المعلومات تؤكد جلوس رئيس الجمهورية شخصياً مع أفراد يمثلون أولئك الشباب الذين كانوا يثيرون الشغب في مدينة جعار، وأمر لهم بمبالغ مالية سلمت لهم فعلاً، وأراض سكنية في محافظة عدن لم تُسلم بعد، ورواتب شهرية سوف تسلم لهم من مكتب شؤون القبائل في أبين عبر الشيخ طارق الفضلي.

تبقى الكثير من الاسئلة في الشارع عالقة بدون جواب مثل: ماذا عن القتلى؟ وماذا عن منازل الناس المحترقة وسياراتهم؟ وماذا عن العقوبات؟ بل ماذا عن الأمن في الأيام المقبلة؟

وفي غمرة النشوة التي أعترت الشباب لم يفكر أحد منهم بسبب تجنب السلطة الدخول في مواجهات أو أي إجراءات أمنية ضدهم بل والإغداق عليهم أيضاً بالعطايا.

لعلَّ السبب الوحيد لمهادنة الرئيس لأولئك الشباب هو تمرير العملية الانتخابية بدون مشاكل، ولكن بعد ذلك ستكون كل الخيارات مطروحة على الطاولة من جديد.

أزمة تجديد النخب في المشهد الحزبي المغربي

د. إدريس لكريني*
www.drisslagrini.fr.nf

لم يقتنع بعد عدد من قادة الأحزاب المغربية القدامى، الذين يلوحون بـ"الشرعية التاريخية" كل حين، بأهمية فتح الفرص أمام الفعاليات الشابة التي أثبتت جدارتها وإمكانياتها في عدد من المجالات والميادين، لتحتل مواقع قيادية داخل الأحزاب السياسية، وتسهم في إخراج الأحزاب من جمودها وانغلاقها. والمؤسف أن هذه الظاهرة غير السليمة أصبحت تطبع عمل عدد كبير من الأحزاب، بما فيها تلك التي تعتبر نفسها محسوبة عن الصف الديمقراطي.

فقد أضحى عدد من الأحزاب السياسية المغربية مجرد مؤسسات مغلقة، تغيب فيها مظاهر الشفافية والممارسة الديمقراطية، بل ووصل ارتباطها بأشخاص معينين في المخيال الشعبي إلى حد الحديث عن حزب فلان بدل التركيز عن اسم الحزب أو أيديولوجيته.

وهذا أمر يترجم الهالة التي تعطى للزعيم الحزبي أو التي يحاول أن يخلقها لنفسه والتي تسمح له في كثير من الأحيان بتحويل الهزائم إلى انتصارات وإطلاق وتوظيف خطابات وشعارات وتصورات لا تتلاءم وتحديات وواقع المرحلة الراهنة، ومعلوم أن الممارسة الحزبية في عدد من الديمقراطيات التقليدية أو الفتية حسمت مع هذه المظاهر المتجاوزة.

إن هذه الوضعية لا يمكن أن نفصلها عن الحالة المزرية التي تعيشها معظم الأحزاب، التي لم تستطع تطوير أدائها، وظلت تعيش أزمة حقيقية على مستوى تدبير اختلافاتها الداخلية وبلورة وظائفها الاجتماعية والسياسية والتربوية المفترضة، فالديمقراطية الداخلية تصبح بدون جدوى كلما تم الاقتراب من مراكز القرار داخل الهياكل الرئيسية للحزب، حيث يفرض أسلوب التزكية والتعيين نفسه بقوة، ويسود منطق الوراثة في بناء الشرعية السياسية، بالشكل الذي يكرس "شخصنة" هذه الهيئات ويحول دون تجددها، ويخلق حالة من التوتر والصراع بين الأحزاب وتنظيماتها الشبيبية؛ وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن مدى جدية ومصداقية مطالبة هذه الأحزاب للدولة بإعمال أسلوب الديمقراطية و"التناوب السياسي"، في الوقت الذي تتنكر له هي نفسها في ممارساتها الداخلية.

فظاهرة الانشقاقات التي تحدث بين الفينة والأخرى داخل بعض الأحزاب السياسية، والتي كان من نتائجها بروز أكثر من ثلاثين حزبا في المشهد السياسي المغربي، تحيل إلى القول بأنها تعبير عن عدم القدرة على تدبير الاختلافات بشكل ديمقراطي؛ وهي مؤشر أيضا إلى الأزمة التي تشهدها هذه القنوات على مستوى تجديد نخبها وقياداتها بما يسمح بتشبيبها.

ومعلوم أن تنامي هذه الانشقاقات بالإضافة إلى عودة الزعماء القدامى إلى قيادة الأحزاب تحت ذرائع ومبررات عدة، يميع العمل الحزبي، وكان من ضمن عوامل عدة أسهمت في مغادرة عدد من الطاقات الشابة للأحزاب وامتناع عدد كبير منهم عن الانضمام إلى أحزاب لا تسمح لهم بإبراز طاقاتهم وإمكاناتهم وانتظاراتهم وتصوراتهم، وأدت إلى تنامي العزوف السياسي بشكل عام والانتخابي على وجه الخصوص الذي بلغ 37 بالمائة بحسب إحصائيات رسمية خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة.

ومن الواضح أن فسح المجال أمام فعاليات شابة لقيادة الأحزاب يحمل دلالات نفسية وسياسية إيجابية يمكن أن توفر شروط المصالحة بين المواطن والشأن السياسي، وترسخ لديه القناعة بأهمية الانخراط في الأحزاب، طالما أنه سيجد نفسه داخلها. وبالطبع فلا يمكن أن نتصور أن الشباب سيصدون وجوههم عن قياداتهم التاريخية إذا ما تحملوا مسؤوليات قيادية؛ لأن تطوير عمل الأحزاب يقتضي أيضا الانفتاح على تجارب هؤلاء الزعماء وخبراتهم.

ومن المؤكد أن فتح المجال أمام الجيل الجديد ليتبوأ مواقع قيادية داخل الأحزاب ينبغي أن لا يترك لمزاجية القادة، بل ينبغي أن يؤطر بقواعد وضوابط قانونية.

إن سلوك بعض القادة في هذا الشأن، لا يسيء لوحدة الأحزاب ذاتها وبرامجها وتصوراتها، بقدر ما يؤثر بالسلب على المشهد السياسي برمته.

وجدير بالذكر أن الاختلالات التي تعيشها الأحزاب المغربية حاليا لا هي في صالح المجتمع ولا في صالح الدولة، ولا في صالح الأحزاب السياسية نفسها. ذلك أن تأمين انتقال ديمقراطي حقيقي، يتطلب انخراطا من قبل الدولة والمجتمع بمختلف مكوناته، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والأحزاب السياسية تتحمل مسؤولية كبرى في هذا الصدد. ولا يمكن أن نتصور أن المشهد الحزبي في وضعيته الراهنة يسمح بتحقيق انتقال ديمقراطي مبني على أسس متينة؛ فهناك عدد كبير من الأحزاب السياسية لم تعد قادرة على إنتاج وبلورة تصورات وأفكار ومشاريع اجتماعية وسياسية واضحة المعالم تستمد مقوماتها من الواقع؛ كما أن خطاباتها ما زالت جامدة ومتجاوزة ولا تواكب التحولات الاجتماعية والسياسية وتصورات وانتظارات الأجيال الجديدة. فيما تفتقر غالبيتها أيضا إلى مشروع مجتمعي واضح المعالم، بعدما تحولت من مؤسسات مفترضة للتأطير السياسي والتنشئة الاجتماعية وبلورة المطالب... إلى قنوات انتخابية مغلقة تنتج نخبا تبرر الخطابات الرائجة ولا تستحضر سوى مصالحها؛ فحضورها (الأحزاب) تطبعه المرحلية وغالبا ما يقترن بالمناسبات الانتخابية.

وعلاوة عن أهمية تبني الأحزاب لإصلاحات داخلية تسمح لها بتجاوز مختلف هذه الاختلالات؛ فإنها تظل أيضا بحاجة إلى شروط موضوعية وإمكانيات دستورية تسمح لها بتطبيق برامجها والوفاء بالتزاماتها و"شعاراتها" التي تقطعها على نفسها أمام أعضائها وأمام الناخبين؛ من داخل البرلمان أو الحكومة.

* أستاذ الحياة السياسية في كلية الحقوق – مراكش.

حنايا

هدى العطاس
hudaalattas@yahoo.com

هرشت ذهني وأنا أغازل الشاشة الفضية، ماذا عساني أكتب؟! يدهشني حد الحسد من يكتبون عمودا يوميا أو يمارسون الكتابة طقسا لا يغادرهم. أن تكتب عمودا في الصحافة يعني أن تتحدث إلى آخرين يجب أن تفترض أن لديهم سقفا عاليا من الذكاء، حتى تباري نفسك عمودا ذكيا، حينها يقفز سؤالك: ماذا وكيف يمكنني أن أكتب؟! هل أكتب عن أحداث زاعقة تفرض نفسها عرضيا على اليومي الذي يبدو في سطحه مغمورا بالرتابة، وإن اختضم داخله الكثير؟! هل أكتب عن الحدث العام والملح، والذي غالبا يتعلق السياسة ميدانا له؟! ويبدو هذا الخيار تغريرا لذيذا للخوض والسفسطة. تتجلى الصحافة في أحد وجوهها فن ملاحقة الإبهار. وفي بلداننا المتخلفة الإبهار يعني: فن ملاحقة الحاكم وأخباره، وفي صحف الضد: نقدا وهجاء له، وفي صحف الـ"مع" مدحا وتقريضا في مناقبه وإن عدمت، وصحف الاعتدال لا يمكنها تحييد صوره وأخباره عن صفحاتها الأولى. في المقابل هناك ما يشبه الازدراء لليومي والعادي وتفاصيل الحياة والمعاش. ربما يأتي ذلك كمقابلات سلوكية تتقاطع وسلوك الحاكم والسلطة من القضايا اليومية للمواطن وتفاصيل حياته التي تبدو (عمدا) هامشية لدى السلطة والحكم وعلى ذاك تقيس الصحافة.

وفي موازاة مغايرة نتأمل المختلف عنا، نتقرا واقع بلدان وشعوب تعتبر متقدمة علينا بسنين ضوئية. سيستوقفنا إبهار التفاصيل في صحافتهم. يحكي لي أحد الأصدقاء الأجانب المقيمين في اليمن أن والدته أرسلت له "ايميل" تحذره من شرب الشاي بالحليب، وذلك عطفا على ما تناقلته الصحافة عندهم في صفحاتها الأولى عن خطر هذه العادة وما تسببه من أمراض. وعليه تخلى صديقنا عن شرب "الملبن"، وفقدت مقهاية العدانية أحد زبائنها.

واستدراكا على ما سبق: هل في المقابل القارئ لدينا تعنيه تفاصيل حياته اليومية؟ أم تجانس مع دور الأطرش في زفة إبهار الحاكم وأخباره، وعلى إثر الانتكاسات اليومية الدائمة أصيب بمرض تحقير الذات وشؤونها الصغيرة المهمممة؟!... وحديثنا ممتد.

■●■

طق.... طق

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

في أغلب وسائل الإعلام هناك زاوية اسمها وجوه في الأخبار أو اسم في الأحداث! إن أردنا في "طق.. طق" أن نستعير هذه الفكرة لكتابتها لهذا اليوم سيكون بطل هذه الزاوية الكاتب اليمني ماجد المذحجي، بعد أن أبلى بلاء حسنا وسطع نجمه في زيارته الحقوقية الأخيرة لبيروت.

وقد يتساءل البعض: من هذا المذحجي؟ لهؤلاء المشككين تقول مصادر "طق.. طق" المطلعة إنه كان محررا في "الشارع"، وكانت هذه المهنة ملائمة جدا له، لأن لديه مؤهلات تناسب "الشارع"، وأقصد الصحيفة طبعا؛ لكن "الشارع" لم تتحمله، وجرى حياكة خطة محكمة لـ"نفضه"، وهذا متوقع ومعروف؛ فأصحاب القضايا الوطنية والملتزمون بالشارع (اليمني)، يجري إقصاؤهم دائما، فانتقل بعدها ليكتب في "النداء"؛ الصحيفة التي يعمل بها كمحرر متحمس ومجاني، فـ"النداء" كما نعلم متعثرة ولا تدفع أجورا لمحرريها. وإضافة لكونه محررا في "الشارع" (سابقا) و"النداء" لاحقاً، فهو ناشط حقوقي من الخيوانيين، لكن سوء حظه النضالي يجعله دائما محاصرا بأصدقاء السوء الذين يحاولون تشويه سيرته "النظيفة" ويشهد على ذلك سجله الحافل في سوريا الشقيقة.

فحينما كان مقيما في سوريا كناشط يمني كان يوقع مقالاته بـ"كاتب يمني مقيم في سوريا" ولا أدري لم لا يوقع الآن بـ"كاتب يمني مقيم في اليمن"!

سلام

في حفل افتتاح الشركة الوطنية للإسمنت

عبدالجبار هائل: نحن أصدقاء البيئة

■ لحج - بشير السيد

الاثنين الماضي ازدحمت قاعة التدريب التابعة لـ«الشركة الوطنية للإسمنت» بعشرات الصحفيين، في حفل افتتاح الشركة الذي نظمته الإدارة الصناعية في مجموعة هائل سعيد وشركائها.

استعرض عبدالجبار هائل سعيد، مدير عام الإدارة الصناعية، مراحل تجهيز مصنع الاسمنت، ابتداء من دراسة الجدوى مروراً بموقع المشروع في وادي صاعم بمديرية المسيمير، بمحافظة لحج، وصولا إلى عملية الإنتاج.

أثناء ذلك كان يقدم المجموعة كصديقة للبيئة: «اثناء إعداد الدراسة كانت البيئة حاضرة كعنصر أساسي». وأضاف: «أعتقد أنكم لاحظتم عند دخولكم إلى المصنع عدم وجود دخان وأتربة تتصاعد من المصنع، وكان العديد من المستثمرين يتساءلون: متى سيبدأ العمل؟ نحن حرصنا على أن يتوفر في تصميم المصنع الحماية الكاملة للبيئة وقمنا بتزويد المصنع بمبنى خاص بالفلترات وهذه تقوم بتنقية الهواء الخارج من خط الإنتاج، وهذا هو سبب عدم وجود أدخنة وأتربة متطايرة».

وبنبرة واثقة استطرد: «إذا تسنى لكم زيارة الشركة بعد عامين أو المرور من أمامها، ستجدون أن هذه المنطقة (وادي صاعم) مكسوة بالاشجار؛ سنقوم بزراعتها».

تبلغ الطاقة الانتاجية لمصنع الاسمنت قرابة مليون و600 ألف طن في السنة، أي بمعدل 100 ألف كيس أسمنت في اليوم الواحد، وبتكلفة استثمارية 250 مليون دولار، ووصل عدد المساهمين فيها إلى 4 آلاف مساهم.

من خلال حفل افتتاح الشركة، التي يعمل فيها 800 عامل وموظف، وبحضور محافظ لحج و40 صحفياً من مختلف وسائل الاعلام المحلية. أرادت المجموعة التوكيد على أنها واحدة من أهم ركائز الاقتصاد اليمني.

عبدالجبار هائل سعيد، وهو رئيس مجلس إدارة بنك التضامن الإسلامي الدولي علاوة على كونه مدير عام الادارة الصناعية، قال: «يعد هذا المشروع أحد أهم وأكبر المشاريع الاستراتيجية للمجموعة، وبإنشائه تقدم المجموعة مساهمة فاعلة في تغطية حاجة الأسواق المحلية من الاسمنت فضلاً عن تصديره إلى الخارج». وزاد: «هذا المشروع سيسهم في معالجة مشكلة البطالة وتنشيط حركة التنمية المحلية وسيعزز البنى الاستثمارية في المحافظات والمناطق المحيطة بالشركة».

إلى مصنع الاسمنت زار الوفد الصحفي الشركة اليمنية للمطاحن وصوامع الغلال في مديرية المعلا بمحافظة عدن التي تعد واحدة من أكبر خمس شركات في العالم تضم 5 خطوط انتاجية تحت سقف واحد.

شوقي أحمد هائل:

المجموعة لم تتأثر بالأزمة العالمية وبنك التضامن سيكون الأكبر خلال العامين القادمين

أكد شوقي أحمد هائل، عضو مجلس إدارة مجموعة هائل سعيد أنعم، أن المجموعة لم تتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية. وقال إن معظم أنشطة المجموعة الاقتصادية شهدت خلال العام 2008 نمواً ملحوظاً مقارنة بالعام 2007.

وإذ أشار إلى تراجع مبيعات بعض الانشطة التجارية خلال العام 2008 بنسبة لا تتجاوز 3٪، أفاد بأن 95٪ من انشطة المجموعة حققت أرباحاً عالية في العام 2008، بزيادة وصلت إلى 25٪ عن العام 2007.

شوقي، وهو أيضا نائب مدير عام الادارة الصناعية في المجموعة، أوضح بأن من أسباب عدم اهتزاز المجموعة، هوكون مشاريعها استراتيجية مرتبطة بحياة المستهلك، لافتاً إلى أن المجموعة ترفض الاستثمار في مجالات متقلبة كالعقارات مثلاً. وهو أكد بأن بنك التضامن سيتصدر كل البنوك في اليمن المحلية والخارجية خلال العامين 2009، 2010 من حيث حجم رأس المال.

ندوة لتعزيز دور التأمين في اليمن

تبدأ اليوم في العاصمة صنعاء الندوة الوطنية حول تعزيز دور قطاع التأمين في اليمن، والتي تنظمها وزارة الصناعة والتجارة، والاتحاد اليمني للتأمين. وفي تصريح خاص إلى "النداء"، أكد رئيس اللجنة التحضيرية، مجيب الدبعي، أن الندوة ستتناول عددا من المحاور، وستناقش خمس أوراق عمل تتناول "قطاع التأمين في اليمن: الواقع والطموح" و"مدى تأثر صناعة التأمين بالأزمة المالية العالمية"، بالإضافة إلى التأمين الإلزامي على السيارات، ومناقشة مستقبل التأمين الصحي، وبحث دور قطاع التأمين في عملية التنمية، وأن الندوة ستركز على مناقشة قطاع التأمين والنهوض به، بما يضمن تقديم خدمات كبيرة تعزز دور هذا القطاع، والتنسيق للنهوض بدور هذا القطاع، خصوصاً أن المشاركين هم معظم شركات التأمين والعديد من المهتمين بهذا القطاع.

وأكد الدبعي أنه تم دعوة بعض مؤسسات القطاع الخاص والجهات الحكومية التي لها علاقة بالتأمين.

وتعتبر سوق التأمين اليمنية من الأسواق الناشئة والضعيفة، مقارنة بأسواق دول مجاورة؛ لأسباب متعددة، منها العامل الاقتصادي وعامل الوعي، وغيرهما. غير أن هذه السوق مؤهلة لتصبح سوقاً عملاقة خلال السنوات القادمة؛ لتدفق الاستثمارات فيها، حيث تتنافس فيها 13 شركة مختلفة تكاد جميعها تتبع مجموعات تجارية كبيرة في اليمن؛ غير أن المتحدة للتأمين، إحدى شركات مجموعة هائل سعيد أنعم، مازالت تتربع على السوق اليمنية منذ عام 1995 كأقوى شركات التأمين في اليمن، حيث تحتل أكثر من43% من السوق التأمينية التي تبلغ أقساطها 50 مليون دولار تقريباً.

وتعاني معظم شركات التأمين من صعوبات متعددة وكثيرة، لكن أهمها قصور الوعي لدى المجتمع بأهمية التأمين، وعدم تفاعل الدولة في دعم التأمين بإلزام التجار ورجال الأعمال والشركات العاملة في البلد بتطبيق قانون التأمين الذي ينص على منع التأمين المباشر أو غير المباشر لدى الشركات الأجنبية، حيث من الملاحظ قيام تجار وشركات، خصوصاً الشركات النفطية، بالتأمين لدى شركات خارجية، في مخالفة للقانون، مما يتسبب بخسارة كبيرة للاقتصاد الوطني. كما أن المشاريع الحكومية لا تؤمّن، وهنا يكون دور الحكومة باحتساب التأمين ضمن الميزانية العامة لمختلف الجهات. ومن المعوقات عدم قيام الجهات ذات العلاقة بدورها المنوط بها في نشر التوعية بأهمية التأمين في أوساط المجتمع وإرساء ثقافة تأمينية تحميهم من المخاطر المستقبلية.

وتعاني القوانين المتعلقة بالتأمين من قصور. وكانت لجنة مشكّلة من الاتحاد اليمني للتأمين، والغرفة التجارية، وشركات التأمين، قد اختتمت، خلال الفترة الماضية، مناقشة مسودة قانون الإشراف والرقابة على شركات التأمين لتعديل القانون بما يتناسب والوضع الحالي للسوق اليمنية والطموحات المستقبلية لها.

مؤتمر لسيدات الأعمال وسط الكثير من الصعوبات

■ ياسر المياسي

عقد الاثنين الماضي المؤتمر الأول لسيدات الأعمال اليمنيات تحت شعار "نحو دمج سيدات الأعمال اليمنيات في التنمية والاستثمار"، والذي شارك فيه أكثر من 150 من سيدات الأعمال، ومشاركون يمثلون الحكومة والقطاع الخاص وسيدات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني.

المؤتمر، الذي نظمه الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة ومنظمة (GTZ) الألمانية بالتنسيق مع مجلس سيدات الأعمال، هدف -حسب القائمين عليه- إلى التعرف على بيئة سيدات الأعمال في اليمن واستكشاف الفرص والإمكانيات لنشاط سيدات الأعمال، ووضع تصور لاستراتيجية تطوير وتعزيز وتمكين دور سيدات الأعمال في التنمية والاستثمار، وتفعيل أفضل السبل لخلق منظمة حقيقة لسيدات الأعمال.

المؤتمر، الذي افتتاحه وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل، ورئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية محمد عبد سعيد، ناقش عددا من أوراق العمل التي ركزت -في ثلاثة محاور رئيسية- على قضايا هامة تشخص واقع سيدات الأعمال، الأولى حول استراتيجية تنمية سيدات الأعمال، قدمتها الأستاذة وفاء عبدالله عوض، مدير عام المرأة بوزارة الصناعة والتجارة، وكشفت فيها الفرص المتاحة للصناعات الصغيرة في اليمن والتي تتنوع بين النشاط الزراعي والغذائي والصناعة مواد البناء وكذا صناعات كيماوية وبلاستيكية وكذا مشاريع الأشغال اليدوية ومشاريع الأدوات المنزلية والكثير من المشروعات التي تم اقتراحها أمام سيدات الأعمال، كما تناولت مشاريع متنوعة يمكن أن تستفيد منها سيدات الأعمال.

وكان المحور الأهم هو مناقشة التحديات التي تواجه سيدات الأعمال وواقع البيئة الاستثمارية لمشروعاتهن وآليات تطوير ومساعدة سيدات الأعمال وهي الورقة التي قدمتها الدكتورة فوزية ناشر، رئيس مجلس سيدات الأعمال اليمنيات، والتي كشفت فيها أن نشاط سيدات الأعمال اليمنيات يتنوع في العديد من القطاعات الاقتصادية والصناعية خصوصا الصناعات الصغير والخدمية والسياحية والزراعي والعقارية والتجارية، لكن بنسب ما زالت قليلة. وكشفت أن نسبة النساء غير الناشطات اقتصادياً تقدر بـ72.1%.

وحول المعوقات، أكدت الدكتورة ناشر أن تقارير العالم تصنف اليمن في المرتبة قبل الأخيرة بالنسبة للدول الأكثر تعقيداً لنمو الأعمال، فكيف سيكون الحال بالنسبة للنساء اليمنيات! وأن النساء مازلن لا يتمتعن بقدرة متساوية على الوصول إلى الفرص الاقتصادية المتاحة، ومازالت النساء يواجهن المزيد من العوائق داخل أسواق العمل وخارجها، بالرغم من الإنجازات التعليمية التي حققنها.

وكشفت الدراسة أن قلة سيدات الأعمال تعود إلى ظروف اجتماعية عديدة تعمل على إحباط طموح المرأة. كما أن المعاملة التفضيلية بمقتضى القوانين الواقعة خارج نطاق تشريعات الأعمال التجارية، وكذا العادات الاجتماعية والاتجاهات السلبية السائدة نحو النساء العاملات، كل ذلك لا يؤدي إلى زيادة تنشيط قدرة النساء على تنظيم مشاريع العمل الحر، فهذه الصعوبات تؤدي إلى فقر المرأة اليمنية وإمكانية وقوع النساء تحت طائلة الفقر بصورة كبيرة.

وتمثلت التعقيدات كذلك في التمويل الذي يمثل مشكلة كبرى، ولهذا فإن محدودية الثقة بقدرة سيدة الأعمال على النجاح هي السمة السائدة، ولا بد من منحنهن ثقة أكبر لتجاوز الأفكار الخاطئة عن قدرتهن على النجاح.

وكشفت الدراسة أن تكلفة القروض التي منحها صندوق تمويل المنشآت الصغيرة والأصغر منذ عام 2002 وحتى أغسطس 2008 بلغت 181 مليونا و436 ألف ريال، استفاد منها 885 مستفيداً، تمثل السيدات 15% من إجمالي المقترضين خلال تلك الفترة، وهي نسبة تعتبر بسيطة.

وطالبت الدراسة بالعمل على توفير الحماية والأمان والاستقرار للمرأة، بهدف تفعيل مساهمتها في النشاط الاقتصادي، وكذا إنشاء صندوق الادخار والإقراض كخطوة أولى لإنشاء بنك للنساء مستقبلا، والعمل على إعفاء مشروعات القطاع النسوي من الضرائب لمدة محدودة.

وتمثل المحور الثالث، والذي قدمت تصوره الدكتورة نجاة جمعان، في كيفية دمج الأعمال في التنمية والعلاقات بين سيدات الأعمال، وهي عملية تسمى "التشبيك". ويهدف هذا التشبيك إلى تجميع إيرادات الخدمات وتعزيز التعليم المشترك وحشد التأييد لقضايا سيدات الأعمال.

وكشفت المناقشات والحوارات في المؤتمر مدي الصعوبات التي توجه أعمالهن، خصوصا تقبل المجتمع لمشاريع تديروها المراء، وكذا عدم وجود تمويل للمشاريع، مما يجعل مصيرها الفشل والإخفاق. وتمنى معظم سيدات الأعمال أن تنعكس أهداف مثل هذه الندوات على الواقع، وأن تحقق ولو بعض الطموحات للنهوض بواقعهن.

الجدير ذكره أنه في عام 2005 تم افتتاح أول مكتب لسيدات الأعمال بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة، كان الهدف منه تأسيس كيان مؤسسي يجمع سيدات الإعمال ويدعمهن في سوق الأعمال. وفي مارس 2006 تم تدشين أول مجلس لسيدات الأعمال بدعم حكومي. وفي بداية العام الماضي 2008 تم إطلاق وحدة سيدات الأعمال اليمنيات التابعة لنادي رجال الأعمال اليمنيين. وكان أول مؤتمر لسيدات الأعمال قد عقد نهاية 2007 ونظمه نادي رجال الأعمال اليمنيين.

وأظهر أول مسح ميداني لسيدات الأعمال تواجد أكثر من 200 سيدة يمارسن أعمال التجارة في خمس محافظات رئيسية، هي: صنعاء، عدن، تعز، الحديدة، وحضرموت. ومعظم تلك المشاريع هي مشاريع صغيرة وأنشطة خدمية مازالت تحتاج إلى الكثير من التطوير والدعم.

وكان البنك الدولي قد اختار اليمن ضمن 19 دولة في العالم، من بينها 4 دول عربية، لدعم مشاريع سيدات الأعمال.

الصحة في الضالع..

عيادات شكلية وأقسام معطلة ومكاتب خاوية على عروشها

■ الضالع - فؤاد مسعد

أوضاع الصحة في محافظة الضالع بحاجة لإعادة النظر ابتداءً من مكتب المدير وانتهاءً بآخر قسم وفقاً للكفاءة وقانون المهنة وإعادة الأطباء المتخصصين إلى أعمالهم وتعيين إدارة كفؤة للمستشفى الرئيسي بالمحافظة وتفعيل الرقابة والمحاسبة على المرافق الصحية وإلزام مكتب الصحة بتقارير دورية عن المناطق الموبوءة بالأمراض المعدية وسبل مكافحتها.

ما ورد أعلاه خلاصة تقرير اللجنة المكلفة من قبل المجلس المحلي بمحافظة الضالع، الذي ناقشه الأسبوع الفائت. وعلى ضوء النقاش كلف المجلس المحافظ والهيئة الإدارية ومدير عام مكتب الصحة والسكان بمعالجة وتصحيح الأوضاع الصحية والوظيفية والخدمية التي تعيشها المستشفيات والمراكز والمرافق الأخرى الصحية والتعليمية والوقائية وغيرها، الواقعة تحت مسؤولية مكتب الصحة.

باشرت اللجنة نزولها ابتداءً من مطلع نوفمبر الماضي، واستهلت نزولها بزيارة تفقدية لمكتب الصحة بالمحافظة، الذي أفاد التقرير بأنه وجد فيه اثنين من الموظفين إلى جانب الحارس وحافظة الدوام التي تحوي 36 اسما يوقع فيها 25 اسما، بينما إجمالي الموظفين في مكتب الصحة 133 موظفا وفقا لتقرير المكتب ذاته والذي قدمه لمحلي المحافظة في وقت سابق، إلا أن كشف الراتب الشهري لشهر أكتوبر 2008 يوزع الأسماء كما يلي: 72 موظفا في المكتب، 30 في الصحة الإنجابية والملاريا ومشروع السل، الموظفون الجدد لعام 2008 (لم يذكرهم تقرير المكتب) يصل عددهم 29 موظفا منهم 13 لا أحد يعلم عن توزيعهم. هذا ما قاله تقرير اللجنة، وكشف عما أطلق عليها "مسميات بمكاتب خاوية على عروشها"، أي البرامج التابعة لمكتب الصحة وتضم الصحة الإنجابية والملاريا والسل والترصد الوبائي والرعاية الصحية الأولية والتحصين والتموين الدوائي. هذه البرامج وفقا للتقرير نشاطها موسمي ولا تمتلك مقومات عملها، وعلى سبيل المثال لا يمتلك قسم الملاريا فريق رش أو آليات أو مبيدات وعلاجات، رغم أن المحافظة توجد بها مستوطنات للملاريا خاصة في مديريات الضالع والازارق ودمت، ناهيك عن أن الحملات مركزية، حتى توزيع الناموسيات، فضلا عن بقية المعدات يتم بإشراف مركزي، وهذا ينطبق على بقية الأقسام والإدارات المعتمدة حيث كل الخطط والموازنات مركزية ووجودها ليس سوى لتفريغ الكوادر الصحية في المنشآت الخاصة.

ويجدر التنويه هنا إلى أن تقرير اللجنة المكلفة بالنزول من قبل محلي المحافظة ركزت على المستشفيات الحكومية وأسقطت -لأسباب غير معروفة- الحديث عن المنشآت الخاصة رغم أنها تحت مسؤولية مكتب الصحة ويرتادها معظم المواطنين في ظل تردي الأوضاع الصحية في شقيقاتها الحكومية، وكان يكفي اللجنة إعادة النظر في تقرير مكتب الصحة المشار إليه في بداية التقرير، حيث تضمن تقرير المكتب عرضا لأهم المشاكل التي تعانيها المنشآت الخاصة، ومنها أن بعضها تعمل بدون ترخيص وما زالت تعمل رغم صدور قرارات بإغلاقها لعدم التزامها بالتوجيهات واللوائح المنظمة للعمل في المجال الصحي ناهيك عن وجود عدد من الأطباء الأجانب لا يمتلكون وثائق تخولهم مزاولة المهنة، وعدم أهلية معظم مباني المنشآت الخاصة لتقديم خدمات طبية مناسبة.

وذكر التقرير أنه عند النزول إلى مديرية قعطبة لم تجد اللجنة مدير مكتب الصحة ولا مدير المستشفى الذي لم يكن موجودا فيه غير طبيب وعاملين وفني رغم أن حافظة الدوام تضم 22 موظفا، مشيرا إلى أن مكتب الصحة في المديرية مغلق. وأضاف: "ولا يختلف وضعه عن بقية مكاتب الصحة"، على الرغم أن اللجنة وجدت في مديرية الشعيب من تلتقي بهم بخلاف قعطبة إلا أن مسؤولي صحة الشعيب كان لديهم من المشاكل ما يكفي لطرحها على اللجنة، وربما لجان أخرى غيرها، ومن معوقات الصحة هناك نقص العلاجات ونقص آخر في الاعتمادات وتهالك في الأثاث والسكن غير مرمم، بالإضافة لافتقار المديرية لاختصاصيين في النساء والولادة والأطفال ووسائل التخدير، وعن القوة العاملة أورد التقرير أن إجمالي الموظفين 135 موظفا موزعين على الإدارة والمستشفى والمركز الصحي والوحدة الصحية.

وفي مديرية دمت لاحظت اللجنة أن نشاط المستوصف ايجابي في التحصين بينما يشكو من التقتهم اللجنة من تلاعب مكتب المالية بصرف مستحقات العمال والمستوصف الذي بدون موازنة منذ ستة أشهر، إضافة لعدم وجود الطوارئ التوليدية وعلاج الصرع والقلب ومعظم العلاجات.

أما في جبن فقد وجدت اللجنة شخصا واحدا يدير مكتب الصحة ومستشفى 22 مايو إلى جانب إدارته لقسم السل. المدير نفسه يشكو من نقل الأطباء فور توظيفهم ودون الرجوع إلى إدارة الصحة بالمديرية. كما لاحظت اللجنة أن أقسام المستشفى تفتقر للأجهزة الضرورية والأثاث والأطباء المتخصصين الذين غادر نصفهم للدراسة دون علم الإدارة.

فيما يتعلق بمستشفى النصر العام قال التقرير إنه يعاني من الإهمال الناجم عن نقل كوادره وتقليص موازنته والاستيلاء على مرافقه السكنية. وأضاف التقرير أنه عند الجلوس مع القائم بأعمال مدير المستشفى وجدت اللجنة بعض الأقسام والعيادات شكلية وغير عاملة باستثناء عيادة الجراحة وعيادة معاينة الجهاز المناوب وعيادة الأطفال. بينما اعتبر التقرير عيادة الأسنان شكلية لأنها بغير وسائل، كما وصف قسم الإنعاش بالمعطل.

عن القوة العاملة في المستشفى ذكر التقرير أنه عند الاطلاع على حافظة الدوام الرسمي للمستشفى وجد فيها 156 طبيبا وممرضا وفنيا وعاملا بينما يضم كشف الراتب 184 موظفا منهم 19 إداريا و11 طبيبا اختصاصيا (جراحة وأطفال وأسنان) و11 طبيبا عاما، و10 مساعدي طبيب، و3 أطباء وفني صيدلة و10 أشعة، و4 مختبرات و6 فنيي مختبر، وواحد كيمياء حيوية، وواحد تخدير، و11 فني عمليات وتخدير، و2 مساعد وفني أسنان و5 تمريضا مهنيا، 35 ممرضا عمليا، و6 قابلة ومشرف قابلة، و6 مرشدات، و5 ما بين مجاز أو متقاعد، و4 مساعدي أطباء، إضافة إلى ثلاثة اختصاصيي أنف وأذن وحنجرة وعيون وقلب.

ولم يغفل التقرير عن التنويه لوجود تناقض بين تقرير المكتب وكشف الراتب، بالإضافة لوجود عشرات المنقولين دون الرجوع لإدارة المكتب أو توفير البديل، ناهيك عن وجود عجز مالي في المستشفى للعام الماضي يصل إلى 3.027.750 ريالا تم خصمه من اعتماد المستشفى ومن مكتب الصحة.

محكمة الضالع تنظر في حادثة اغتصاب طفلة في التاسعة من عمرها

تواصل محكمة الضالع الابتدائية جلساتها الخاصة بالنظر في قضية الاعتداء الذي تعرضت له الطفلة غادة أحمد صالح، 9 سنوات، من قبل المتهم ناصر علي ناصر، 25عاما، والذي تتهمه النيابة العامة باغتصاب الطفلة. وكان مقررا أن تستمع المحكمة في جلسة الاثنين الماضي لشهادة الطبيب الذي رفع التقرير الطبي المتضمن حالة الطفلة بعد الاعتداء عليها، إلا أن تغيب الطبيب حال دون ذلك، رغم أن المحكمة أصدرت أمر قبض قهري لإحضار الطبيب المختص، الأسبوع قبل الماضي، إلا أنه رفض الحضور للمرة الثانية، ليصدر القاضي قرارا بإحالته للتحقيق في واقعة عدها القاضي إهانة للقضاء، حسب ما ورد في القرار الصادر في جلسة الاثنين الماضي.

حادثة الاعتداء/ الاغتصاب وقعت بتاريخ 2008/6/11، غير أنها مكثت لدى إدارة البحث الجنائي لفترة تقارب عشرين يوما قبل أن تحال للنيابة، التي بدورها أحالت القضية والمتهم إلى المحكمة، مصحوبا بقرار النيابة الذي يفيد باتهام المذكور باغتصاب الطفلة (غادة) بعد استدراجها إلى مبنى خال من السكان في منطقة قريبة من مدينة الضالع. كما أكد التقرير الطبي أن الطفلة (الضحية) تعرض غشاء بكارتها للتمزق، إضافة لتمزقات أخرى جميعها ناتجة عن الاعتداء الذي تعرضت له.

تعيش الطفلة غادة وأسرتها القادمة من منطقة زبيد محافظة الحديدة أوضاعا معيشية صعبة وتعتمد في توفير لقمة العيش على والدها الذي يعمل بأجر زهيد في سوق الضالع، وتعاني "غادة" علاوة على ذلك حالة نفسية وعصبية جعلتها تخاف مقابلة الناس من حولها، خصوصا الغرباء منهم، وذلك نتيجة حادثة الاعتداء عليها. كما تشكو الأسرة من تهديد متواصل يقوم به الجاني من مكان إقامته في السجن، مطالبا في الوقت ذاته بتزويجه على الطفلة، بينما يصر على القول إن اغتصابه لها كان بموافقتها في محاولة منه للضغط على أسرتها لتحقيق هدفه المتمثل بالزواج منها كحل يراه مناسبا ليضمن به الإفلات من العقوبة المقررة عليه قانونا، وهو الحل الذي ترفضه أسرة الطفلة وتطالب الجهات المعنية بإنزال العقوبة الرادعة له وأمثاله.

وتناشد الطفلة جميع المعنيين الوقوف إلى جانبها وأسرتها والتضامن معها فيما لحق بها من اعتداء عصف بحياتها وقضى على مستقبلها، كما تطالب الجهات المختصة بالتسريع في إجراءات التقاضي والبت في قضيتها التي مر عليها أكثر من ستة أشهر.

منسق برنامج مكافحه العمى بذمار رش القات وتتوير الغاز من أسباب مرض حساسية العيون

■ ذمار - صقر ابوحسن:

قال منسق البرنامج الوطني لمكافحة العمى في محافظة ذمار، فيصل العمراني، إن مرض حساسية العيون يعد من أكثر أمراض العيون شيوعا في المحافظة، وتشكل نسبة 35 – 40% من نسبة المرضى العيون وخاصة بين الأطفال تحت 14 سنة.

وأرجع العمراني وهو رئيس قسم العيون بكلية الطب جامعة ذمار أسباب مرض حساسية العيون في دراسة قام بها، بسبب استخدام المواد الكيميائية لرش مزارع القات، واستخدام تنور الغاز بشكل يومي لدى ربات البيوت، واللعب الدائم بين الأتربة وبالقرب من مخلفات الحيوانات خاصة صغار السن، وإهمال النظافة الشخصية، وقله الوعي الصحي لدى الأسر بمدى خطورة أمراض العيون.

محذرا في الوقت ذاته من الاستخدام العشوائي لبعض القطرات التي تباع في الأسواق، والتي تحتوي على مركب "الكوريتزون" لتسببها في التهاب شديد لقرنية العين، ويؤدي إلى تعتمها.

فرع لجنة الانتخابات بصعدة يرفض صرف مخصصات اللجان الاساسية

شكا رؤساء وأعضاء اللجان الأساسية في محافظة صعدة مما تعرضوا له من قبل فرع اللجنة العليا للانتخابات بصعدة من استقطاع من مستحقاتهم خلال مرحلة القيد والتسجيل والتي بلغت مليوناً وتسعمائة وخمسوين الف ريال.

وقالوا في شكواهم للأمانة العامة للجنة العليا للانتخابات إنه إلى جانب الخصميات من مستحقاتهم رفض فرع اللجنة دفع تكاليف نقل الوثائق والمستلزمات الخاصة بمرحلة القيد والتسجيل من اللجنة الاشرافية وإلى اللجان الاساسية إلى الفرعية، ثم في الاتجاه المعاكس؛ وتكفلوا هم بنقلها.

الامانة العامة للجنة الانتخابات، وفي مذكرتها للجنة المالية بصعدة، اعتبرت أن ما جاء في الشكوى يخالف التوجيهات التي سبق أن أصدرتها بعدم الخصم من مستحقات اللجان، خلافاً للدليل التنفيذي للضوابط المالية لمرحلة القيد والتسجيل. وطالبت بصرف كافة المستحقات القانونية للجان، وكذا صرف تكاليف نقل المستلزمات والوثائق حسب التعزيز المالي الخاص بنفقات النقل إلى فرع البنك المركزي بصعدة.

عادل القعيطي يضرب عن الطعام في السجن المركزي

أعلن السجين عادل القعيطي، ابتداء من السبت الماضي، الإضراب عن الطعام. وقال القعيطي في رسالة لـ"النداء" إن إضرابه يأتي بعد تراجع النائب العام عن التوجيه بالإفراج عنه بوقت قصير.

عادل، الذي قضى 18عاما من المدة الحكم، (20 عاما) في السجون المصرية، قال إنه يستحق الإفراج منذ فترة، طبقا للقانون، باعتباره تجاوز فترة ثلثي المدة.

وناشد القعيطي في رسالته منظمات المجتمع المدني الوقوف إلى جانبه ومتابعة قضيته لدى النيابة العامة،

مؤكدا استمراره في الإضراب حتى حل قضيته.

وكانت "النداء" نشرت مطلع العام الماضي قصة القعيطي السجين في مصر. وتدخل رجال أعمال بعد نشر قصته لمساعدته في الوفاء بمبلغ مالي على ذمته قدّ بنحو20 ألف دولار.

وفي سبتمبر الماضي تم نقل القعيطي من القاهرة إلى صنعاء لإتمام مدة السجن المحكوم بها. وكان من أن تفرج السلطات اليمنية عنه بعد تسلمه من السلطات المصرية.

إدارة أمن عدن تحتجز شاحنتين محملتين بماكينات مصنع الغزل والنسيج

■ عدن- وائل القباطي:

تحتجز إدارة أمن عدن شاحنتين محملتين بـ10 ماكينات تابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية. وكانت تحفظت على الشاحنتين إثر تلقيها بلاغاً عن نية إدارة مصنع الغزل والنسيج بيع الماكينات كخردة إلى أحد المستثمرين بزعم عدم صلاحيتها للعمل.

وحسب مصادر مطلعة فإن الادارة باعت الماكينات بمبلغ 450 ألف ريال فقط.

وقالت المصادر إن أوضاع المصنع تردت خلال العامين الأخيرين، وخصوصا مع توجه إدارة المصنع الجديدة إلى بيع أصوله كخردة، كما حدث مطلع عام 2007 عندما تم بيع مولد كهربائي وتدخلت الشرطة لاحقاً لوقف عملية البيع، وجرى أيضاً بيع أطنان من المعدات وقطع الغيار بحجة عدم صلاحيتها.

وشهدت العلاقة بين الإدارة وعمال المصنع تعقيدات كبيرة خلال الفترة الماضية. وتقدمت الإدارة -بحسب المصادر- ببلاغات أمنية كيدية ضد بعض العاملين، وبخاصة ضد اللجنة النقابية الحالية.

وفي نوفمبر الماضي نفذ مئات العاملين إضراباً كلياً عن العمل احتجاجاً على اجراءات وزارة الخدمة المدنية التي تعاملت معهم باعتبارهم عمالة فائضة.

وطالب 426 عاملاً وعاملة في المصنع في منتصف نوفمبر الماضي بإحالتهم إلى صندوق الخدمة المدنية تنفيذاً لتوجيهات وزارة المالية، وقد اضطرت وزارة الصناعة والتجارة بعد أسبوعين من مذكرة العمال إلى تشكيل مجلس مديرين لتسيير العمل في المؤسسة، لكن العمال واصلوا اضرابهم، فصدر قرار جديد من الوزارة قضى بنقل 3 من أعضاء اللجنة النقابية إلى فرع مكتب الوزارة بعدن.

مصنع الغزل والنسيج افتتح عام 1974 في عهد الرئيس اليمني الأسبق سالم ربيع علي. وشهد المصنع ازدهارا في نشاطه بعد سنوات، وبلغ ذروة انتاجيته عام 1987، قبل أن تتدهور أحواله بدءاً من عام 1990، ثم يتوقف عن العمل في 1992. وفي 2001 أعيد تشغيل المصنع بناءً على توجيهات عليا قضت بإعادة تأهيله ودمجه بنظيره في صنعاء. وبعد 3 سنوات 2004 صدر قرار آخر بخصخصة المصنع، وفي 2006 صدر قرار جديد قضى بمعالجة أوضاع العاملين، وإعادة طرح المصنع للخصخصة.

د. محمد قاسم الثور- نقيب الاطباء والصيادلة:

وزارة الصحة خذلتنا

منذ 4 أسابيع ونقابة الأطباء والصيادلة تطالب بما يمكن وصفه بالبديهيات: جلب قاتل أحد أعضائها إلى العدالة. وفي هذا اللقاء يتحدث محمد قاسم الثور نقيب الأطباء عن البيئة الخطرة التي يعمل في ظلها الأطباء، والجهود المضنية التي بذلتها النقابة من أجل إقناع كبار المسؤولين في الدولة بالوفاء بمسؤولياتهم القانونية، من دون أن يخفي خيبة أمله في بعض هؤلاء، وخصوصاً وزير الصحة.

■ حوار: بشير السيد

■ اليـوم (الأحد) هو ثاني أيام الاضـراب الذي دعت إليه نقابة الاطباء والصيادلة على خلفية مقتل الدكتور درهم القدسـي، هل لمستم أي إستجابة من الأجهزة المعنية؟

– حتى الآن لا توجد أي مؤشرات عن إستجابة الجهات المعنية المعنية بفرض القانون، ونسمع إشاعات متضاربة حول القبض على أخ الجاني، لكن ماهو معروف لدينا أن الجريمة تمت من قبل عصابة مكونة من 18 مسـلحاً، ولم نلمس أي خطـوة جادة لضبط أفراد العصابة والتحقيق معهم.

■ ما مدى تأثير الاضراب؟

– الاضرابـات فـي هـذا البلـد ليـس لهـا أي تأثير إلا إذا وجـدت إسـتجابة من الجهات المعنيـة، وحتى الآن لم نلمس من وزارة الداخلية أو رئاسة الوزراء أي استجابة واضحة.عندمـا قمنـا بالاعتصـام فـي ميـدان السـبعين الخميـس الماضـي لـم يقابلنـا أي مسـؤول أو ممثل من مكتب الرئيس. جاءنا ضباط أمنيين فقط وأخذوا رسـالة المعتصمـين إلى رئيـس الجمهورية وحتـى الآن لم نتلق أي رد.

■ كيف تفهمون تراخي السلطة مع مطالبكم؟

– اعتـادت السـلطة أن تتعامـل مـع الاطبـاء بطريقـة غريبـة لا تعكس أي نـوع من التقدير لهذه الفئة المتعلمة، بـل يوجد نوع من الاسـتهتار والسـخرية وينقل البعض عن مسؤولين كلاماً مفاده السخرية من فئة الاطباء.

■ قلت إن السلطة لم تستجب لمطالبكم ولم تعر الاضراب أي اهتمام، هل لديكم خيارات تصعيدية أخرى؟

– وصلنـا إلى قرار الإضراب بعد اسـتنفاد كافة صور التعبيـر الاخـرى ولكن لم نصـل إلى نتائـج. بخصوص الخطوات القادمة سـيتم تحديدهـا والإتفاق عليها خلال أيـام في إجتماع للمكتـب التنفيذي الأعلى لنقابة الاطباء والصيادلـة، ونتمنـى أن نشـهد شـيئاً مـن الاسـتجابة. القضيـة لا تمس الاطباء فقط بل حياة وأمن وسـلامة كل مواطـن يمني. مـا حدث للدكتـور درهم القدسـي جريمة قتل بشـعة دون سـابق احتكاك. فبعد ان اسـتلم الدكتور درهم نوبته بدل الطبيب السابق في قسم العناية المركزة بمستشـفى العلوم والتكنولوجيا، عـرف بموت المريض، فقـام بالاتصـال بأسـرة المتوفـي وأبلغهـم بـأن المريض توفـى فقامـوا بتهديـده، الدكتـور بلغ إدارة المستشـفى بشـأن التهديد وقـررت الادارة اتخاذ الاجـراءات الأمنية لكن الخطة التي وضعها المسلحون كانت تفوق امكانيات رجال الأمن، كان المسلحون 18 شخصاً، أي أكثر عدداً من حراس بوابة المستشـفى، وتم اقتحامها بكل بساطة، ولم يسبق أن وقعت مثل هذه الحادثة.

يجـب أن تقـوم وزارة الداخليـة بتطبيـق القانـون والتحقيق في الجريمة وحجز المتهمين وتقديمهم للعدالة، وهـذه اجراءات بديهية لا يتطلب القيام بها اضرابات أو اعتصامات أو مناشدات؟

■ حصلت اعتداءات سـابقة مماثلة، هل هذا التصعيد الأخير بسبب نوعية الحادثة أو تعبير عن تحسن في الأداء النقابي؟

– ليس هناك أي سبب آخر، غير أن الجريمة القتل راح ضحيتها طبيب، وعدم محاسـبة الفاعل ومحاكمته يعني إنهيـار الإحسـاس بالأمان على حياتنـا كمواطنين. و أي كيان نقابي كان سيسـتفز مما حـدث، وهذا التصعيد من صميم عمل النقابة.

■ لوحظ عدم وجود اسـتجابة شاملة من الوسط الطبي لدعوة النقابة إلى الاضراب في يومه الأول (السبت) إلى ماذا تعزوا هذا التشرذم في الوسط الطبي؟

– يوجـد قصور لـدى البعض في دلالـة الحادثة. وفي نفـس الوقـت يحـدث أن يسـتغل البعـض هذا التشـرذم الحاصـل فـي القطـاع الطبـي. لكـن مثل هـذه الحوادث تسـتوجب تكاتـف الجميع وضـروره العمـل ضمن إطار نقابـي موحـد للدفـاع عـن اعضـاء المهنة ومكتسـباتهم وتوفير ظروف آمنة لنشاطهم.

■ المؤشرات الأولية للإضراب تفيد عدم وجود استجابة قويـة من فـروع النقابة في محافظـات الجمهورية. هل السـبب هو وجود انقسـامات في داخل الوسط النقابي؟

– أكيـد أن الانقسـامات داخـل العمـل النقابـي لهـا دور مؤثـر، لكن الأمـر له علاقة بتفاوت الاسـتجابات من محافظـة إلى أخرى بسـبب تفاوت استشـعار الخطر من الجميـع، لكننـي أؤكد أن الجميع سـيصلون إلـى قناعة موحده لأن الأمر مرتبط بأمنهم وسلامتهم.

■ كيف تفسـرون تفـاوت الاسـتجابة للإضراب بين العاملين في مستشـفيات القطـاع الخاص العاملين في المستشفيات الحكومية؟

– امكانيـة تنفيـذ فعالية الاضـراب في القطـاع العام سـتكون أكثـر نجاحاً مـن القطـاع الخـاص لأن التنظيم النقابـي داخـل المستشـفيات الكبيـرة هو الأكثـر تأثيراً وجـدوى. وأوكـد اسـتمرار فعاليـات الاضـراب داخـل المستشفيات الكبيرة.

■ قرار الاضراب اتخذ بعد أن استنفدنا كافة أشكال التعبير الأخرى، والسلطة تتعامل مع الأطباء باستهتار

■ أنتم فـي نقابة الأطباء والصيادلـة ماهي المبادرات التي يفتـرض أن تقدموهـا لتحفيز بقيـة النقابات ذات النشـاط المماثل والمخاطر المشتركة لتلافي هذا التشرذم؟

– مؤخـراً تقـدم بعـض الفاعلـين فـي الوسـط الطبي بمبـادرة عقـب جريمة مقتل الدكتور درهم القدسـي دعت إلـى اجتمـاع موسـع لتوحيـد الكيـان الطبـي، للوقوف أمام اسـتهتار الأجهزة الرسـمية بهذه الجريمة. حضرنا الاجتمـاع لكـن تم اجهاضها مبكراً، بسـبب اختلافنا مع النقابة التي تشكلت في اكتوبر 2008، بمعزل عن مشاركة جميع الأطراف، وتزعم، أنها تمثل أطباء الامانة.

■ ماهي مطالبكم؟

– أن تقـوم الجهـات المخولـة بفـرض القانـون بنـاء علـى مسـؤوليتها القانونيـة الدسـتورية بضبط الجناة وتقديمهم إلى العدالة، واكرر أن هذا المطلب لايحتاج إلى اللجوء إلـى الاضراب.الدولة ملزمة بتنفيـذ القانون وإلا فهـي تنزع عن نفسـها مشـروعية الدولـة، لأن لا دولة إلا بدستور وقانون يُعمل بهما.

■ قلت إن الجهات المعنية لم تسـتجب، وفي وقت سابق حصلتم على وعد من وزيـر الداخلية بضبط الجناة خلال أسبوعين، كيف نفهم قولك بعدم وجود تجاوب من المسؤولين؟

– حتـى الآن لـم يتـم القبض على الجناة. وما تسـرب مـن معلومـات هـو بضبـط ثلاثة أشـخاص قدمـوا إلى المستشـفى لاسـتلام جثة المريـض المتوفي، وسـمعنا أن الجهـات المعنية القت القبض على أخ الجاني واثنين من أبناء عمه. وسـمعنا في اليومين الماضيين، إشـاعة ثانية حـول القبـض على آخـر للجاني، والآن سـمعنا أشـاعة جديدة تقول إن الجاني تم تهريبه إلى خارج البلد.

■ التقيتم بعدد من المسؤولين، خلال الفترة الماضية ما مدى تفاعلهم مع مطالبكم؟

– التقينـا برئيـس الـوزراء فـي مكتبـه وكان وزيـر الداخلية موجوداً، وقالوا لنا إن الأمور مسـتتبة ومصير الجاني القبض عليه آجلاً أو عاجلاً، وهذا الطرح لم يكن مقنعاً للحاضرين وللنقابة. وحتى الآن لا نعرف سـر هذا الاسـترخاء لدى المسؤولين إزاء جريمة بشعة ارتكبت في حق طبيب يمارس عمله.

اذا أرادت الدولـة إحضـار الجانـي فإنهـا سـتفعل. ولا مطالـب لنا سـوى تنفيذ القانون فقـط. لكن قولهم إن الجاني سـيقبض عليه بعد سـنة سـنتين سـبع، أمر غير مطمئن ومقلق.

■ ما تقييمكم لموقف وزارة الصحة؟

– وزارة الصحة مسؤولة عن جميع العاملين في المجال الصحـي، لكنهـا تعاملت بنـوع من الخفـة وكأن الأمر لا يعنيها بشيء رغم أنها الجهة المسؤولة عن توفير ظروف آمنة لكل الاطباء. للأسـف موقف وزارة الصحة شـكل لنا صدمـة حقيقيـه. لقد خذلتنا. والغريـب أن يتوحد موقف وزارة الصحة مع موقف وزارة الداخلية.

■ هل التقيتم وزير الصحة؟

– سـيتم اللقاء به قريباً. اعتقد أن على الوزارة القيام بواجبهـا، وهذا الواجـب لا يتطلب التذكير به أو عقد أي لقـاء. نحن اذا التقينـا بالوزير يفتـرض أن يرتكز اللقاء حـول تنسـيق الجهود في سـبيل الضغط علـى الأجهزة المعنيـة بضبـط الجنـاة. لا نريد للقـاء أن يبحـث أهمية تحرك الوزارة لأن هذا معيب في حقها.

■ اعتادت الأجهزة الرسمية التسويف في مثل هذه القضايا مراهنة على ملل أسـر الضحايـا والمعنيين بمتابعتها. كيف يمكن للنقابة تفادي مثل هذا الالتفاف؟

– ميـزة مؤسسـات المجتمـع المدني الحقيقيـة التي لا تدار من مكاتب المسـؤولين، أنهـا تدرك مهمتها وواجبها والدفـاع عن مصالـح أعضائها. وهنا يصبـح الدفاع عن حيـاة أعضاء النقابة مـن صميم اهتمامهما جريمة مقتل الدكتـور درهم القدسـي لا يمكن نسـيانها مهمـا حاولوا التسويف.

■ هل شكلت النقابة لجنة لمتابعة القضية؟

– تشـكلت لجنـة متابعة مكونـة من رؤسـاء الكيانات النقابيـة (الطبيـة) القائمـة، وأبلـغ الجميع عـن ضرورة اسـتمرار الفعاليـات الاحتجاجية والمطلبيـة حتى تقديم الجنـاة إلـى العدالـة، وبالتالـي لا يمكـن نسـيان هـذه الجريمة بأي شكل من الاشكال.

■ هناك مـن ينتقد إضرابكم بالنظـر إلى حاجة آلاف المرضى للعناية في المستشفيات؟

– معـروف أن كل الاضرابـات الطبيـة تسـتثني منهـا أقسـام الطـوارئ والحالات الحرجة داخل المستشـفيات، فليـس منطقيـاً أن نتخلـى عـن مهامنـا. فـي اللحظـات الحرجـة الطارئـة نـؤدي واجبنـا علـى أكمـل وجـه لكن الإضراب يشمل الأقسام التي لا يشكل غيابنا منها خطراً على المرضى ولا يهدد حياتهم.

تختبر واقعة قتل الدكتور درهم القدسي الكثير من الالتزامات في اليمن: التزام الدولة بإنفاذ القانون، والنقابات بالتضامن المهني، ومنظمات المجتمع المدني بالمناصرة الحقوقية، والصحف بكشف الحقائق والمسألة العامة، والمجتمع بالتعاطف وإنكار الجريمة... إنها واقعة يُمكن أن تشكل مفتاحاً للتغيير وإنجاز خطوة ملموسة نحو واقع جديد لا يتم فيه استضعاف الأفراد كونهم مدنيين وينتمون لاختيارهم المهني فقط، ولا يعبرون عن أنفسهم ضمن العصبيات الصغيرة، وبالتالي يحظون بالحمايات التقليدية التي توفرها القبلية أو غيرها.

لكي لا نخضع للتشويش

عن المسؤولية في جريمة قتل الدكتور درهم القدسي!

ماجد المذحجي
maged231@yahoo.com

حتى الآن يمضي أكثر من شهر والقضية تراوح مكانها، يقضي القتيل أوقاته في القبر، بينما يحظى القاتل وشركاؤه بالحياة، محتمين بدولة متخاذلة، وتضامن قبلي، ومواقف لا أخلاقية تبرر القتل تصريحاً أو تلميحاً. ورغم أن الواقعة قائمة وعلنية، فإنها تخضع للتشويش بشكل رديء وغير مفهوم، ويحدث تكييف لسياق الجريمة يُمكن منه التماس العذر للجناة، ونزع التعاطف مع الضحية، بدون أي التزام بحق الأخير في الإنصاف، وحق أهله وزملائه في الإحساس بالعدالة والأمان، بعد أن تم "نحر" كل ذلك بسهولة مرعبة.

يمكن التأكيد تماماً على وقائع محددة في قضية الدكتور درهم، لكي لا يتم الخلط. لقد كان الضحية يُمارس مهامه كمسؤول عن قسم العناية المركزة في مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا، ولم يكن الطبيب المعالج لوالد الجاني الذي توفي. وما يتعلق بكون المتوفى، من آل المفلحي، دخل المستشفى مريضاً ومحمولاً على نقالة، أو متعافياً ويمشي على أقدامه، كما أشارت رسالة أهالي الجاني نشرت ضمن مقال للماوري، فهو سياق آخر لا تحتمله حقيقة ألا علاقة مباشرة أو سابقة بين الدكتور درهم والمتوفى، تبرر غضب ولده، كما تشير الرسالة نفسها، باستثناء أن المتوفى كان يرقد في القسم فقط، ولا يخضع لمسؤوليته الطبية إلا بحدود كونه المشرف على متابعة حالته هو وغيره من المتواجدين في قسم العناية المركزة حينها. وما يتعلق بكون أسباب الوفاة طبيعية أو نتيجة خطأ طبية، فهو شأن لا يخص "درهم"، ويمكن بحثه لوحده، والتقرير بخصوصه باستقلالية عن واقعة القتل اللاحقة التي حدثت للطبيب.

إن ما حدث في واقعة القتل لا يتحملها شخص لوحده، كما أشار الكاتب منير الماوري في مقاله الأخير بصحيفة "المصدر"، حيث ارتكبت الجريمة من شركاء متضامنين وفق القانون، حتى وإن كان فردا واحدا من الخمسة الذين اقتحموا المستشفى والمتواجدين أثناء حصول واقعة القتل، هو من أغمد "الجنبية" في عنق وصدر الضحية، فالآخرون شركاء بحكم القانون، أعانوا أحدهم على القتل وسارعوا للخروج معه بعد ارتكاب الجريمة، ولم يقوموا بتسليمه؛ إذا افترضنا كونهم لم يكونوا راضين عما قام به، وهو افتراض تنفيه تسجيلات كاميرا المراقبة في المستشفى، التي وثقت تعاونهم مع الجاني ضد الضحية لا ردعهم له. كما أن المسؤولية الجنائية في الجريمة تمتد لكل فرد أو جهة شاركت في التستر على القاتل وشركائه وقامت بإخفائهم وتعطيل تسليمهم لجهات إنفاذ القانون.

إن الجريمة قائمة، وإحداثيتها علنية وموثقة عبر كاميرات المراقبة وشهود مباشرين، ولا تحتاج لأي اجتهاد يُعفي أي طرف شريك في الجريمة. ومسؤولية الجناة في ما حدث تحددها القواعد القانونية في المسائل الجنائية، التي تضبط وصف الاتهام وتقرر المسؤولية تماماً. والمطلوب تفصيل بسيط، هو: تسليم الجاني الأول وكل المتورطين في الواقعة، وما يتعلق بأي تفاصيل سابقة تخص أسباب وفاة المريض من آل المفلحي، فهم يتوفرون على كامل الحق قانوناً في إثارتها ومتابعتها، لكن مسؤوليتهم الأساسية، أخلاقياً وقانونياً، الآن، هي تسليم المتهم الرئيسي وشركائه، في حال علمهم بمحله، وهو شأن إذا تجاهلوه يضعهم تحت طائلة المساءلة القانونية بتهمة التستر على مطلوب للعدالة، وهي تهمة تنال من كل جهة أو شيخ يخفي محل الجاني وتوفر له الحماية من القانون.

لا يمكن تبرير الجريمة بأي مستوى؛ ذلك شأن أخلاقي وإنساني بالمقام الأول. إن مسؤولية الجميع هي إنصاف الضحية، لا تبرير القتل والتستر على الجناة. وإن وزارة الداخلية هي خصم حتى الآن، حيث لا تقوم بواجباتها في إنفاذ القانون على الجناة وضبطهم لتسليمهم للهيئات القضائية. وما يحدث حتى الآن من تراخ في القضية، سواء عن قصد أم عن غير قصد، فهوَ -ضمن معطيات القانون اليمني- إخلال بواجب وظيفي من قبل الجهات الأمنية المكلفة بالقبض على الجناة، وهو إخلال يتضمن جرم الامتناع عن تنفيذ أمر قضائي، باعتبار أن أمر النائب العام بالقبض على الجناة في قضية الاعتداء بالقتل على الدكتور درهم القدسي هو أمر قضائي.

إن إضراب الأطباء واعتصامهم الأسبوعي المتواصل منذ وقوع الحادثة هو موقف مدني متقدم ومطلوب ومشرف، ويفترض بوزارة الصحة الضغط لأجل القبض على المتهمين بقتل الدكتور درهم، باعتباره يعمل ضمن الحقل الطبي وعليها حماية حقوقه والعمل لتحصيلها، وليس تهديد المضربين من أجله بالفصل من وظائفهم! يجب على الجهات الرسمية أن تتحمل مسؤوليتها وتتوقف عن اتخاذ مواقف مستنفرة ضد أدوات العمل المدني التي يلجأ لها الأطباء، والتعامل معها باستعلاء ودون أي استجابة باعتبارها عملا عدائيا، وهو موقف "متشدد" يجدر بها اتخاذه بالأصل ضد القتلة والخاطفين وقطاع الطرق، الذين يتم التفاوض معهم ومنحهم مقابلا ماديا ضخما على الجرائم التي يقومون بها، بدلاً من معاقبتهم!

إضراب الاطباء يشل المستشفيات وقضية الطبيب الراشدي في الامم المتحدة

كثفت الفعاليات المدنية والنقابية ضغوطها على الأجهزة الرسمية للمطالبة بالقبض على قتلة الطبيب درهم الراشدي بالتزامن مع شلل تام أصاب بعض المستشفيات الحكومية في عدد من المحافظات جرَّاء الإضراب الذي نفذه الاطباء والصيادلة.

وقررت فعالية تضامنية لعدد من النقابات والمنظمات الحقوقية تقديم شكوى ضد وزارة الداخلية وأخرى إلى مقرر الامم المتحدة المختص بالقتل خارج القانون في نيويورك بعد مرور أكثر من شهر دون قيام الأجهزة المعنية بالقبض على الجناة.

وتسود حالة من السخط في أوساط الأطباء وهيئات التدريس في الجامعات منذ مقتل الدكتور درهم القدسي رئيس قسم العناية المركزة بمستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا الشهر الفائت على يد مجموعة مسلحة انهالوا عليه بالطعنات ثم لاذوا بالفرار.

ونفذ الاطباء والصيادلة في محافظتي عدن والحديدة وفي العاصمة صنعاء إضراباً شاملاً ابتداء من السبت الفائت واستمر حتى الثلاثاء، للمطالبة بضبط الجناة؛ ما أصاب العديد من المستشفيات الحكومية والخاصة بالشلل التام.

وقررت نقابة الاطباء والصيادلة تعديل فعاليات الاضراب عقب تلقيها معلومات رسمية بالقبض على أحد المتهمين بالمشاركة في الجريمة، واختارت الثلاثاء من كل أسبوع يوماً للإضراب الشامل مع استمرار رفع الشارات الحمراء بصورة دائمة، بالاضافة إلى الاعتصام أمام مجلس الوزراء ومقرات قيادة المحافظات صباح اليوم ذاته.

وقال بيان تلقت «النداء» نسخة منه إن ما قررته النقابة جاء «حتى يكون للفعاليات النقابية نَفَس طويل وأثر مستمر»، مهيبة بالمستشفيات والمستوصفات والمراكز الخاصة الالتزام التام.

وإذ دعت النقابة المستشفيات الخاصة إلى دعم العملية التابعة الاعلامية والقضائية والفعاليات النقابية والقادرين إلى التبرع المادي، أكدت تمسكها بحقها في التصعيد في الوقت الذي تراه ضروريا.

واتخذ عدد من المنظمات، المشاركة في لقاء تضامني عقد في منتدى الشقائق الاثنين بحضور صحفيين وناشطين حقوقيين واعضاء في البرلمان، قراراً بتقديم شكوى إلى النائب العام ورئاسة الوزراء ضد وزارة الداخلية، «كونها لا تقوم بواجبها الوظيفي ولا تنفذ أوامر قضائية بالقبض على الجناة».

كما قررت الفعالية التي شاركت فيها نقابتا هيئة مدرسي جامعة ذمار، وصنعاء، ونقابة الاطباء والصيادلة، ونقابة مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا، ومنظمة «صحفيات بلا قيود» والمركز اليمني للحقوق المدنية، التقدم بالشكوى إلى مقرر الامم المتحدة المختص بالقتل خارج القانون ومقره نيويورك، بالإضافة إلى كشف اسماء الجهات والمشائخ الذين يوفرون الحماية للجناة الرئيسيين في قضية الطبيب الراشدي، وتقديم بلاغ ضدهم: «كونهم يقومون بتعطيل انفاذ القانون».

وإلى توسيع دائرة المناصرة لتشمل الاطر المهنية والنقابية والحقوقية اقليمياً ودولياً للضغط على «الدولة، التي تتواطأ مع الانفلات الأمني الحاصل في البلاد»، أقر المشاركون مطالبة أعضاء البرلمان باستجواب وزير الداخلية ومساءلته، ومخاطبة وزارة الصحة بشأن واجبها حيال المجني عليه.

وختم اللقاء بتشكيل لجنة تضم ممثلين عن النقابات والمنظمات المشاركة مهمتها تنسيق وإدارة التضامن مع قضية الطبيب القدسي.

إلى ذلك جددت أسرة المجني عليه مطالبة وزارة الداخلية بالقيام بواجبها وسرعة إلقاء القبض على الجناة، وتسليمهم إلى القضاء.

وإذ شدد بيان صادر عن أولياء دم الدكتور درهم القدسي وأقاربه على أن القضية تخص «كل اليمنيين بمختلف مناطقهم وانتماءاتهم»، أكدوا رفضهم «جر القضية إلى مساقات أخرى غير مساقها الرئيسي وهو القبض على الجناة وايصالهم إلى القضاء».

وطالبوا مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا بتكثيف جهوده للمطالبة بالقبض على الجناة؛ «كونه (المستشفى) المعني الأول بما حدث وتهمه كما يهمنا ألاّ تتحول هذه الجريمة البشعة إلى تقليد يمارسه كل من رأى في لحظة غيّ فرض قانونه الخاص، مناشدين الرئيس التدخل لحسم القضية.

بيان صادر عن أولياء دم وذوي الشهيد الدكتور درهم الراشدي القدسي وأقاربه وأبناء منطقته

تابعنا من موقع المسؤولية والتمسك بالشريعة الغراء والدستور والقانون كافة المستجدات المتعلقة بقضية الشهيد الدكتور درهم، وآخرها وفاته، رحمه الله. ومازلنا نتابع كل ما تقوم به الأجهزة القضائية والأمنية، والتي لم تفض حتى اللحظة للقبض على الجناة الرئيسيين. وإننا إذ نؤكد على استمرار جهودنا لإيصال قضية ابننا، الذي هو ابن كل اليمنيين بمختلف مناطقهم وانتماءاتهم، لنوجه الشكر إلى كل من ساهم، بالقول أو الفعل، في دعم قضيتنا التي هي قضية كل اليمنيين الذين يحملون ضمائر الرجال باستثناء القتلة. والشكر للأطباء في كافة تكويناتهم النقابية، ومنظمات المجتمع المدني بمختلف أطيافها، وللأفراد والجماعات، على وقفتهم الجادة استشعاراً منهم لأن ما حدث يهدد الأمن والسلم الاجتماعيين ويفتح الباب لشريعة الغاب التي ستهدد مستقبل أطفالنا، وهو ما لا نرضاه، وسنظل نطالب بتحقيق العدل والانتصار لقيم الخير.

ولأن بعض اللغط يثار هنا وهناك، وترد بين الحين والآخر معلومات مغلوطة عن القضية، لذا نعيد هنا تسليط الضوء على أهم فصولها والتأكيد على مطالبنا:

– نلفت نظر كافة وسائل الإعلام وأصحاب الأقلام وكل من يهمه أن يسود القانون ويهيمن الدستور على حياتنا العودة إلى البيان الصادر عن مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا بتاريخ2009/1/1 وفيه جلاء لغموض لا نريد أن يسيطر على رؤية البعض –بحسن نية– لما حدث وكافة مجرياته التي توالدت خلال أسابيع ولا تزال فصولها تتوالى وليس بينها القبض على الجناة (مرفق صورة البيان).

– نؤكد رفضنا جر القضية إلى مساقات أخرى غير مساقها الرئيس، وهو القبض على الجناة وإيصالهم إلى القضاء، وهو مطلب مشروع ندرك أن الأجهزة الحكومية والجميع يدركون أهمية ألاّ ينحازوا عنه كقيمة أخلاقية ودينية وحضارية.

– نجدد الطلب تحديدا إلى وزارة الداخلية أن تقوم أجهزتها بالواجب الملقى على عاتقها، فجرم كالذي حدث لا يقره شرع ولا قانون ولا عرف، فإن من الحري بتلك الأجهزة التي يحتم عليها واجبها أمر إلقاء القبض على الجناة، أن تسرع بذلك الواجب حتى لا ينظر إلى الدولة من زاوية التقصير، وهو ما لا نرضاه لها.

– إن أولياء دم وذوي الشهيد وأقاربه وكل اليمنيين الذين هم أهله يؤكدون أن هدفهم ومطلبهم الذي لا لبس فيه يتحدد بالمطلب المرحلي الأول وهو القبض على الجناة وتسليمهم إلى القضاء ليقول فيهم حكمه.

– نطالب مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا بأن يكثف الجهد في المطالبة بالقبض على الجناة، كونه المعنيَّ الأول بما حدث ويهمه كما يهمنا ألاّ تتحول هذه الجريمة البشعة إلى تقليد يمارسه كل من رأى في لحظة غيّ فرض قانونه الخاص أو شرعه الذي هو في هذه الحاله شرع لا يقره عقل ولا دين.

– إننا نناشد فخامة الأخ رئيس الجمهوريه التدخل وحسم القضية حتى لا تتحول عن مسارها.

– إننا ونحن نشكر الجميع نهيب بالجميع أن يواصلوا الوقوف معنا انتصارا للحق والعدل.

والله ولي الهدايه والتوفيق.

صادر بتاريخ 2009/1/25

الأوروبيون يبحثون قضايا الانتخابات البرلمانية مع منظمات المجتمع المدني بعدن

■ "النداء" سماح جميل

استضاف مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان، الجمعة الماضي، في عدن، بعثة الاتحاد الأوروبي الاستطلاعية حول الانتخابات البرلمانية.

وعرض أعضاء البعثة، في اللقاء الذي شارك فيه عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني ونشطاء وناشطات حقوقية واجتماعية وممثلو كل من نقابات الأطباء والصيادلة والمحامين والمهندسين والمعلمين وجمعية المتقاعدين العسكريين والمدنيين وجمعية عدن الخيرية واتحاد نساء اليمن ودار الإغاثة رابطة أبناء اليمن رأي، صورة حول المهمة التي وصلوا من أجلها إلى اليمن وإلى محافظة عدن، والمتعلقة بالانتخابات البرلمانية القادمة.

واستمعت البعثة إلى آراء وملاحظات ومقترحات المشاركين، الذين أكدوا أهمية حل المشكلات والمعانات والصعوبات التي تواجه الحياة والمجتمع اليمني والتي تشكل معوقات لمواصلة العملية الديمقراطية وفي مقدمتها الانتخابات البرلمانية.

وانتقد المشاركون الإجراءات التحضيرية للانتخابات البرلمانية، مشيرين إلى بروز العديد من الظواهر التي تجسد المساس بنزاهة الانتخابات القادمة، وإلى ما اقترفته اللجنة العليا من خروق في مجال القيد إضافة إلى خروق أخرى تمس النزاهة في هذه الانتخابات.

كما تم تناول اللقاء موضوع تمكين المرأة في الحياة السياسية وفي مقدمتها مشاركتها في البرلمان، ومشيرين إلى ضرورة التزام بالوعود التي قدمتها الأحزاب في دعم المرأة وتمكينها، من خلال نسبة الكوتا التي سبق أن أقرت تخصيصها للمرأة. وإشارت الملاحظات التي طرحت بهذا الصدد إلى أن هناك تراجعا من قبل الأحزاب في احترام هذه الوعود، من بينها الحزب الحاكم، وتأكيد أهمية احترام حق المرأة في المشاركة والتمكين.

رئيسة "موف": الرسالة الإعلامية أثبتت التغيير، والحمل ثقيل على الصحافة

أشارت رئيسة منتدى الإعلاميات اليمنيات (موف)، رحمة حجيرة، إلى الدور الريادي الذي تلعبه الصحافة المطبوعة في التغيير نحو يمن خالي من الفساد. وأضافت أن الرسالة الإعلامية الحرة، لاسيما المقروءة في بلادنا قد أثبتت بأنها الجبهة الأمامية لحركة التغيير واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية من خلال ما ينشر في الصحافة المطبوعة والالكترونية بشكل يومي وهذه الأداة الأكثر فاعلية للتغيير.

وقالت في كلمتها خلال افتتاح الورشة التدريبية الأولى للصحافة الاستقصائية للإعلام المقروء والمسموع التي ينظمها مشروع دعم الشفافية ومنظمات المجتمع المدني في مناصرة الشفافية بالـUNDP، بالشراكة مع منتدى الإعلاميات اليمنيات والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، السبت الماضي، إن مبادرة "صحفيون ضد الفساد"، التي أطلقها المنتدى، تقوم على أسس المهنية والموضعية والوسائل التقنية المؤثرة في النشر الفاضح للفساد، وهو ما يجب أن تتضمنه هذه الدورة التدريبية.

سلفا راماشندرن -من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة- أكد ضرورة الشركة مع المنظمات المدنية والإعلام والبحث عن طرق للتواصل الدائم بهدف محاربة الفساد في اليمن.

العدالة الانتقالية في حلقة نقاشية بعدن

ينظم ملتقى المرأة للدراسات والتدريب (WFRT)، بالتعاون مع مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان، اليوم الأربعاء، في عدن، حلقة نقاش حول العدالة الانتقالية، يتحدث فيها علاء قاعود حول "العدالة الانتقالية".

رئيس الملتقى، سعاد القدسي، قالت إن موضوع العدالة الانتقالية يهتم بتنمية مجموعة واسعة من الاستراتيجيات المتنوعة لمواجهة إرث انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي؛ تحليل هذه الاستراتيجيات وتطبيقها عمليا بهدف خلق مستقبل أكثر عدالة وديمقراطية، ويركز على الطريقة التي تواجه بها المجتمعات تراثا من الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان ومن الأعمال الوحشية الجماعية أو الصدمات الاجتماعية القاسية، في سبيل بناء مستقبل أكثر ديمقراطية وعدالة وأمنا.

ويتضمن مصطلح "العدالة الانتقالية" مجموعة متكاملة من الاستراتيجيات القضائية وغير القضائية، مثل ملاحقة مقترفي الجرائم، وتكوين لجان الحقيقة، وغيرها من أشكال التحقيق في الإحداث الماضية، وحشد الجهود لصياغة المصالحة في المجتمعات المنقسمة، ووضع قواعد لجبر الأضرار التي لحقت بأولئك الذين تأثروا من وطأة العنف والانتهاك، وإحياء ذكرى الضحايا، وإصلاح طائفة كبيرة من المؤسسات التي مارست الانتهاك، مثل أجهزة الأمن والشرطة والقوات العسكرية؛ كمحاولة لمنع وقع الانتهاك في المستقبل.

"الكرامة" يدشن نشاطه في الدفاع عن الحريات الصحافية

مع مطلع العام الجاري بدا مركز الكرامة للخدمات الصحافية والتدريب -الذي تأسس في بداية العام الماضي، وحالت ظروف مالية دون بدء نشاطه في العام نفسه- نشاطه كمنظمة مجتمع مدني. يهدف المركز إلى الدفاع عن الحريات الصحافية، وتقديم الخدمات الصحافية وتدريب الصحافيين المبتدئين.

يرأس المركز الزميل أمين محمد شرف، وتنوبه الزميلة أروى محمد طربوش الشرجبي.

"عدالة" تدرب 25 محامياً ومحامية بتعز

نظمت مؤسسة العدالة للمحاماة والاستشارات والتدريب (عدالة) في محافظة تعز، يومي الأحد والاثنين الماضيين، الدورة التدريبية الأولى في مجال القانون، ضمن برنامج تدريب حقوقي وقانوني.

وقال أسامه عبد الإله سلام رئيس المؤسسة أن الدورة تعد الأولى بعد أسبوع من إشهار المؤسسة وهي ضمن أنشطة مركز تدريب وتأهيل المحامين الشباب، وتقام بالتنسيق مع معهد تنمية المهارات التابع للمركز الوطني الثقافي للشباب بتعز.

وتستهدف الدورة 25 محامياً ومحامية من الشباب، بغرض تنمية مهاراتهم، وإكسابهم معرفة حول كيفية السير في طريق النجاح في عملهم، بالإضافة إلى المعارف القانونية والتشريعية للعمل في مهنة المحاماة.

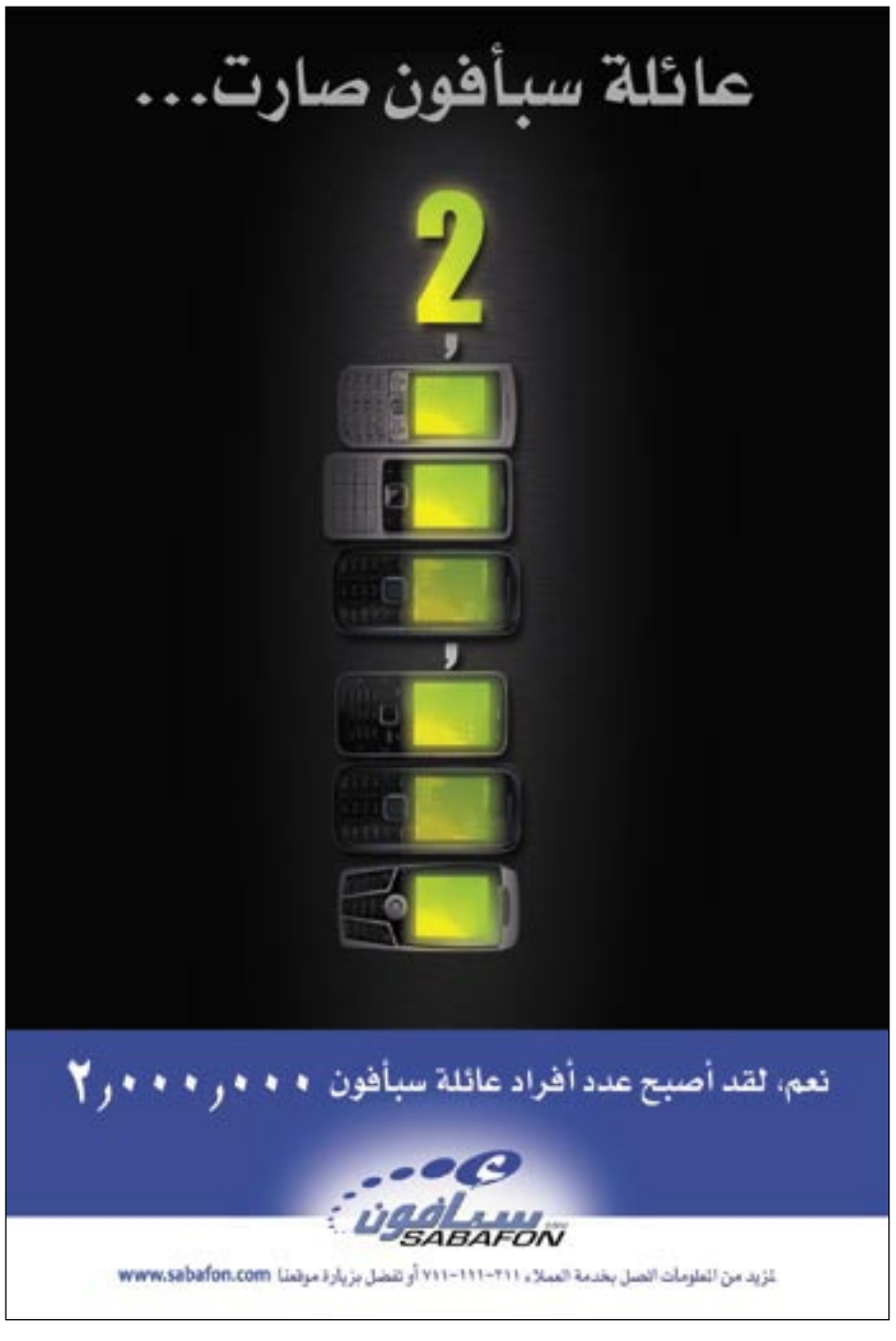

يعنى بتحقيق الأهداف الإنمائية

"كوادر" للتنمية مرشح لجائزة قمة الشباب العالمية في المكسيك

قدم مشروع "كوادر" للتنمية أوراقه للترشح لجائزة قمة الشباب العالمية، كأول مبادرة رقمية في الشرق الأوسط تُعنى بتحقيق أهداف الألفية الإنمائية، والتي ستعلن نتائجها ضمن فعاليات قمة الشباب العالمية في يوليو القادم بالمكسيك.

ويعمل مشروع "كوادر" للتنمية على تحقيق أهداف الألفية من خلال محورين، الأول: الحد من البطالة والتخفيف والفقر عبر إطلاقه قاعدة بيانات رقمية للباحثين عن عمل. والآخر: تعزيز الشراكة من أجل التنمية من خلال مبادرته الرقمية بالشراكة مع مدونة ضمانات "مبادرة حراك" للترويج لأنشطة المجتمع المدني وتعزيز المشاركة المجتمعية للشباب.

وأهاب المشروع بالشباب اليمني ومنظمات المجتمع المدني دعم جهوده الرقمية بما يعزز من فوز اليمن في هذه المسابقة العالمية والتي تشرف عليها شخصيات عالمية أبرزها السيدة سوزان مبارك حرم الرئيس المصري.

بدعم من المعهد الديمقراطي NDI

الإعلام الاقتصادي يعلن عن تشكيل لجان شعبية للرصد والتوعية بقضايا الفساد

أعلن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي تكوين لجان شعبية في المحافظات اليمنية للرصد والتوعية بقضايا الفساد بدعم من المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) وبالتعاون مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.

وقال رئيس المركز، مصطفى نصر، إنه سيتم تدريب الشباب في «المديريات» كلجان شعبية مهمتها تلقي الشكاوى المتعلقة بقضايا الفساد، ورصدها وتوثيقها والإبلاغ عنها إلى الجهات المختصة.

المشروع الممول من المعهد الديمقراطي، ضمن المنح الصغرى الخاصة بتعزيز الشفافية، سيبدأ بتدريب مجموعات من الشباب في مديريات: معين بأمانة العاصمة، وشرعب الرونة في محافظة تعز، كنموذج سيتم تطبيقه من قبل المركز في كافة المديريات اليمنية.

ويتلقى المشاركون في الدورات التدريبية مهارات حول إدارة وقيادة حملات التوعية بالقضايا المتعلقة بمكافحة الفساد، ومهارات الرصد وتوثيق الشكاوى والبلاغات المتعلقة بالفساد، ونشرها عبر النشرات الإعلامية، ومن خلال وسائل الإعلام.

ويسعى المركز من خلال البرنامج إلى خلق مساندة شعبية، وشراكة مجتمعية من أجل مكافحة الفساد.

وكان المركز قد فاز بالمنحة ضمن مشروع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، الخاص بتقوية منظمات المجتمع المدني في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في اليمن، الممول من الوكالة الامريكية للتنمية.

7 منظمات تؤسس الشبكة اليمنية لحقوق الانسان

أعلنت 7 منظمات مدنية تأسيس الشبكة اليمنية لحقوق الإنسان (YHRN).

وتهدف الشبكة، التي اتخذت من «نحن نصنع التغيير» شعاراً لها، إلى خلق مجتمع ديمقراطي تسوده قيم الحرية والعدالة والالتزام بحقوق الانسان ومبادئ الحكم الرشيد.

المنظمات المشاركات في الشبكة هي: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان، صحفيات بلا قيود، الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات (هود)، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، المدرسة الديمقراطية، المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية، والمعهد الدنماركي لحقوق الانسان.

نشوان الاكحلي، عمره 25 عاما: مفقود، ويعاني ظروفا نفسية وصحية خاصة. نرجو ممن يجده الاتصال على أحد هذين الرقمين:
771398760
770788418

عباد مثالاً

برغم وعودهم.. خليجي20 لوحة على قارعة الطريق

■ المحرر الرياضي

بنهاية خليجي 19بالعاصمة العمانية مسقط، تسلم رئيس الاتحاد اليمني العام لكرة القدم، احمد صالح العيسي، علم الدورة المقبلة "خليجي 20" والتي من المقرر أن تستضيفها سيدة المدن "عدن" مطلع2011. على أن رؤساء الاتحادات الخليجية وأثناء اجتماعهم في مسقط كانوا قد أقروا إقامة الألعاب المصاحبة لخليجي 20 في مملكة البحرين، وهو ما عده مراقبون بمثابة إنذار غير مباشر تم توجيهه لبلادنا على أنه في حالة فشلها في الاستعداد الجيد للدورة فإنه سيتم إقرار نقلها إلى البحرين. على أن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها الفصل بين الألعاب المصاحبة منذ ظهورها في خليجي 17 بقطر وكرة القدم.

الشارع الرياضي في بلادنا يتابع بقلق بالغ الإجراءات الرسمية المتعلقة بالاستضافة والتي تسير بصورة بطيئة، على أن غياب الجدية في العمل بات السمة الملازمة لموضوع الاستضافة، حيث إنه منذ قرار نقل الاستضافة من صنعاء إلى عدن، وهو القرار الصادر عن الإرادة السياسية ولأهداف سياسية ترتبط ارتباطا مباشرا بما تشهده الساحة الجنوبية من حراك سياسي، منذ تلك اللحظة لم يتم شيء على الأرض يكشف عن جدية الأمر، فما تم يكاد يقتصر على تعيين مدير للبطولة واختيار شعارها وتشكيل اللجنة العليا المنظمة. وحتى لا ننسى، فإنه قد تم أيضاً تحديد المساحة التي سيقام عليها الملعب في محافظة أبين.

اللجنة العليا عقدت عددا من الاجتماعات ولم تنتقل إلى الواقع بما يضمن حل مشكلة الإيواء وتأهيل الخدمات بمحافظة عدن، وبينما هي تمارس طقوسها في اجتماعات لن تعود بالنفع على الاستضافة ا لم ترتبط بخطوات جدية تعجل بعملية التهيئة والإعداد على الأرض فقد فوجئت اللجنة بقرار يقضي باستبدال رئيسها الدكتور رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن برئيس آخر هو وزير الإعلام حسن اللوزي.

الزائر لمحافظة عدن هذه الأيام سينبهر بحجم الإعلانات الضوئية التي تملأ شوارع المدينة وكلها تبتهج وترحب بخليجي 20، وسيعتقد بأننا قد حققنا المأمول وجهزنا كل شيء ولم يبق إلا اقتراب الموعد ووصول الضيوف الذين بالتأكيد سينبهرون بالمنشآت العملاقة التي شيدتها حكومتنا الموقرة ولن ينزعجوا بانطفاءات الكهرباء ولا بالتزاحم في المطاعم ولا في الشوارع الجميلة التي تم توسعتها بشكل يضاهي ما هو موجود في بلدانهم!

أضغاث أحلام، فسرعان ما سيعود الى الواقع ليكتشف أن كذبة خليجي 20 ما هي إلا لوحة ضوئية على قارعة الطريق، حتى وإن تزينت بعبارات "الدار دارك"!

المشكلة أن خليجي 20 أصبحت "علكة" يلوكها أهل الشأن دون أن يحركوا الأمور على الواقع، فهذا وزير الشباب والرياضة حمود عباد يؤكد في سياق تصريحات صحفية أن منافسات دورة خليجي 20 ستقام في موعدها المحدد بمدينتي عدن وأبين الساحليتين مطلع العام2011 وشدد عباد على أن حكومة بلاده لا يمكن أن تتراجع في أي حال من الأحوال عن قرار الاستضافة، وهي مصرة على احتضان هذا الحدث الخليجي المهم بصورة تليق بمكانة اليمن وشعبها العريق!

كلام جميل، لكنه بالمقابل لا يتماشى مع الواقع الذي يكشف العورة، فالزمن يتسرب من بين أصابع حكومتنا ونحن "محلك سر"، لا نجيد إلا التصريحات والصراخ.

وقلل عباد من حدة مخاوف فشل الاستضافة قائلاً: "إن التخوفات من فشل اليمن في الاستضافة لا داعي لها، لأننا سنكون عند قدر المسؤولية"!

"أسمع كلامكم يعجبني، أشوف أفعالكم أتعجب". المخاوف من فشل الاستضافة تملأ الشارع في بلادنا بكل فئاته وتجاوزته إلى الشارع الخليجي، ولن تزول هذه المخاوف بمجرد فرقعة إعلامية هنا أو هناك، فالأمر يتطلب حركة، كون البركة فيها وحدها، دون الكلام الذي يصم الآذان، بينما الواقع مازال شاهداً حياً على سلطة تجيد الكلام وتسرف فيه بشكل مزعج دون أي تناغم بين أقوالها وأفعالها.

فقرار الاستضافة مضى عليه أكثر من عامين ومازلنا في مرحلة "الهدرة" والتفلسف الزائد عن الحد دون أن نضع قدماً على طريق الاستضافة، كون رحلة الاستضافة تبدأ بفعل جدي على مستوى البنى التحتية التي نفتقر إليها لأن الوقت لن يسعفنا وما أهدر منه لن يعوض وما بقي منه يبعث على الخوف.

ولم يكتف عباد بذلك، بل كشف في سياق تصريحاته تلك أن "الاستاد الرياضي الجديد سيكون تحفة معمارية على نمط المعمار اليمني ويحمل البعد الإسلامي، وسيكون على شكل نجمة ثمانية لها أبعاد وتفسيرات مهمة، أما المرافق التابعة لهذا الاستاد فستكون بشكل استثنائي وجميل"!

انظروا أين تفكير المسؤول الأول عن الرياضة في هذا البلد! يفكر في التحف ويتحدث عن نجمة ثمانية ذات أبعاد وتفسيرات تهمه لوحده، وأظن أن من يستطيع أن يفك طلاسمها سيكون نجم خليجي 20 بلا منازع!

ما لا تعرفه عزيزي القارئ أن تصريحات عباد تلك كانت إلى صحيفة "الخليج" الإماراتية في عددها الصادر يوم الثلاثاء 15 يوليو 2008.

وبحساب الزمن فإنه قد مضى عليها حتى صدور العدد الذي بين يديك 197 يوماً أي قرابة سبعة شهور، والمحصلة النهائية لتلك التصريحات وغيرها وما تم من اجتماعات لم يتجاوز لوحة على قارعة الطريق تكشف جدية هؤلاء وتتحدث نيابة عن الجميع عن حقيقة الاستضافة. وكفى.

يا فؤادي.. لا تسل عن هواهم!!

شفيع العبد

يتعرض الزميل فؤاد قاسم، رئيس تحرير الزميلة "سبورت"، لهجمة إعلامية منظمة نظير مواقفه وانتقاداته للأخطاء والتجاوزات التي يعمل من خلالها الاتحاد العام لكرة القدم ويعيد إنتاجها في كل مرة وظهرت نتائجها في الإخفاقات والانتكاسات المتلاحقة التي تعيشها كرة القدم اليمنية برغم ما يصرف عليها من أموال.

نسي المنتقدون أنه قد مارس حقه المكفول في إطار حرية الرأي والتعبير. أنا هنا لا أدافع عنه، كونه يملك القدرة على الدفاع عن رأيه وأطروحاته؛ لكنني أستغرب تلك الحملة غير المبررة، إلا إذا كانت في إطار بناء تكتلات وتحالفات لمحاولة قمع كل رأي حر، من خلال الإسفاف في الطرح وتسفيه الرأي الآخر والبحث عن تهم علمتنا المرحلة إنها جاهزة لإسقاطها على الآخر المختلف، الهدف منها رفع راية الإساءة والعمل على تغييب المنطق بهدف تضليل الرأي العام الذي بات يملك من الحصافة والثقافة ما تجعله بمنأى عن محاولات فاشلة كتلك.

من المؤسف حقاً أن يتهم الزميل أو غيره من الزملاء المناهضين لأخطاء الاتحاد أن نقدهم وكتاباتهم بسبب عدم حصولهم على "سفرية" لمرافقة بعثة المنتخب إلى مسقط. وذلك لعمري منطق فاسد يكشف عقم في التفكير وعمى في البصيرة قد أصاب البعض، وجعلهم ينتهجون الدفاع وباستماتة، وذاك حقهم طالما هي قناعتهم أو رغبتهم، وشتان بين الاثنين. حق مكفول لهم أن يكتبوا ما يشاءون، لكن دون أن يصادروا حق الآخر في التعبير عن رأيه أو يجردوه من الوطنية التي يشترطون لحصول الآخر عليها أن يمر عبر بوابتهم أو يكتب إلى جانبهم في المساحة ذاتها التي يراد للوطن أن يضيق بحدودها وأبعادها. وقد رأيناهم في مسقط كيف هاجوا وزمجروا وقطبوا حواجبهم على أستاذ الإعلام الرياضي اليمني محمد سعيد سالم بمجرد وقوع جريدة "الاتحاد" الضبيانية في خطأ مهني بنشرها اسم الأستاذ بجانب مقال لكاتب إماراتي، حينها لم يتأنوا، وإنما ركبوا موجة "الوطنية" وأشهروا سيوفهم ليجردوا الأستاذ من الولاء الوطني الذي بات خاضعا لمعاييرهم والسير في فلكهم والتسبيح بحمدهم ولهم فقط. هكذا وبجرة قلم، دون أدنى اعتبار لتاريخ الرجل و"قيمته" وسمعته التي تجاوزت الحدود. حتى أن اعتذار الجريدة ذاتها للأستاذ لم يعجبهم كونه فوّت الفرصة عليهم بعد أن كانت سكاكينهم "الوطنية" قد أعدت إعدادا محكما لتنفيذ ما تبقى من فقرات الحكم المشمول بالنفاذ المعجل.

احترام الرأي الآخر عبارة رنانة نجيد ترديدها ونحرص على أن تكون مخارج حروفها متناغمة مع لغتنا الفصحى، لكننا نتناساها بل نتجاهلها واقعا ونذبحها من الوريد إلى الوريد في لحظة الـ"أنا" المفرط حين نبتهج بـ"الرأي الأوحد" ونكرس كل طاقتنا لأن يختفي الآخر غير مأسوف عليه، حتى وإن كان ذلك على حساب قيم وأخلاقيات ملأنا الأرض ضجيجاً وسوّدنا صفحات جرائدنا ونحن نتحدث عنها وندعو إلى تكريسها في معاملاتنا وبين جنبات حياتنا المزدحمة بكل ما يبعث على فلتان الأخلاق والقيم وأن نعض عليها بالنواجذ.

ما يحدث شيء لا علاقة له البتة بتحاور الأفكار وحوار الحجج، ولا بمنهجية الاختلاف في الرأي التي لا تفسد للود قضية، إنه عمل غير محبب يفسد الود ذاته ويجعل القارئ أمام ساحة عراك لا ناقة له فيها ولا جمل. لذا فإنه من الضرورة بمكان العودة إلى جادة الصواب والحفاظ على مبدأ "احترام الرأي والرأي الآخر" وتجنب محاولات تقييم الآخر، لأن للتقييم أدواته ورجاله الثقات.

من حق الشخص أن ينتقد الخطأ حيثما يشاهده ويقتنع بأنه خطأ، وليس من حق أحد أن يحاول فرض نفسه وصياً على الحقيقة أو يدعي أنها موجودة لديه، فالحقيقة لا دكان لها ولا مكتب وإن كان أنيقا.

فاصلة:

من حقك أن تتنازل عن قلمك ليكتب به الغير، لكن من العيب أن تتنازل عن اسمك ليستغله هذا الغير ليمرر ما يشاء تحته!

اللسواس.. اصبر يا كايدهم!

تعرض الزميل حسين اللسواس لعملية غدر جبانة واعتداء آثم من قبل عناصر تتبع محافظ محافظة البيضاء على خلفية تناولاته الجريئة للفساد هناك عبر موقعه "البيضاء برس". الزميل حسين مازال يقبع في سجن الأمن بالمحافظة حتى اللحظة بعد تعرضه لإيذاء جسدي ونفسي، دون أن يُسمح لأفراد أسرته بزيارته أو حتى نقله للمستشفى لتلقي العلاج جراء الاعتداء عليه.

نحن في ملعب "النداء" ندين وبشدة ما تعرض له زميلنا ونعلن إدانتنا لمثل هذا العمل الجبان الخارج على القانون وعادات القبيلة ومنظومة الأخلاق. لكنه نتاج للوضع غير الآمن الذي يعمل فيه الصحفي والذي أنتجته سياسات الفساد وبلطجة النظام التي فرخت "بلاطجة" يعملون بتوجيهات وحماية رسمية... ولا نامت أعين الجبناء.

الراشدي وفتنة غياب القانون

عبدالباري طاهر

«القتل أنفى للقتل» مثل جاهلي أخذ المركز والوجيز الذي احتكم إليه الانسان الجاهلي في صون الدم، وحفظ الارواح، وسلامة الانفس.

جاء القرآن الكريم باعجازه وبلاغته ووضوحه، بالآية الكريمة «ولكم في القصاص حياة يا أول الالباب». في التوراة من: «قتل يقتل». وفي القرآن أيضاً «من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أن من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً».. الآية

ولنا العظة والعبرة من قيام الإمامة الزيدية في أجزاء مهمة من اليمن. فبعد خراب الحضارة اليمنية وانهيار السدود، وغياب تحالف قبلي موحد وقوي يحكم اليمن، شأن الدول القديمة: السبئية، المعينية، الحميرية؛ اتجهت بعض القبائل القوية لتأتي بواحد من خارج العصبيات القبلية المتحاربة والتي لا يقبل بعضها ببعض ليكون «هجرة» وحكماً في الوقت نفسه.

منذ أدليس بالقصير لا تستطيع قبيلة يمنية أن تحكم القبائل الأخرى إلا عبر تحالف قوي ومتين وعبر تعاقدات وعهود، وحتى توزيع الاختصاصات والمسؤوليات المحددة والمهام المتوافق عليها بين هذه القبائل القوية والشرسة، كوصف الزبيري، أحد أهم شعراء العرب في القرن العشرين، وأحد أهم شهداء القبيلة.

كانت مأساة الزبيري الشاعر العظيم التَّصور أنه قادر بموهبته العظيمة على استعادة مجد القبيلة التي كونت الحضارة اليمنية، ولم يدرك يرحمه الله أن القيم والتقاليد والارث الخالد قد مات وشبع موتاً، ولا بديل غير رؤية جديدة، وقوى جديدة، وحكم جديد.

السنوات وربما الأشهر الاولى من قيام الثورة في الشمال والجنوب، وصمود صنعاء في مواجهة حصار السبعين، والاشهر الاولى من قيام الوحدة، تعطي الدليل والمؤشر إلى استحالة حكم قبيلة أو حزب أو منطقة أو حتى جهة اليمن كل اليمن.

قتل الرعوي في إب، والراشدي في صنعاء، واختطاف الاطفال من صنعاء، وقطع الطرقات، واختطاف السياح، والتمردات في الشمال، والاحتجاج الجنوبي.. شاهد إستحالة حكم يجير لصالح شخص أو حزب أو قبيلة أو جهة.

لا يستطيع قتل المحتجين سلمياً في الهاشمي بعدن أو حضرموت أو أبين أو صنعاء، بناء الحكم. بل على العكس فإن مثل هذا القتل يسرع بنهاية الحكم.

جريمة قتل الدكتور درهم الراشدي في مقر عمله في مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا أثناء أداء واجبه العلمي والإنساني في إنقاذ الأرواح ومعالجة المرضى، جريمة مركبة؛ هي جريمة لأنها قتل إنسان بريئ حتى لو حاولوا تلبيسها ثوب «الثأر»، وهي جريمة لأنها تمت تحت سمع وبصر الاماكن المسيجة بالعساكر والثكنات وقوى الامن المطوقة للمدينة صباح مساء، وهي جريمة لأنها طالت عالماً يؤدي واجبه العلمي والانساني في بلد بحاجة أو بأمس الاحتياج للمهارات الصحية والاسعافات الاولية.

خطورة قتل الراشدي وعدم القبض على قاتله، بل قاتليه، أنها تظهر انحياز الدولة أو الحكم للقبيلة. وعدم إلقاء القبض على القاتل بعد ما يقرب من شهر لا يعني إلا تحيز الدولة أو عجزها.

وفي حالة العجز فإن أساساً من أسس شرعية الدولة، قد تم تقويضه، وهو: حماية الكليات الخمس، وفي مقدمتها حماية النفس التي تكون الوظيفة المثلى للدولة – أي دولة– «حمايتها. «ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل إنه كان منصورا».

والسؤال المؤرق والمخيف: لماذا تستهين الدولة اليمنية بقطع الطريق، واختطاف الاطفال والسياح، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق؟!

كثيراً ما ردد الاحرار وأبوهم الزبيري: «من حقي ألا يقطع رأسي إلا بحكم» وبديهي أن وظيفة الدولة حماية أرواح الناس والأمن والسلام والاستقرار. هل يكون تحالف الدولة مع القبيلة المدججة بالأمية والسلاح دخل في الخلل الشامل المحيق بالبلاد؟ بل هل أن تماهي السلطة مع القبيلة والنزول على أعرافها وتقاليدها (الدامية) دخل في القتل العمد.

والحقيقة أن تماهي الدولة مع القبيلة ومكافأتها بالمال والسلاح نظير قطع الطريق، وتخريب أنابيب النفط، ومنع وصول الغاز للمدن، وقطع الطريق.. لا نجد تفسيرها إلا في تقمص الدولة شخصية القبيلة، ولكن القبيلة لم تعد القبيلة التي تحدث عنها العلامة ابن خلدون، ذات العصبية والغلبة الحاكمة، ولا القبيلة التي أقامت الحضارة اليمنية وعدة دول أهمها: سبأ ومعين وحمير، ولا القبيلة التي دونها العلامة المجدد علي الوردي، ولا القبيلة البدوية التي عدها القرآن الكريم كفراً ونفاقاً، وأهلها أجدر الا يعلموا حدود ما أنزل الله. إنها القبيلة التي فقدت براءتها كتوصيف شاعر اليمن الكبير عبدالله البردوني.

تحويل السلطة إلى قبيلة أفسد الحكم والقبيلة معاً. فإلى الامس القريب كان للقبيلة اليمنية، ذات الطابع الزراعي والمتسم بالاستقرار، قيم وأعراف وتقاليد لا تسمح بممارسات من نوع خطف الاطفال، والاعتداء بالقتل على المدنيين الآمنين.

الجمع بين العصبية القبلية بعد إفسادها وبين العسكرية هو الداء الوبيل الذي دمر العراق، ومزق الصومال، ولن تكون اليمن أفضل حالاً اذا ما استمر تصرف السلطة ككيان قبلي كبير.

إن الفرق بين القبيلة والدولة أن يكون أكبر وأقوى رأس في القبيلة كأصغر مواطن أمام القانون، وأن تكون قيمة جندي المرور واشارة أصبعه أهم من موكب الشيخ والزعيم.

داء اليمن اليوم أننا أمام قبيلة أفسدت قيمها وتقاليدها وأعرافها، وسلطة غاشمة فقدت هيبتها، فهي تستبيح المدنية بالقبيلة، وتسلط القبيلة على الاخرى، وتخلق عداوات بين المذاهب والقبائل والمناطق والجهات، الشمال ضد الجنوب، السلفي ضداً على الزيدي، وعداوات بين الاعراق والعشائر.

قرابة شهر لم تتمكن الدولة المراهنة على سلاح القبيلة وصوتها في مواجهة المدنية والمجتمع المدني من ضبط القاتل. فهي تريد القبيلة ككتلة صماء لمواجهة الاحتجاجات المدنية، ولاحتمال تطور التمردات العسكرية المتفشية في الجسم اليمني.

لقد تعامل أولياء الدم وأسرة الشهيد مع الأمر بمنتهى المدنية والمسؤولية والحرص، وتقدموا بمطالبهم الشرعية لوزارة الداخلية والنيابة والأجهزة المختصة دون جدوى أو اهتمام، وقوبلت احتجاجات نقابت الاطباء والصيادلة ومؤسسات المجتمع المدني المتضامنة بالتجاهل، وعندما يهدر دم بدون حق فالانسانية كلها في خطر. وتؤكد الآثار الصحيحة وتجارب الحياة والتاريخ أن الظلم سبب رئيس وأساس في خراب المدن ودمار الامم والحضارات والشعوب، وقصص القرآن الكريم خير واعظ.

محرقة غزة.. كشفت عورة هذه الأمة

يحيى سعيد السادة
y.alsadh@yahoo.com

على مر التاريخ، لم تنحدر أمة جراء وهن وخواء وتصابي حكامها إلى هذا القاع الموحل بكل أوساخه ومخلفاته، وإلى هذا المستوى اللاأخلاقي والوضيع، كما هو انحدار أمتنا في هذه اللحظات العصيبة والمريرة من تاريخها، وعند هذا المنعطف الخطير من صراعها مع العدو الصهيوني.

كما لم يتعرَّ جسد أمة ومنذ الأزل وحتى هذه اللحظة، كما هو العري الذي حل بجسد أمتنا حاليا على هذا النحو الفاضح والمكشوف، وبهذه الصورة البشعة التي ألحقت الذل والعار بهذه الأمة. فعلى مدى عقود طويلة، تمكن الغرب المتصهين خلالها من غرس أظافره وإيغال أنيابه في مواضع مختلفة من هذا الجسد، لدرجة شجعته على إباحة ذلك للكيان الصهيوني الذي لم يتردد هو الآخر في أن يمارس هذا العبث كيفما يشاء، على مرأى ومسمع ممن يدعون أنهم حكام هذه الأمة وحماة عرضها، والذين كان لمعظمهم الدور الفاعل في تمكين هذا العدو من هذا الفعل الشنيع، يوم أن تدافعوا إلى إرشاده واقتياده إلى محراب هذه الأمة وإلى أماكن مقدساتها ومعالم آثارها ومواضع سجودها وقيامها، سواء في بغداد أم في بيروت أم في غزة كما نشاهد اليوم.

فما كان مستورا قبل حرائق غزة ومذابحها وفظائعها التي أقدم عليها الكيان الصهيوني اللقيط، بات اليوم مكشوفا ليس لكوكبنا الذي نعيش عليه فحسب، بل للكون برمته؛ إذ لم يعد من شيء في واقعنا أو في خارطتنا ما يمكن إخفاؤه أو التستر عليه، طالما تكشف عن مذابح غزة حجم المؤامرات وحجم التواطؤ، وطالما كشفت سماؤها مساحات الحرائق وحجم الدمار وفظاعة القتل الذي طال كل شيء، بحيث لم يستثنِ بشراً ولا حجراً ولا شجرا. في ظل تواطؤ فلسطيني وعربي فاضح وسكوت دولي مطبق، خاصة من قبل منظمة الأمم المتحدة، التي تبين أن بقاءها واستمرار أدائها التآمري مرهون بمنسوب قراراتها التي تصب في مجرى مصالح هذا العدو وتعزيز عدوانه الذي لم يتوقف منذ تاريخ نشأته وحتى هذه اللحظة. ذلك التاريخ المشؤوم الذي صاغته عام 47م هذه المنظمة التعيسة التي أصبحت وكراً للقتلة وصناع الحروب ومدبري المؤامرات الدنيئة التي تحاك ضد الشعوب المقهورة والمظلومة في هذا الكوكب؛ إذ لم يقتصر دورها المخزي والمخجل على السكوت على تلك المجازر والفظائع، بل تعداه إلى عجزها الفاضح عن اتخاذ أي إجراء يجنبها الاعتداءات المتكررة على مقراتها الإدارية والتموينية والتعليمية في مختلف القطاع، فضلا على انكشاف شللها التام في مواجهة الرفض الإسرائيلي لقرارها 1860 المتعلق بوقف إطلاق النار، والذي كان يتطلب العودة الفورية لميثاق هذه المنظمة، وبالذات للبند السابع منه، الذي يجيز لها استخدام القوة لإجبار هذا العدو على احترام مواثيقها وتنفيذ قراراتها دون تلكؤ أو استهتار.

لقد أفرزت هذه الحرب القذرة كثيرا من الحقائق التي كانت إما غائبة عن عقول الكثير من أبناء هذه الأمة وإما مثار جدل بين من كان يسلم بصوابيتها منذ عقود ومن يحاول عبثاً التغطية على مسلماتها خدمة للاستعمار والصهيونية والقوى الرجعية المتخلفة على الساحة العربية. فبرغم الجرح الغائر في جسد كل شريف ينتمي إلى هذه الأمة، وبرغم شلالات الدماء التي أريقت على أرض غزة، وبرغم أرواح الشهداء التي أزهقتها آلة الحقد الإسرائيلية، وبرغم أكوام جثث الأبرياء الملقاة على الأرصفة أو المطمورة تحت ركام الدمار والخراب الذي أحدثه المحتل بالمنازل والمدارس والمستشفيات والمساجد والملاجئ، برغم هطول الغيث من عيون الثكالى والأطفال والشيوخ والنساء، الممزوج بالدم المسفوح من قبل مغول العصر ودراكولات الغرب والعرب على السواء، برغم كل التضحيات وكل المآسي والأهوال والفظائع التي رأيناها، لاسيما في تحول العديد من الرضع والأطفال إلى مكفوفي البصر بفعل قنابل الفسفور الأبيض واليورانيوم المنضب المحظور استخدامهما دولياً؛ رغم كل ذلك إلا أن آلة الدمار تلك عجزت عن أن تلغي ذاكرة الإنسان العربي أو تشوش على تفكيره وهو يتابع فصول هذا العدوان ويتقفى آثاره ومآسيه وصولاً إلى من يقف وراءه.

لقد اختزلت هذه الحرب عقودا طويلة من المعاناة، يوم أن طغت فيها المؤامرات العربية على أي إنجاز آخر. كما قربت وبوضوح صورة النظام الغربي بشقيه الأميركي الشمالي والأوروبي دون رتوش ديمقراطية أو مساحيق تتعلق بحقوق الإنسان، تجسد ذلك في تزويد أميركا للعدو بالذخائر المحرمة خلال فترة الحرب وبهرولة كبار زعماء أوربا إلى مائدة السفاح الصهيوني لمشاركته احتساء نخب الدم الفلسطيني وقضم لحمه المنزوع من تحت ركام الدمار والخراب، فضلا على تعرية هذه الحرب للواقع المأساوي الذي تعيشه منظمة الأمم المتحدة والتي لم تشهد في تاريخها ضعفا وهوانا كما هو حالها الآن في ظل أمينها العام، بان كي مون، الذي تقوس ظهره قبل أن ينجز أية مهام إنسانية تذكر، والذي ساوى في تصريحاته بين الجلاد الصهيوني والضحية الفلسطينية في أكثر من مناسبة، لاسيما في اللحظات التي كانت تقصف فيها مقرات المنظمة من قبل آلة الدمار الصهيونية الفاشية.

لقد سقطت معظم الأقنعة عن وجوه العرب والعجم على السواء. عن الشرق العربي التي ما زالت شعوبه تعيش عصور العبودية والإذلال والخنوع كما هم العبيد في عصور الرق حين كان يراق دم العبد على مرأى من أهله وأولاده وأقربائه، دون أن يجرؤ أحدهم على فعل أي شيء، كما هو واقع الشعوب العربية حاليا، وعن الغرب المتصهين المتشدق بالديمقراطية وبحقوق الإنسان كذباً وزيفا، بينما آلاته المدمرة تفتك بالإنسان في كل مكان من هذا العالم: في العراق، وأفغانستان، وفلسطين، والصومال، مسنودةً بـ"الفيتو" الأوروبي والأميركي، وبالدعم المالي العربي غير المحدود.

لقد سقط القناع عن معظم حكامنا المفلسين من كل شيء إلا من الجلوس على موائد القمم التي لم تزد هذه الأمة إلا ضياعاً في حقوقها وكرامتها ومكانتها بين الشعوب والأمم.

كل شيء في هذا الكوكب تغير، إذ لم تعد التغيرات فيه محصورة على الماديات كما هو الأمر المتعلق بالتأثيرات الاقتصادية والمالية، بل تعداه إلى القيم والأخلاقيات. فالملاحظ تداخل الديانات في بعضها، واختلاط سلوكيات البشر بعضها مع بعض في ظل الأحداث المتتابعة التي شهدها العالم، وبالذات أحداث غزة الدامية التي مكنتنا اليوم من التمييز بين سلوك حكامنا المحكومين افتراضاً بالدين والأعراف والتقاليد والمثل والقيم وسلوكيات الحكام الآخرين. إذ رأينا خلال هذا العدوان زعماء غير عرب وغير مسلمين أكثر غيرة وأكثر عروبة وأكثر إنسانية من حكامنا، من خلال مواقفهم الرافضة لهذا العدوان البربري، كما هو الملاحظ في مواقف شافيز وإفو مورايس، زعيمي فنزويلا وبوليفيا، اللذين يدينان بديانة أخرى، وينطقان بلغة أخرى، وينتميان إلى طبيعة جغرافية هي الأبعد من جغرافيتنا، ومن تماس حروبنا بآلاف الأميال.

لقد اختلطت الأوراق بالفعل، إلا أن دماء ضحايانا في غزة كانت كفيلة بإعادة ترتيبها طالما أفرزت، وبهذه السرعة القياسية، المتشدقين والأفاقين والخونة والعملاء ومصاصي الدماء والمزايدين على أمتهم، كلاً في خانته التي أراد له التاريخ أن يدون فيها، والتي ستقرأ يوماً من قبل أجيالنا بالتأكيد ليروا كم هو العري الذي لحق بهذه الأمة جراء هؤلاء الحكام، الذين لم تغير بشاعة الحرب، وفظاعة السحل والتنكيل في أحاسيسهم ومشاعرهم وضمائرهم ومواقفهم، كما لم تخدش من حياء معظمهم صورة الأمة، وهي على هذا النحو من العُري والانكشاف.

المدنيّة حلم مرحّل.. وغياب المدينة

محمد ناجي أحمد
mohmad6777@gmail.com

حين قامت ثورة 26 سبتمبر ضد الإمامة من قبل مجموعة من الفتية الرومانسيين الطامحين بحاضر وغد مدني أساسه مؤسسات دستورية، وهدفه مواطنة متساوية، وحكم يقوم على أسس مدنية، وشرعية جماهيرية، كان في أذهانهم وقتها إسقاط أوهام الهويات الحاكمة بسم الله، وإسقاط الظل الذي استمر لقرون يحكم بصفته معصوما ومختارا بنص مقدس، وكأن الله قد فرض على البعض أن يكونوا حكاماً وعلى الغالبية أن تظل محكومة بالسيف وبالعصمة. جهل الفتية الطامحين بغد جميل أنهم وهم يسقطون دولة الإمامة، فإنهم بذلك يتخلون عن الدولة رغم تخلفها لصالح طموح ما قبل الدولة، أي لصالح طموح القبيلة، التي كانت شكلا مختلفا عن الرعية وقتها، إنهم شكل موازٍ "ودولة ظل" متى ما سقطت دولة الإمامة تصبح القبيلة هي الدولة.

لقد أسس الإمام يحيى ما يمكن أن نسميه بـ"اليمن الحديث"، وكان في فترات تأسيسه معتمداً على قوة القبيلة كأنصار وشركاء لهذه الدولة الفتية. ومع أنه وغيره من الأئمة، كانوا ينهجون في البداية شكلاً ثورياً قائماً على التحالفات التي تؤلف قلوب القبيلة بالهبات والفيد والغنائم، إلاّ أنهم بعد أن يقوى عود الدولة سرعان ما يغيرون طريقة تعاملهم مع القبيلة، وذلك بوضع صبغة أخرى قائمة على أساس أن الكل متساوون في ظل الشريعة (القانون)، ولذلك تجد أول صدام بين نظام الإمامة والقبيلة في أكثر مرحلة تاريخية يبدأ بتطبيق قانون الإرث وخاصة إرث النساء.

لهذا أقول إن الفتية الطامحين من ثوار سبتمبر، لم تكن لديهم المعرفة الواسعة بسوء البدائل وهم يقضون على صورة الدولة، وإن كانت ممثلة بالمملكة المتوكلية.

لم يكن الإمام يحيى أو أحمد ينظران إلى "الشيخ والدولة" باعتبارهما كيانا واحدا، كما يزعم الشيخ سنان أبولحوم في الجزء الرابع من مذكراته. ولم يكن يعطيهم من مال الدولة باعتبارهم "والدولة كيانا واحدا" إنما كان يعطيهم باعتبارهم "عسكر براني" يؤدي خدمات للدولة ولا ينصرف إلى أهله وذويه إلا بعد أن يبقى في مقام الإمام لأكثر من شهر حتى يؤذن له بزيارة أهله.

استمر مشروع الفتية الحالمين وإن بشكل منقوص داخل المؤسسة العسكرية التي بدأت بالتشكل في أربعينيات القرن العشرين، ومنذ نشوء هذه المؤسسة والصدام بينها وبين القبيلة لم يتوقف فمنذ مشروعهم الأول في 1948 والقبيلة هي العنصر الحاسم في ضرب طموحهم وحتى ثورة 26 سبتمبر، حين دخل مشايخ القبائل في حكومة السلال، والصدام لم ينته، فهم في اقتسامهم مع الجمهوريين والملكيين، ظل دمهم فيما بينهم مقدساً لا يمس. وأما بالنسبة لدم "الرعوي" فهو مشاع بينهم، سواء قتل من قبل مشايخ الملكية في تخوم مأرب والجوف وحجة وصعدة، أم قتل بسلاح مشايخ الجمهورية في شوارع صنعاء تكريماً لهم لما أبدوه من بسالة في الدفاع عن الجمهورية في حرب السبعين يوماً وما قبلها وما بعدها!

حين جاء الإرياني إلى الحكم كبديل مدني لإسقاط دولة السلال، لم يكن هدف المشايخ هو تأسيس دولة مدنية ذات إرادة مستقلة، وإنما كان همهم هو هزيمة مؤسسة "القوات المسلحة" التي ومنذ تأسيسها كانت خياراً بديلاً للعسكري البراني، وفي هذا يمكن أن نقرأ حادثة إشهار السلاح أكثر من مرة في وجه السلال من قبل المشايخ وفي وجه البيضاني والفريق العمري. كل هذا الصدام الذي كان يحدث بين رموز القبيلة ورموز القوات المسلحة كان مرده إلى صراع بين مشروعين: مشروع الدولة اليمنية الحديثة (ولا أقول المدنية)، ومشروع ما قبل الدولة. لهذا أقول إن إسقاط دولة الإمامة لم يكن لصالح مشروع الدولة اليمنية، وإنما كان وأداً لتطورها وانتصاراً لمشروع ما قبل الدولة.

جاء الحمدي وقد انخرط في القوات المسلحة بعد الثورة مباشرة وسجن في سجون عبدالناصر حين اعتقلت حكومة النعمان لأكثر من عام، كان وقتها الحمدي، وهو ربيب القوميين العرب والديمقراطيين الثوريين، يحمل بين جوانحه طموح بناء دولة يمنية حديثة، وكان وقتها -حسب وصف يحيى المتوكل، الذي رافقه في محنة الأسر بمصر- يتميز بالطموح والعاطفية، هذا الطموح وجد ترجمته في حركة 13 يونيو والتي كانت القبيلة صانعة له لإسقاط دولة الإرياني الذي لم يكن ميالاً لسفك الدماء، ولم يكن مطواعا للإرادة السعودية، فكان البديل بإسقاطه بحركة 13 يونيو. وقتها الحمدي كان يتوهم -وبرومانسية لا تقل عن رومانسية الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة 26 سبتمبر- أنه قادر على تحقيق حلم الدولة اليمنية الحديثة من خلال استكمال بنية المؤسسة العسكرية سواء على مستوى الشرطة وأجهزتها المختلفة، أم على مستوى تشكيلات وفرق القوات المسلحة. لكن هذا الطموح سرعان ما تهاوى وسقط تحت حوافر الحرب الباردة وأقطابها الإقليميين والمحليين. بعدها لم يكن للقوات من خيارات سوى التقاسم والشراكة مع أقطاب القبيلة. كل ذلك يمكن تفهمه في ظل غياب الخيارات، ووجود الحرب الباردة، وواقع الانشطار لليمن الطبيعي إلى دولتين. ولكن بعد سقوط سور برلين وقيام الوحدة اليمنية والانتقال إلى القطبية الواحدة واتساع رقعة اليمن الواحد ودخول متغيرات كثيرة، كل ذلك يجعل القارئ يتساءل عن سبب هذا الركود لمشروع الدولة اليمنية الحديث، وهو كمشروع مرحلي ملاصق لشرعية وجود القوات المسلحة والأمن.

إنني هنا لا أتحدث عن الدولة المدنية والتي أساسها التداول السلمي لرأس السلطة، فهذا من العبث الملاصق لمقايل القات؛ إنني أتحدث عن شرط الدولة المدنية، وهو قيام اليمن الحديث، وهو مشروع على القوات المسلحة أن تتم إنجازه، وعلي عبدالله صالح باعتقادي ليس ابناً للقبيلة كما يقدمه الآخرون وكما يقدم نفسه، إنّه ابن للقوات المسلحة منذ نعومة أظفاره، بل ومحيطه الأسري ينتمي إلى هذه المؤسسة، فأن يدير الدولة وفقاً لتحالفات الجمهورية العربية اليمنية، فهذا باعتقادي سير على الطريق الذي يتوهم أنه آمن، فهو ضد مشروعية الدولة. أؤكد مرة ثانية وثالثة أن التنازع على كرسي الرئاسة ليس مطلباً لـ"الرعوي" لفترة زمنية ربما تمتد عقود، لكن تأسيس دولة المواطنة المتساوية أو ما أسماه الأستاذ العظيم أحمد محمد نعمان "عقد اجتماعي" هدنة بين العسكري والرعوي.

ما الذي يحتاجه الرعوي في إب؟ وأخي العزيز درهم الراشدي، وفكري قاسم، وعبدالكريم الخيواني، ونبيل الصوفي، ومحمود ياسين، وغيرهم، وأنا واحد منهم، نحتاج إلى دولة نظام وقانون وشراكة سياسية ما دون سقف الرئاسة؛ نحتاج إلى ما يؤمّن لنا حياتنا وحقنا في التعبير عن آرائنا؛ نحتاج إلى تعليم يبني ذهنية أبنائنا ولا يجعلهم مشاريع توحش وقتل أو مشاريع "شهداء"؛ نحتاج إلى تأمين صحي ونهوض للرياضة والتنمية والحريات الشخصية ونمو متكامل للشخصية المتكاملة بأبعادها الجمالية والفكرية في المسرح والسينما والموسيقى والثقافة؛ نحتاج إلى شراكة سياسية تستنهض قوانا، ولا تستهلكه، إلى ثقافة مغايرة ومختلفة عن ثقافة تنتج الكراهية وتجعلنا في حالة تمترس وخصومة شخصية...

لا أريد أن أحمل أكفاناً للآخرين، عليهم أن يعيشوا حياتهم بشكل طبيعي؛ لكن عليهم أن يتخلصوا من ثقافة الموت، وأن يتعايشوا مع التداول الطبيعي للحياة حتى نعيش حالة توافق و"هدنة" لنبني دولة المواطنين.

الكابوس الذي لا ينتهي

سكينة حسن زيد

صرنا نحن بحاجة للهرب من هذا الجحيم الذي فاق في بشاعته الكوابيس المرعبة.

أين نهرب من هذه المناظر؟ من هذه الأخبار؟ تلك الوجوه البريئة المكتنزة الجميلة، منها من فقد عينه، ومنها من فقد وجهه، ومنها من فقد حياته أو أهله.

ما عدنا نحتمل هذا الوجع أكثر؛ نضجت قلوبنا، تعبت عيوننا، انتهكت مشاعرنا وآدميتنا!

ويرفض حاكم عربي أن يفتح معبر في ظل هكذا ظروف(!!!!!)

هل ما زال هؤلاء أحياء!!؟

ثم لا يكتفي بفعلته القبيحة ويختفي من أمامنا بل يظهر على شاشات التلفزة لينظر ويحمل حماس مسؤولية ما يحدث.

لا بارك في أعمار هكذا بشر ولا بارك في عافيتهم ولا في أموالهم!

هؤلاء لا يصلحون أن يكونوا أمناءً على مخازن أو آباءً صالحين أو جيرانا مسالمين ومن الخطير أن يكونوا معلمين، لا ينبغي أن يترك لهم المجال ليتحدثوا في منبر أو يكتبوا في صحيفة، فضلاً على أن يصبحوا حكاماً يتحكمون في مصير الخلائق ويعبثون بمسيرة المستقبل ويلطخون التاريخ بأفعالهم الإجرامية، ومكانهم الطبيعي هو مع أمثالهم ممن نبذهم المجتمع وحد من حريتهم ليتخلص من شرورهم.

لا نملك إلا البكاء ثم الدعاء ثم الدعاء ثم الدعاء ليرحمنا الله ويرحمهم من هذه الكوابيس المفزعة التي تحاصرنا ولينصرهم الله ويثبتهم فهم وأمثالهم من سيرث الأرض ومن عليها، لأن هذا وعده وهذه إرادته.

..وعلى دمك كل هذا الاحتراب.. كل هذا الضجيج

خالد سلمان
slman14@yahoo.co.uk

لا نعرف أساساً لماذا يختصمون. هم موحدون متصالحون ضد شعوبهم. حرابهم موجهة إلى الداخل، فشحمة أبناء جبال صعدة وتهامة، وتباب تعز والعدين، وحواضر الجنوب ومدن عدن... أقرب إلى متناول رأس حربة الزعيم. وكما هو في اليمن قس في كل رقاع وبقاع هذا العالم العربي، المنكوب بقراطيس رئاسية كان يفترض أن ينبه لخطورة الاستخدام لمرة ثانية، ولكننا أمام استخدامات متكررة للمرة الثلاثين. ولو قدر لهم (الرؤساء) لجعلوها المرة الثلاثين بعد المائة.

على ماذا يتصالحون؟ ومتى احترب هؤلاء وأسالوا دماء بعضهم، حتى يأتلفوا مجدداً على طاولة بوس اللحى وتقبيل الرؤوس!؟

ليس في وارد هؤلاء الحكام، من اليمن المنكوب وفي كل اتجاه الخارطة، أن يخوضوا معاركهم ضد غياب الحرية والتنمية والعدل الاجتماعي. ليس بمقدور هؤلاء الحكام، من صنعاء إلى كل ماء العرب، أن يشهر أحدهم سلاحه في وجه غول القمع وتغول الفقر وانهيار الكرامة، كي يعلن حربه المقدسة ضد هذا الثالوث الكافر.

على ماذا يحتربون؟ وعلى أي خط سياسي أخلاقي عريض يتصالحون؟ فيوم أسال نظام صنعاء الدماء في جنوب اليمن، لم يحترب هؤلاء. وحين سفك دماء أبناء صعدة، لم يتنادَ هؤلاء. واليوم حين ينزل دبابته لحصار مدن الضالع وردفان، ويعلن سياسة الحصار والأرض المحروقة، لم يتصادم الحكام على مشروع قرار إدانة أو توصية أو حتى مجرد لوم أو عتاب، وهمس رقيق في أذن مكنة الذبح اليومي اليمني:

ايها المبجل! يا صاحب الفخامة! ارعو قليلا! خفف الوطء! امسح عن شدقي نظامك دماء أبناء شعبك! تمضمض بالصبر والحنكة وحسن التدبير...

لم يقل هؤلاء المختصمون اليوم في قممهم كلا للآخر: ارفع سيفك يا صاحب السمو عن عنق شعبك، ولا تخف من أي رأس سيأتي منافسا؛ فقد ذهب زمن "ارفع رأسك يا أخي"، فكل الرؤوس مطأطئة، وأنت وحدك الشامخ الراسخ، الثابت، المتماهي مع السموات السبع الطباق، مع الله وسدرة المنتهى.

هكذا ذهب كل منهم عميقا في دمنا، بعيدا في جراحنا المملحة، وكان بالمطلق التربيت على دبابات الرئيس هو عنوان مرحلة الإخاء والتضامن العربي، ضد الجياع عطشى الحقوق.

إذن لماذا يحتربون، يختلفون، يتصالحون...؟ قصرنا الرئاسي (عينة) متصالح مع أصحاب السمو والجلالات والجنرالات، وهم متصالحون مع سيوف النظام، متضامنون في تحمل تبعات جرائم بعضهم بعض، عازمون على توزيع دم شعوبنا بين قبائل الرئاسات، تقطيع أجسادنا على خرقة مربعة الأطراف، يحمل كل زعيم من لحمنا المتكوم من الخرقة طرفا.

إذن، على ماذا سيحتربون؟

لماذا يتصالحون؟ ثم متى احترب هؤلاء، وغرزوا حراب بنادقهم بعيدا خارج لحمنا؟ كم جندوا من أعداء، وأسقطوا من خصوم، وحرروا من أراضي؟ وكم اجترحوا من إنجاز وتنمية ومآثر؟

صفر لا يأتي بعده إلا أعداد قتلاهم منا.

نعم، لهم في عداد ومكنة إنجازاتهم خطوط فقر متتالية وقتلى بلا حساب، بلا ذنب، بلا حكم، بلا سبب...

هم متصالحون ضدنا، محتربون ربما على إحراز قصب السبق في ماراثون سفك دمنا. أيهم، أيا منهم، الأبشع؛ القائد الميداني الأفظع، الباطش القاتل الأوجع! أيهم يحمل على صدره أثقل كيلوجرامات أوسمة القتل! وأيهم أثقل بزة! أيهم أوسع لطخة؛ كي يحتل ريادة زعامة أوطان المسالخ وركائب الدماء الرخيصة.

تلك هي إشكالية اختصام زعاماتنا. أما من يكون الفائز الأعظم. فلا أشك للحظة أنهم جهابذة اليمن.

إذن، لماذا يختصمون على دمنا؟! وعلى ماذا يتصالحون؟!!

أنــت حــر

لطف الصراري
threeand1@gmail.com

"بطيئًا كانتظار، وسريعا كرصاصة ستخترق صدري الآن.

أيها الموت لا تبطئ أكثر من اللازم. ليس أكثر من حاجة رأس هذا القلم للحركة. وعندما تقرر نزع أنفاسي، افعل ذلك قبل أن تكتمل الكلمة الأخيرة أو العبارة الأخيرة. المهم أي شيء غير مكتمل. ما يجعلني أبدو إلى حد ما أكثر شبها بحياة ناقصة وخالية من دوافع كثيرة غالبا ما يبرر الناس بها تمسكهم بالعيش".

لكن إذا كنت اتخذت قرارك النهائي بأن تحل ضيفا مقيما بدلا من وجودي، فدعني أراك أولاً، ولتكن صريحا معي بشأن نواياك، فأنا أكره الطرق الملتوية. وإذا حاولت استغفالي، من المحتمل أن أرميك على واحد أو أكثر من الذين لا تقوى عليهم.

وشيء آخر: عليك أن تكون أقوى مني كي تتمكن من إطفاء قلبي وإخماد أنفاسي. قلبي الذي لم يعد طيباً مع النساء، ولم يعد كذلك، مسرحا للغراميات. بالمناسبة، كيف هي علاقتك بالنساء؟ طالما تصورت أن علاقتك بهن لا تتعدى العجائز، أما الشابات، فأتصور أنك لا تجرؤ على الاقتراب من عنفوانهن، ولذلك تترك لهن متسعا من الوقت. لكن تصوري هذا تغير بعدما أثبتَّ تواطؤك مع تجار الحروب. صرت طيّعاً وسهل التوظيف في إحراق أجسادهن وتمزيقها بوسائل لا تتطلب الكثير من العناء، حتى الأطفال لم تستثنِهم من بشاعتك. بالله عليك يا رجل! هل أنت رجل أولاً؟ أي خطر يشكله الأطفال على رؤسائك القذرين إذا لم يكن هؤلاء الشوفينيين مازالوا متأثرين بعُقَدهم الطفولية جراء حروب القرن العشرين. المشكلة هنا، أنك متوارث ولا تكف عن تحويل الأطفال إلى سفاحين ومجرمي حرب مع مرور الزمن. بالمناسبة لمرة أخيرة، ما سر علاقتك المتينة مع الزمن؟ لا تقل لي إن ما يربطكما هو قانون طبيعي. لأنك لم تحصل على وسائلك المتطورة باستمرار إلا بتدخل بشري وإنساني معاً، هذا إذا لم نذكر ذريعة الحضارة. فلماذا يفلحون في فصل الطبيعة عن حياديتها ويعجزون عن الحد من تحالفك مع الزمن؟! عاجزون بالفعل، لكنهم يخفون عنك هذا العجز ويغلفونك معه جنباً إلى جنب الزمن داخل آليات الدمار التي تشبع غرورك بسرعة أدائها. باختصار أنت إمّعة يا عزيزي. جايلت البشر منذ ظهور أول مجموعة منهم ولم تفلح أنت ولا الزمن في الحد من استغلالهم لكما في صراعاتهم التي يدّعون أن جميعها طبيعية. وماذا كانت النتيجة؟ فضلوا الحضارة عليك وما زالوا يلعنونك في كل محفل، ولا تعتقد أنهم سيتوقفون عن ذلك، حتى أنهم اخترعوا لك قوانين وتشريعات تبرر وجودك باعتباره لعنة، وأنهم مضطرون للتعامل معك وبك لأجل الحضارة التي صاروا يتداولونها كمرادف للحياة.

لا تعتبرني واشياً، لأني لست كذلك حتى في نظرهم، وعندما يقرؤون هذا سيضحكون؛ لأنك، بالنسبة لهم، لست سوى مسخ يستخدمونه لتأمين غرورهم المسمى "قوة"، هذه الكلمة التي يجدف بها كل أطراف صراع ما لتأمين غرور آخر يسميه جميعهم "عدالة إلهية" أو "عدالة إنسانية". وفي المحصلة، يسعون من وراء كل هذا إلى الحصول على قرابين ترضي غرور عشيقتهم الأزلية: الحضارة. الأجدر بك أن تضرب تحالفهم مع هذه الحضارة، وتلتفت إلى خاصيتك التي يرتعبون منها جميعاً حتى أولئك الذين تورطوا في الظهور كأبطال.

لو كنتُ مكانك لتحالفت مع الحياة أيضاً إلى جانب الزمن والمقابر. سأمنح الخلود لكل الكائنات التي تستحق الحياة دون أن أحتار كثيرا بكيف أعرف أنها جديرة بهذا الحق. سأجبر كل الذين يفكرون بالانتحار أو بالقتل على اتباع طريقة موت تجريبي معقدة تجعلهم يعدلون عن أفكارهم. سأمنع القتلة عن تنفيذ جرائمهم ضد من يستحقون الحياة من الأبرياء والعاجزين، ليس بدافع إفشاء العدالة، إنما لاقتناعي أن الحياة جديرة أن تعاش بدون فاصل موت، وعلى الأقل سيمتنع الناس عن الجدل بشأن البعث والنشور. لن يكون محكوما بالموت سوى أولئك الذين يصادرون الراغبين بالحياة برصاصة أو بطعنة خنجر صدئ جراء شجار تافه على مداخل الحارات أو في الشوارع العامة وعلى أطراف الممتلكات، وبالإضافة إلى مجرمي الحروب، سيظل نفاذ أحكام الموت على هؤلاء موقوفاً. هكذا لن أضطر لمناهضة عقوبة الإعدام إلا فيما يتعلق بالأحكام التي يصدرها المتحدثون بسم الله، وفي هذه الحالة، ستكون الحياة صاحبة القرار النهائي الذي سيستند لتقارير الزمن والمقابر فقط، بالإضافة إلى إفادتك كشاهد عايش عن قرب، ملايين اللحظات الأولى لفقدان الحياة.

سأجبر الدول على التخلي عن الجيش والشرطة أو على الأقل ستكون آلية عملها مختلفة ولا تتضمن بالضرورة آلية القتل، لأني سأنشئ محاجر لكل المصابين بداء القتل، وسيتولى إدارتها أفراد الجيش والشرطة والقضاة الذين يستجيبون للعلاج وإعادة التأهيل. ما رأيك لو تبادلنا (أنت وأنا) موقعينا الآن. أعدك ألا أنقض وعودي. سأدع الأرض تتسربل بالحياة، وسأضمن لكل شخص أن يعيش بالطريقة التي يريدها، أو على الأقل بأكثر من الحد الأدنى.

إذا كان لك بعض الملاحظات اطرحها الآن. أعدك أن أنفذ ما نتفق عليه بالكامل، ليس كما يفعل مرشحو الانتخابات بعد فوزهم، ولكن بصرامتك التي لا تسمح بتكرار الفرصة لأشخاص لا بد أنهم تمنوا مواصلة الحياة أو الرجوع إليها بعد تنفيذ أول خطوة من خطوات الانتحار. أعرف أنك قد سئمت من نفسك ومن تكررك في كل مكان.. لا عليك! ليس عليك الآن سوى أن توافق على أن نتبادل المواقع أو نتوحد ببعضنا على الأقل، وفي حالة الخيار الثاني عليك أن تتنازل عن خاصية إتلاف الحياة التي تتمتع بها. وأعدك بالصرامة نفسها أنها ستكون في أيد أمينة. أنت متخوف من التنازل عن الخاصية الوحيدة التي تميزك. أعرف ذلك، كما أعرف أيضا أنك لا تستطيع البقاء بدون ممارسة هذا الطبع اللعين. لكني أريدك أن تفكر في أن الأحياء يتضررون منك أكثر من الموتى، وعندما تنزل فيهم، بنتابهم ألمٌ لا يمكن أن تدركه إلا إذا كنت مكانهم. خذ مثلا على ذلك، أنا قبل قليل. استدعيتك في حالة يأس وسرعان ما مددت لي بالمسدس، السكين، الحبل والكرسي، كل هذا دفعة واحدة. سأذكرك أنك كنت قد اقترحت عليّ أن أخرج لمناوشة بعض الشبان المسلحين في الشوارع أو دورية الأمن كي تتسارع لحظاتي الأخيرة. بالتأكيد أنت تعرف أيها الخبيث أنهم لا يتباطؤون في إطلاق النار على المواضع القاتلة مباشرة حتى إذا كان الشجار تافهاً. وعندما لم اخرج رحت تزودني بوسائل أخرى تتخفى أنت وراءها كما يفعل اللصوص. بعبارة أكثر صراحة، لن تنجح في خداعي بشأن "الجهاد المسلح" في سبيل أي شيء. يا لك من حقير عندما تغري بغموضك الذي لا يسمح بإعادة تجريبه أو إخبار الآخرين ببشاعة لحظاتك الأولى. بالنسبة للآخرين، لا أعتقد أن أحدا يتوقع منك أن تشعر بألمه والرعب الذي تسببه. ستظل حقيرا إلى الأبد.

في المرة السابقة داهمتني مستغلا سيارة فارهة لأحد المتنمرين. لكنك هذه المرة أخفقت في اختيار الوسيلة الأكثر فاعلية. ورغم معرفتي بأساليبك المتعددة والملتوية، سيظل تخوفي من غدرك قائماً ولكن دون أن يدفعني ذلك إلى رسم نهاية لحياتي قبل أن تتوقف وظائف جسمي تلقائياً عن العمل.

●●●

أتوقع أن تكون الآن قد صرت في مزاج عدائي تجاهي. لا تقل لي أن قلبك كبير، أعرف ماذا تثير فيك المكاشفة. لكن ما رأيك أن نتصالح ونصير أصدقاء واحتفظ أنت بخاصيتك. لكن قبل أن نتفق على هذا، هل ستكف عن إمداد الناس بآليات القتل؟ أنت تعرف اندفاعهم خاصة الذين يعيشون في هذا الكوكب وهذا الجزء منه تحديدا. تعرف أيضا أنهم لا يدركون أهمية حياتهم، فهم إما مصممون للقتل وإما "أبطال" يطلبون الموت لاعتبارات وهمية لا تفيد أحدا سوى حصول وكالات الأنباء على خبر عاجل أو المنظمات الحقوقية على قضية دسمة. لذلك تستطيع أن تقول إنك تفقد أهميتك كحدث استثنائي.

بصراحة لو كنت مكانك لبحثت عن كوكب آخر أحظى فيه بسمعة جيدة. ثم قبل أن أنتقل إليه، سأدمر كل آليات القتل في الأرض كي لا يرتكب هؤلاء المتهورون الجرائم بسمي. هل تصدق أن البعض يشيعون أن القدر يتحكم بك كيفما يريد؟ أمل ألا يكون ذلك صحيحا. أنت كائن فعلي أكثر من القدر رغم انزعاجنا من كونك كذلك.

قصيدتان للفالنتين داي

محمد اللوزي

-1-

جواربك حمراء
تليق بالمناسبة
القلب أحمر في قميصك ويبتسم
والوردة حمراء في حديقة يدك
البيكني أحمر
وكل ما يرتديك الليلة أحمر
هابي فالنتين داي.

-2-

هابي فالنتين داي
ووردة حمراء
لم تعرف لك عنوانا
هابي فالنتين داي
يقول لك كوكب عطارد
ويقول لك المذيع في التلفزيون
وتقول لك شركة كوكاكولا
البالونة في باب الغرفة
تقول لك: هابي فالنتين داي
ووحيد القرن في الغابة
يقول لك هابي فالنتين داي
قشرة الموز التي رماها طفل
ولم تتزحلقي بها
تقول لك: هابي فالنتين داي
هابي فالنتين داي.

● من ديوان حديث للشاعر حمل عنوان "إجازة جيري"

بحضور جمع من الأدباء والكتاب..

العفيف توقع كتاب لمياء الارياني وتقيم حفلا فنيا تحييه لفنانة العربية مي نصر

تقيم مؤسسة العفيف الثقافية، بالتعاون مع منتدى الشقائق العربي، صباح غد الخميس، حفلاً فنياً تحييه الفنانة اللبنانية مي نصر.

وسيتضمن الحفل مداخلة تقدمها المحامية والناشطة الأردنية تغريد جبر، تحت عنوان "ما جرى في غزة وما العمل"، تحاول فيها توسيع التضامن خارج التعاطف نحو آليات العمل.

كما ستتضمن الفعالية مشاركة شعرية بعنوان "لعيون غزة" للشاعرة اليمنية نادية مرعي.

وكانت المؤسسة أقامت، الثلاثاء، حفل توقيع باكورة أعمال القاصة لمياء الارياني، حيث قدمت الدكتورة نادية الكوكباني قراءة نقدية للمجموعة بعنوان: "لمياء الارياني في همس ذاكرتها: ذاكرة الأنثى في تفاصيلها الصغيرة"، قائلةً فيها إن "الذاكرة في همس لمياء هي المحرض الأساسي لكل هذا البوح، ولكل هذا الهمس، ولكل هذه التفاصيل الصغيرة التي وجدت لمياء نفسها تسردها في كل قصة قصيرة"، مضيفةً أن "لمياء تحملها شحنات من الحنين والشوق أحيانا، ومن الألم المسكون بالقسوة والدهشة أحيانا أخرى".

كما شاركت القاصة ريّا أحمد بمداخلة عن القاصة لمياء الارياني، قائلةً إن "لمياء هي امتداد فعلي للسرد الأنثوي في اليمن"، مشيرةً إلى ما تحمله باكورة أعمال القاصة من إبداع يؤسس لقاصة وشاعرة من طراز جديد.

هذا وقد شارك الأستاذ عبدالباري طاهر بمداخلة حول القاصة والعمل. وتحدثت أيضاً الدكتورة بلقيس أبوأصبع، إلى جانب كثير من المداخلات التي جاءت على شكل شهادات لباكورة أعمال القاصة.

يشار إلى أن قاعة مؤسسة العفيف الثقافية غصت بالحضور المتعدد الاهتمامات.

الاربعاء 2 صفر 1430هـ الموافق 28 يناير 2009 العدد (181)
Wed. 2/2/1430 - 28 January 2009

شَجَنْ

عبدالعزيز المقالح

سيرةْ شجنْ
غنَّى القمرْ ودندنْ
واشعلْ حنينهْ في دمي
وهَنْهَنْ!

سيرة شجنْ
صاغِ الهوى ميعادَها
ولحنْ.
يا عاذلي
ما لكْ ولي!
قلبك سَلْي
وانا فؤادي كم شكا وكم حَنْ!
سيرةْ شجنْ

غنَّى القمرْ ودندنْ
واشعل حنينهْ في دمي
وهَنْهَنْ!

أشكو لمنْ
من فُرقتهْ
وقسوتهْ
ومن دلالهْ
والشكوكْ والظنْ
سيرة شجنْ
غنَّى القمرْ ودندنْ
واشعل حنينه في دمي
وهَنْهَنْ!

قولوا لمنْ
ساق الجفا وأدمنْ
قلبي معهْ
مهما قسى
واغرق شجوني
في جفاه وامعن.
سيرة شجنْ
غنَّى القمرْ ودندنْ
واشعل حنينهْ في دمي
وهَنْهَنْ!

تحية لغزة.. «مي نصر» على موعدٍ مع جمهورها اليمني غداً بالعفيف

■ فتحي أبو النصر

ببراعة تتقن مي نصر حماية العاطفة من التشيؤ؛ ففي كل إحساس بالعتمة، لنا أن نشعل الضوء من صوتها.

وإذ تنساق وراء هاجسها الواعي في تقديم فنٍ مغاير، إلا أنها تعتني بالأمل تماما.

هذه الفنانة اللبنانية القديرة، التي ستكون على موعدٍ مع جمهورها اليمني النوعي، صباح غد الخميس، بقاعة العفيف بصنعاء، تعد من القلائل الذين يقفون نداً بمواجهة الإسفاف الحاصل في الذوق الفني العربي الآن.

على أن المحمول النضالي في أغانيها له نفوذٌ صائبٌ في الشكيمة والاقتحام والانتشار؛ ما جعلها برهاناً ساطعاً للحرية وللحب. فهي إلى جانب طبقة صوتها المشحونة بعذاب الحلم وعذوبته، تتميز أيضاً، بحسها الرفيع في اختيار ما تؤديه على المستويين النصي واللحني.

وكانت مي نصر أصدرت قبل شهرين عملها الغنائي الأول "للغالي"، حيث لاقى حفاوةً وترحيباً واسعين لدى النقاد والمتابعين لتجربتها، ذات الحضور الإبداعي الوهاج والجاذبية الإنسانية الطاغية.

فعلى مدى سنوات اشتهرت بتقديم أغانٍ لأهم الفنانين العرب، خصوصاً في محيطها الشامي واللبناني، من الذين يستفزون فينا ذلك الشجن الشعري بفحوى ما تعنيه الكرامة في الحياة، كفيروز ومارسيل وعايدة شلهوب وزكي ناصيف وهدى حداد وسامي حواط واحمد قعبور وسميح شقير، وصولاً إلى زياد رحباني وجوليا بطرس.

فيما كانت محاكاتها تلك استثنائية بالطبع، والسبب: ممارستها الموسيقية المختلفة، لوعةً وسحرية أداء وولعاً، ما جعلها في مصاف الاجتهاد الفني الراقي الذي يتبوؤه في لبنان والشام، اليوم، جيل مثابرٌ من المجددين المشهود لهم، لكنهم مغيبون إعلامياً في الغالب جراء مواقفهم المبدئية الرافضة لمسألة التسليع الفني، وكذا تواطؤ الضحالة، القائم فنياً من قبل شركات الإنتاج. ومن أبرز هؤلاء خالد الهبر وغادة شبير وزياد سحاب وأميمة الخليل وريم بنا وكاميليا جبران وغادة غانم وجاهدة وهبي ومكادي النحاس وبشار زرقان... الخ.

تأتي فعالية مي نصر (تحية لغزة)، بتنظيم من منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان. والدعوة عامة.

في ندوة التعليم الجامعي بمؤسسة العفيف

باصرة: يؤسفني أن أقول إن ما نمتلكه هو أحواش جامعية

وصف وزير التعليم العالي صالح باصرة وزارته بأنها وزارة للبعثات، حيث أن 80٪ من عمل الوزارة متعلق بالبعثات، إلى جانب أن كثيراً من أعضاء مجلس النواب يزورونه باستمرار للتوسط لابتعاث مجموعة من الأسماء، وأنه يوجد ما يقارب 900 طلب ابتعاث في الوزارة، متسائلاً ما العمل إذاً؟

باصرة، وخلال ندوة نظمتها مؤسسة العفيف الثقافية الاسبوع الماضي عن واقع التعليم الجامعي، قال إنه لا يوجد في وزارة التعليم قطاع اسمه البحث العلمي.

وعن وضع الجامعات اليمنية، أشار إلى وجود 8 جامعات حكومية بنيتها التحتية لم تستكمل حتى الآن، «ويؤسفني أن أقول إن ما نمتلكه هو أحواش جامعية»، مشيراً إلى أن البناء الهرمي للتعليم كان خاطئاً وأنه يجب التوقف قليلاً عن هذا التوسع غير المدروس.

وقال باصرة إن الجامعة إذا لم تضطلع بدور في خدمة المجتمع وتلمس البيئة المحيطة بها فإنه، فلا داعي لوجودها. مطالباً بإيجاد تشريعات حديثة للجامعات بعيدة عن التقليد، وإعادة النظر في البرامج الدراسية الحالية التي أكلها الدهر.

واعتبر باصرة مستوى الاستاذ الجامعي الحالي سبباً في عدم تطور المخرجات الجامعية حيث أن أغلبهم تحولوا إلى نظريين، ناهيك عن وجود أساتذة لم يترقوا منذ 20 سنة؛ الأمر الذي يتطلب من عضو هيئة التدريس «تطوير مهاراته وقدراته، وأن يغير تخصصه إذا لم يعد مطلوباً في سوق العمل، وهذا ليس عيباً».

وفيما يخص عسكرة الجامعة، تحدث وزير التعليم العالي أنه تواصل مع وزير الداخلية حول الموضوع، وفي الأخير اعترف -بحضور رئيس جامعة صنعاء- بأن الأمن الجامعي يجب أن يكون مدنياً وبزي مختلف.

عبد الباقي شمسان، أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة صنعاء، والذي شارك في الندوة، تحدث عن سياسة القبول في الجامعة، بقوله إن السياسة المتبعة في الجامعة تعمل على قبول الطلاب بدون امتحانات قبول، وتعمل من خلالها الجامعة على غربلة الطلاب غير المهيئين للدراسة الجامعية من خلال معايير قبول حقيقية وفاعلة.

وأضاف أن عدم استقلالية الجامعة أثر سلباً على مستوى مخرجات الجامعة، ومستوى ما تقدمه الجامعات اليمنية، التي قال إنها يجب أن تعمل باستقلالية تامة، مؤكداً أن الاهتمام بالتعليم هو اهتمام بالمستقبل الذي يجب أن ننميه من خلال عملية تعليمية صحية وقادرة على البناء.

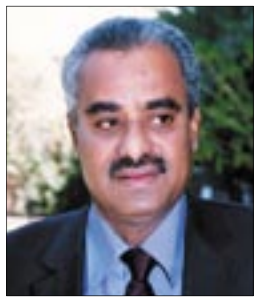

● باصرة

من جانبه قال رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي اليمني، عبدروس النقيب، في ورقته المعنونة بـ"بعض إشكاليات التعليم العالي في اليمن"، إن إشكالية التعليم العالي تبدأ من التعليم الابتدائي الذي بإمكانه أن يهيئ جيلا مطلوبا منه الدخول إلى الجامعات ليتخرج من بينهم المخترع والمبتكر والمبدع العالم، مشيراً إلى ما تلعبه ظاهرة الغش من دور مدمر في الامتحانات الداخلية أو الانتقالية، لينعكس على مستوى الطالب الذي يمارسه أيضاً في الجامعة على حده.

النقيب، والذي عمل لفترة أستاذاً جامعياً قبل أن يتحول إلى برلماني، عدّد إشكاليات التعليم الجامعي، موضحاً أنها أكثر من 8 إشكاليات ابتدأها بما قبل التعليم العالي، وإشكالية الكم والنوع، وجدلية الأستاذ والطالب الجامعي، والبحث العلمي، وإشكالية النظري والعملي والتي عدها أكبر إشكالية تواجه الطالب الجامعي خلال سنوات دراسته الجامعية، إضافة إلى إشكالية الابتعاث والعودة، حيث الطالب يذهب ليحضر الماجستير أو الدكتوراه، ويعود ليجد نفسه بدون عمل.

رائحة سوداء وطعم أسود

د. حاتم الصكَر

تتعرض الرواية الأولى للشاعر علي المقري "طعم أسود... رائحة سوداء" لمعضلة اجتماعية من الموروثات الثقافية المعقدة المنعكسة في التراتب الاجتماعي والصورة النمطية المستقرة في الوعي الجمعي عن فئة من المهمشين تحت مسمى "الأخدام"، المميزين بلون بشرتهم السوداء وعيشهم على حواف المدن في عشش بائسة، فضلا على المهن الدنيا التي يمتهنونها، ويجري عزلهم ونبذهم بطرق مختلفة، كاستحالة الزواج منهم أو توظيفهم، وصار لهم في التلقي الجمعي طعم مميز ورائحة يتصفان بالسواد نفسه الذي فاض من لون أجسادهم ليصبغ وجودهم كله، بل تقصى المقري تمثيلات الجماعة لهم ثقافيا في الأمثال والمعتقدات، ليؤكد اقتران السواد بكل ما هو سيئ. رغم أن الرواية تعقد مصالحة استثنائية هي جزء من حلم أو نية الكاتب، كزواج الطبيب من "جمعة"، الخادمة السوداء التي تعمل في عيادته؛ فهي (الرواية) لا تقدم ذلك كقاعدة، على العكس فالراوي، "عبدالرحمن"، الذي هرب مع "الدوغلو"، مهمشة أخرى من المزينين (الحلاقين)، لا يفلح في تغيير أي وضع بكونه أبيض أو "أمبو"، كما يصطلح الأخدام على المدينة والمدينيين.

تتراوح أحداث الرواية بين أعوام 1970 و1982 زمن تشطير اليمن وقبل وحدتها، وفي مدينة تعز قرب مستنقع عصيفرة، حيث محوى من مجمعات عشش الأخدام المبنية من الكارتون والصفيح. يتعرف الراوي ليعرفنا كمروي لهم بما تخزنه حياة الأخدام من مرارة وما يعيشون أيضا من لحظات حرية خاصة، في مقدمتها ما يشبه المشاعية في العلاقات والتعاون والتعاضد بينهم. ويستقرئ، بصبر ودراية وفن، ألعابهم وأغانيهم وعاداتهم، ويبوح بشكاواهم، وإن بدا بعضها مسقطا من وعي الكاتب نفسه؛ لأن مونولوجات وحوارات الشخصيات، لاسيما "سرور" و"رباش" العبد و"الحرتوش" يعكس وعيهم السياسي والاجتماعي بأكثر مما يتيحه السرد من تاريخ الشخصية وأبعادها. ويكفي أن نطالع في الصفحات الأولى أقوال "رباش" في المحكمة وتحويره للـ"كوجيتو" ليصبح "أنا أخون، إذا أنا موجود"، لنرصد تلك الملاحظة.

حين تفرغ من قراءة الرواية تشفق على الكاتب، لأن موضوعها مثير وحيوي وحساس، سيجذب انتباه القارئ، ولا يجعله يتنبه إلى سردها المتقن، سواء بتعالق الأفعال أو المصائر، والدراسة النفسية للفئة وأفرادها وأحاسيسها تجاه ما يجري لها، وعالمها الداخلي وما تحكمه من أنساق ثقافية واجتماعية، وهذه اللغة المرنة الرشيقة المتراوحة بين تصوير الألم والعنف والجنس والفقر والأحلام والطرافة والتعاسة معا.

لا شك أن الرواية مهمومة بأكثر من انشغال، كتاريخ الفئة وانحدارها وواقعها ومستقبلها؛ لذا يستعين بصفحات من كتب التاريخ والدراسات الاجتماعية والمشاهدات المباشرة، وكلها دليل على انهماك المقري في عالم روايته التي لم يرد للمخيلة وحدها أن تتسيدها، بل ترك هامشا طيبا لراهن تحترق في أتون فقره ومرضه وعوزه حيوات تحتضر وتجعل "سرور" في آخر صفحات الرواية يردد بلسان الفئة كلها: "أنا قرطاس في أرض، حفنة غبار، كومة قش، أنا لا شيء.. العلب الفارغة بيوتي؛ لا، أنا بيتها، أنا علبة فارغة، علبة مدعوسة في طريق".

عنوان الندا على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

Alnedaa.yemen@gmail.com

الندا

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 2 صفر 1430هـ الموافق 28 يناير 2009 العدد (181) Wed. 2/2/1430 - 28 January 2009

طالبن بإيقاف العبث وفتح تحقيق مع أعضاء المجلس المحلي

نساء يعتصمن أمام منزل محافظ عدن احتجاجا على التصرف بأراضيهن

■ عدن - "النداء"

اعتصم عصر أمس الأول الاثنين، أمام منزل محافظ محافظة عدن، عدنان الجفري، عدد من النساء طالبن بفتح تحقيق مع عدد من أعضاء المجلس المحلي بمديرية صيرة قاموا بالتصرف بأراض تابعة لهن.

وقالت إحدى المعتصمات لـ"النداء" إن أعضاء المجلس المحلي قاموا بالتصرف بأراض تابعة لهن ومنحوها لأشخاص نافذين، مستغلين بذلك الأُسَر الفقيرة وضعف حيلة النساء. وأوضحت أنهن لم يعتزمن المجيء والاعتصام أمام منزل المحافظ إلا بعدما ضاقت بهن السبل وسُدّت في وجوههن المنافذ؛ "فنحن لا نريد أي شيء آخر سوى إنصافنا من عبث المجلس المحلي في مديرية صيرة ووضع حد لتلك التصرفات غير المسؤولة التي تضر بالمواطن وتخل بأمن الوطن واستقراره".

وأفادت أخرى بأن المجلس المحلي أعطى لنفسه الحق في التصرف بأملاك الغير، بصورة مخالفة للقانون، لكونه أصلا جهة غير مخولة قانونا بذلك، حيث "عمل أعضاؤه على عقد اتفاقات صلح وهمية مع أطراف مزيفين في أراض تخصنا نحن وعلى ضوء ذلك يتم استخراج تراخيص بناء لهم وتمكينهم من الأرض"، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل "عملوا على التصرف بممرات ومتنفسات خاصة في منطقة العيدروس".

الجدير بالإشارة أن عددا من النساء المعتصمات يحملن عقودا بأراض تم صرفها لهن منذ ما يقارب عشرين عاما، ولعدم قدرتهن على البناء الخرساني عمل المتنفذون على هدم وإزالة مساكنهن المبنية من الألواح الخشبية. كما أن أخريات يحملن توجيهات قديمة بصرف عقود في بقع أخرى، إلا أن الإجراءات النهائية لم تستكمل، بعد أن تم إيقافها من قبل الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بعدن، بينما تستكمل الإجراءات نفسها في صرف عقود لأشخاص آخرين في البقع نفسها.

إنجازات محافظ

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

اختطاف الصحفي حسين اللسواس من أحد الشوارع، واقتياده إلى منزل محافظ البيضاء، والاعتداء عليه، يمكن أن يكون أهم إنجازات المحافظ «المنتخب»، وقد يكون أيضاً أهم بطولاته.

بالأمس أفرجت النيابة عن اللسواس بعد خمسة أيام من اعتقاله، وأحالت القضية إلى نيابة الصحافة للتحقيق معه بتهمة إصدار صحيفة بدون ترخيص، وهو أمر لا اعتراض عليه، لكن الأهم هو من يحاسب المحافظ على فعلته الشنيعة وهل سيثمر صمت المؤتمر الشعبي على ما فعله هذا الرجل المحسوب عليه.

اذا ما قبل الحزب الحاكم أن يستخدم أحد قادته سلطات الدولة لممارسة البلطجة، وقبلت الحكومة، أن تظل غطاءً لمثل هؤلاء المسؤولين، فإن ذلك هو ما يفسر ضياع هيبة الدولة وغياب سلطة القانون.

ترى ماذا ترك هذا المحافظ لقُطّاع الطرق والخارجين على القانون وبأي لغة ستخاطب الحكومة المواطنين عن سلطة القانون والمواطنة المتساوية!؟ وكيف سيدعو المؤتمر الشعبي الناخبين ليصوتوا لمرشحيه اذا كانوا من هذه العنية!؟

صحيح أننا لا نثق بقدرة النيابة على محاسبة هذا المحافظ، ولا نظن أن الحكم قد وصل إلى مرحلة يمكن أن ينتصر فيها المواطن على مسؤول؛ لكننا نراهن على حياء قيادات في الحكم والحزب الحاكم لتعلن استنكارها وإدانتها لهذا الفعل القبيح.

حين كان المحافظ يتلذذ باعتداء حراسه على صحفي لا يمتلك إلا سلاح الكلمة، كانت قيادات بارزة في الدولة ترسل المفاوضين إلى قطاع الطرق والخاطفين لمراضاتهم والاستجابة لكافة مطالبهم، كتعبير عن الطريقة التي ترى أنها مجدية للتعامل مع مطالب الناس.

مؤتمر نقابة الصحافيين

على مسؤولية مجلس نقابة الصحافيين المنتهية ولايته، فإن المؤتمر العام الرابع سيكون في منتصف مارس القادم. وإذا ما تم الإلتزام بهذا الموعد فإن قضايا عدة يجب الوقوف أمامها حتى لا يكون المؤتمر موعداً لانقسام هذا الكيان النقابي المنهك.

عند اعلان الموعد الأول لانعقاد المؤتمر كان السؤال عن قوام العضوية الجديدة ومدى مطابقتها للشروط المنصوص عليها في النظام الداخلي، ومثله مشروع النظام الداخلي الجديد الذي أُعد بسرية مطلقة، ومشروع قانون الصحافة الذي يقال إن المجلس شريك في اعداده بعيداً عن أعين المشككين.

اليوم، وقد أضيفت عضوية جديدة تزيد على المائة بعد التأجيل الأول، فإن الاصرار على جعلها عضوية عاملة هو مخالفة للنظام الداخلي. كما أن السعي لإدخال مشروع النظام الداخلي، وما أسمي بمشروع «ميثاق الشرف الصحفي» ومشروع قانون للصحافة هي عوامل تفخيخ للنقابة.

إن ضمانات نجاح المؤتمر العام تبدأ بشفافية التحضيرات وتمتد إلى استلهام متطلبات الوسط الصحفي، وليس تنفيذ الالتزامات التي قطعت للسلطة؛ لأن هذه السلطة لم تأبه حتى لمن هم معها؛ وما تزال حتى اللحظة تراوغ في إيجاد توصيف صحفي للعاملين في المؤسسات العامة، في حين إنها لا ترى في هؤلاء سوى كتيبة ناخبين فقط يتم توجيههم عند التصويت.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

محتالون ونصابون على ظهر غزة

تستطيع أجهزة الأمن والبحث الجنائي ضبط بعض النصابين والمحتالين الذين يستغلون تعاطف وحماس الناس تجاه معاناة السكان في قطاع غزة، ويجمعون التبرعات بسم غزة ويستخدمونها لإشباع حاجاتهم ورغباتهم، كما حصل في حالات كثيرة، ومنها حالة اللص الظريف الذي تباهت الصحافة الرسمية بالقبض عليه من قبل إدارة البحث الجنائي بمحافظة الحديدة صباح الاحد الماضي.

وقد ورد في أخيرة يومية «الثورة» أن إدارة البحث الجنائي بالحديدة قبضت على أحد النصابين واسمه (أ. ع. ص) على إثر بلاغ تقدمت به جمعية الاقصى، وأفاد بأن المتهم حضر إلى الجمعية وقام بالتبرع بـ26 الف ريال بسم فاعل خير، واتضح فيما بعد أنه يقوم بجمع التبرعات بسم الجمعية لصالح قطاع غزة ووصلت إلى 86 ألف ريال اعترف أنه أنفقها على ملذاته بانكشاف شهدت عليه واقعة ضبطه بشارع صنعاء جوار حديقة الشعب التي اعتاد «تخزين القات» فيها، بحسب العقيد محمد المقالح نائب مدير ادارة البحث الجنائي بالحديدة.

ذلك ما يمكن أن تطاله يد البحث الجنائي، وهنالك ترتسم «حدود» استطاعتها.

وتستطيع هذه الاجهزة ضبط الكثير من الحالات الفردية الخاصة، الساذجة، الشقية. وبمقدورها القبض على بعض أصحاب أماكن الاتصالات والبقالات والحوانيت والاكشاك الصغيرة في الازقة المهجورة، لأنها لا تبيع أكثر من بقايا علكة وغزة وسكاكر، وهي مفضوحة ومتلبسة بنهب «القضية» لمجرد أنها تجرأت على وضع صندوق بيع غزة الانيق المهور بعبارة «تبرعوا لغزّة»، إلى جانب بضعة صناديق وعلب كرتونية متآكلة لا تحتوي على أكثر من بقايا علكة ونتف بسكويت، وفراغ يحوي بصوت فضيحة تستفز كبرياء ومهابة «الكبار» من السراة والمحتالين قبل غيرهم.

مثل هؤلاء البؤساء، وتلك الحوانيت المطمورة بغبار الأرض والاهمال، تستطيع الاجهزة ضبطها، فهي مكشوفة الظهر والبطن، ولا تحتمي بجدار قوي، ولا تختبي تحت غطاء من ايديولوجيا أو عقيدة أو سلطة.

وفي السياق تستطيع الحكومة ضبط الأفراد والجماعات والجمعيات المناوئة لها، لأنها تريد اقتسام الكعكة معها، ولأنها، في الغالب، مكشوفة هي الأخرى ولا تتلطى بمؤخرات النافذين، كما لا تتوارى خلف أسوار وأستار سميكة ومسبوكة بخلط الايديولوجيا والمقدس.

والمؤكد أن الاجهزة الأمنية والحكومة لا تستطيع القبض على معظم النصابين (الكبار) أصحاب الاسبقية في اختطاف لافتات «القضية»، ولسنا في وارد الغمز من تبرعات المساجد السخية، أو الغمز من قناة الحكومة إياها وقيامها بخصم أقساط من رواتب الموظفين، من غير استئذان، وخارج القانون وبسم قطاع غزة، وإن كانت الشفافية مطلوبة وواجبة وإلزامية، حتى يعلم الناس أن ما يؤخذ بسم غزة يذهب إلى غزة دون غيرها ولا يستخدم في غزوات أخرى.

وإلى ذلك فإن أجهزة الضبط القادرة على ردع «الصغار» لا تستطيع لجم «الكبار» ومنع العمليات اللصوصية والجنائية الجسيمة التي تحدث بسم ورسم غزة وتحت يافطة غزة، التي أصبحت ملجأً جماعياً للحكام العجزة الفاسدين في الارجاء العربية المزقة إلى أوصال بفعل أدوات النهب والحرب التي يستخدمها هؤلاء الحكام في نهب الثروات، وقمع الاحتجاجات وحركات الاعتراض والرفض، كما هو الحال في السودان (دارفور والجنوب) واليمن (صعدة والجنوب)... إلخ، ما يعني أن كل هذه الأوطان تتوحد في الانقسام والتشرذم وعلى الخط الفاجع لـ«غزة» ومن غير محتلين صهاينة.

واذا كانت الحكومة لا تستطيع ضبط مراكز النفوذ القوية، الظاهرة والخفية، وبالاحرى لا تستطيع ضبط نفسها وهي متلبسة بـ«غزة»، فإنها ليست قادرة على تحديد خارطة الارخبيلات المنتفعة بمأساة «غزة»، وضبط كافة المتكسبين والمتعيشين المحترفين على المقدس، والضالعين في استثمار المقدس، وفي استخدام القدس والاقصى، وفي الاشتغال على القدس إلى الحد الاقصى لتعظيم الثروات والنفوذ والسلطة، وكتم كل صوت مختلف ومغاير لطوفان الفلتان العارم لسيل الشعارات والهتافات الهائجة.

وإلى جانب هؤلاء الحيتان الكبار تدافعت أمواج الكثير من الكتبة المتبطلين، الدجالين والعاطلين الذين وجدوا في «غزة» فرص عمل، وضالة ارتزاق، وكميناً لقنص الخصوم، وشحذوا أقلامهم وسكاكينهم لتكفير وتخوين وذبح من لا يتخندق معهم وينحاز إلى أحد طرفي الانقسام في فلسطين.. ورغم أن «غزة» لم تخرج بعد من براثن المحرقة الصهيونية (الشواء) إلا أن (هؤلاء) تلفعوا بانسجام واندفعوا في حومة حرق قيمة الاختلاف والتعدد، وكتم العقل، والحيلولة دون تفعيل أسئلة ومجالات المقاومة وكافة وسائلها وأدواتها السياسية والتربوية والفكرية والحقوقية لمجابهة العدوان، وليس الاقتصار على خيار واحد: الانتحار فقط، وإلى الابد.

والحال أن هذا الصنف من المحتالين والنصابين يحتاج إلى الضبط والتعيين أكثر من غيره، فهم الدمار بعينه، ولا يمكن التمويه عليهم بحكاية ضبط «لص شريف»!.

الدوحة تطيح بالمسيبلي خارج نشرة صنعاء

حتى مساء الأحد قبل الفائت كان المذيع أحمد المسيبلي يواظب على وظيفته المحببة إلى قلبه. ومنذ أيام بدأت أقدامه تعتاد الطريق إلى وظيفة إجبارية: المشارعة.

قبل أن تبدأ نشرة التاسعة في قناة اليمن الفضائية ذلك المساء بدا كل شيء طبيعيا ومعتادا بالنسبة لمذيع يعرف جيدا الوظيفة التي يشغرها.

كأي مذيع متمرس على مهنته، قرأ المسيبلي حصته من الأخبار. خلال ذلك تعثر بحساسية مشتعلة لدى سلطة صنعاء، فوجد نفسه في غضون دقائق عُرضة للتهديد والإيقاف عن العمل.

عقب قراءة زميله خبراً من نشرة صنعاء الرتيبة، جاء دوره لقراءة الخبر التالي. ومن سوء الحظ أن الخبر يخص قمة الكويت الاقتصادية، التي عقدت الأسبوع الفائت.

"و... إلى قمة الكويت، التي نتمنى لها النجاح والتوفيق وأن تأخذ بقرارات قمة الدوحة التي جاءت ملبية لطموحات الشارع العربي والإسلامي...". بهذا التعليق المداخلة مهّد المسيبلي قبل الانتقال لقراءة الخبر، فغادر النشرة موقوفا عن العمل.

المؤكد أنه لم يكن يعرف أن قمة الدوحة لن تكون ملبية لطموحاته، وستطيح به من وظيفته

● المسيبلي

في تليفزيون "الجُراف".

طبق شكوى تقدم بها المذيع إلى نقيب الصحافيين، فإن مجهولا اتصل به عقب انتهاء النشرة، يوبّخه بسبب إشارته إلى قمة الدوحة، وهدده: "بنقص لسانك، وبتندم كثير". بعدها توالت الإجراءات الساخطة على الدوحة ضد المسيبلي، وكان من بينها توجيه وزير الإعلام بتوقيفه عن العمل وإيقاف كل مستحقاته. لقد أبلغ أن الوزير "زعلان جدا"، وأن سفارات خليجية احتجت لدى وزارة الإعلام.

"لماذا هذه الحساسية من الدوحة؟!"، كان يتساءل المسيبلي وهو يخوض نقاشا مع نائب رئيس قطاع التليفزيون. وأردف: "إذا كان ذكر قمة الدوحة جريمة، فحسبي الله ونعم الوكيل!".

لا يزال الرجل دهشا للإجراء الذي لحق به، وينفي اقتراف أي خطأ في النشرة.

في الشكوى طالب المسيبلي نقابة الصحافيين بإدانة قرار إيقافه والتهديدات التي تلقاها، ومخاطبة الجهات ذات الصلة لاتخاذ إجراءاتها القانونية وتحميلها مسؤولية أي ضرر قد يلحق به أو بأسرته. وطالبها بالتضامن معه.

بالإضافة إلى النقابة، لجأ المسيبلي إلى القضاء. وأمام محكمة شمال الأمانة هناك دعوى رفعها ضد المؤسسة العامة للإذاعة والتليفزيون. إنه يحاول استعادة حقوق ما قبل الدوحة المتفجرة في وجهه.